كشف المكنون في الرد على كتاب هرمجدون

صنفه

أبو عبد الله مازن بن محمد السرساوي
عفا الله عنه

قدم له

فضيلة الشيخ محمد بن حسين آل يعقوب
حفظه الله تعالى





كَشْفُ المكنون

في الرد على كتاب

هرمجدون

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾

صَنَّفَهُ

أَبُو عبْدِ اللهِ مَازِنُ بنُ محمَّدٍ السِّرْسَاوِيُّ

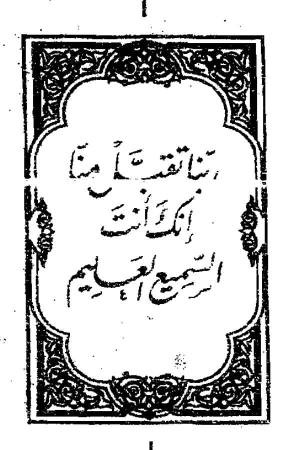
قدم له

فَضِيْلَةُ الشَّيخِ : محمَّد بن حُسَين آل يعقوب

مكتبة المورد

المكتبة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم



الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

رقم الإيداع: ٢٠٠٢/١١٠٧٣

المكتبة الإسلامية

القاهرة: ٣٨ ش صعب صالح رعين شمس الشرقية ت: ٤٩٩١٢٥٤
٠١٠٦٨٦٨٣٣٣



ت: ٠٢/٧٤٣٥٩٤٢ - ٥٥٧٩٠٩٨٥
٠٢/٢٧١٢٥٤٢ - ٠١٢٢٦٩٧٦٧٤

مُقدِّمةُ فضِيلَةِ الدَّاعِيَةِ الإسْلامِيِّ الكَبِير
سمَاحَةِ الشَّيْخ محمَّد بْنِ حُسَيْنٍ آلِ يَعْقُوب حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال الله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [هود:١١٦].

وقال رسول الله ﷺ: « **يَحْمِلُ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وانْتِحالَ الْمُبْطِلِينَ، وتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ** »[١].

وقال منصور بن عمار في وصف أهل الحديث:

« ووكل بالآثار المفسرة للقرآن والسنن القوية الأركان عصابة منتخبة، وفقهم لطلابها وكتابتها، وقواهم على رعايتها وحراستها، وحبب إليهم قراءتها ودراستها، وهون عليهم الدأب والكلال والحل والترحال، وبذل الأنفس والأموال، وركوب المخاوف والأهوال... حتَّى قال – رحمه الله تعالى – في كلام له طويل: . . لابسين ثوب الخضوع للجبار جل جلاله، مسالمين ومسلمين، يمشون على الأرض هونًا، لا يؤذون جارًا، ولا يقترفون عارًا، حتى إذا زاغ زائغ، أو مرق في الدين مارق؛ خرجوا خروج الأسد من الآجام،

(١) حسن بمجموع طرقه ، وانظر « الجامع » للخطيب (١٢٨/١) ، وغيره .

يناضلون عن معالم الإسلام . . ».

نعم؛ أيها الأخوة!

في زمن غربة الإسلام وأهله، يعاني الناس الأمرين، فمن جهل محيط بالدين، إلى علماء سوء يلبسون على الناس دينهم، إلى منافق عليم اللسان، يجادل بالقرآن، إلى جهلة عمي القلوب يتخذون الدين وسيلة لنيل مآرب خسيسة.

فلك الله يا دين محمد ﷺ، ولكم الله يا أهل السنة في زمن الغربة الكالحة.

قال رسول الله ﷺ: **«سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتٌ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ . قِيلَ : وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: الرَّجُلُ التَّافِهُ ؛يتكلم فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ »**[١].

وهذه هي المصيبة صحافي جاهل، يسود صفحات الجرائد في هدم الدين، وهذه المطابع تقذف أرحامها كل يوم بآلاف الكتب المسودة باسم الدين، وتعاني الأمة الويلات من رويبضة يَخرج علينا كل يوم، والمصيبة الأكبر : أن يَجد الباطل دوما آذانًا صاغيةً، وقلوبًا واعيةً، ولِمَ لا؟ فهؤلاء أتباع كل ناعق، لم يستضيئوا بنور العلم، و لم يلجئوا إلى ركن وثيق.

وفي هذه الأيام الأخيرة، ظهر كتاب لأحد هؤلاء، هو ثاني إفرازات عقله وعلمه المحدودين، بعد كتاب « عمر أمة الإسلام »، ذنبه الأول، وجاء الثاني «هرمجدون ».

---

(١) ابن ماجه (٤٠٤٢) ، والحاكم (٤/٤٦٥، ٥١٢)، وأحمد (٢/٢٩١)، وهو حسن ، وانظر: «الصحيحة» للعلامة الألباني – رحمه الله – (١٨٨٧).

ويعلم الله أنَّني جلست مع الرجل بعد صدور كتابه الأول، وكنت بصحبة الشيخ أبِي ذر القلمونِي – حفظه الله ورعاه، وأمتع المسلمين بطول حياته – والشيخ أحمد القواشتِي، في ليلة طويلة، باءت كل جهودنا فيها بالفشل، ويعلم الله أننِي كنت احترامًا للشيخين في منتهى الهدوء وغاية الأدب، وإلا؛ فالرجل مستفز، والمصيبة الأدهى أنه معجب بنفسه، مغرور بكتاباته، يظن أنه فتح فتحًا، وأتى بِما لم يستطعه الأوائل.

وفي مجلس كان يَجمع كثيرًا من الدعاة، أظن كل الدعاة المعروفين في مصر، في عقيقة ولدي عبد الرحمن – هداه مولاه وأباه – أجمع الدعاة على استنكار كتاب « عمر أمة الإسلام » في وقته، وكتبنا بذلك مكتوبًا وقع عليه معظمهم، ولكن طواه النسيان، وغابت عنِّي الآن تلك الورقة، وكان مفادها: « أنه من الإجرام في حق أمة الإسلام، التلبيس عليها في دينها، بتلك الأخبار، التي لا تعتمد على السنة الصحيحة، بفهم السلف الصالح، وأن من الإجرام في حق الأمة دعوتَها إلى التخاذل والاستسلام؛ لأن عمر أمة الإسلام انتهى، وما بقيت إلا أحداث آخر الزمان ».

هذا ما أذكره الآن لبعد العهد بهذا الكتاب، ثم فوجئت في الفترة الأخيرة بكتابه الجديد، أسوأ من الأول، وأخطر، ولما وقع في يدي توقعت أن فيه طامات، قبل أن أقرأه، وقد كان فقرأته كله في ليلة، وأنا أضرب كفًّا بكف:

مخطوطة في دار الكتبخانة.. الكتبخانة.. لا حول ولا قوة إلا بالله . . كلدة بن زيد بن بركة.. من كلدة بن زيد؟ إنا لله وإنا إليه راجعون . . أسْمى المسالك . . ؟ سجع كسجع الكهان؟ . . حسبنا الله ونعم الوكيل . . . لا يعرف المخطوطة إلا محمد عيسى داود؟!!..

ثم تقرأ الحديث، كلام ساقط بجميع الموازين، وإجرام واضح في تعمد الكذب والافتراء، واجتهاد سيئ ضعيف.. لا أدري ماذا أقول؟ وقبل أن أموت كمدًا، اتصلت بأخي الحبيب، وشيخي الكريم، **الشيخ أبي إسحاق الحويني**، قلت: من كلدة بن زيد بن بركة؟ واشتعل التليفون حماسًا من الشيخ، الذي كان يتميز من الغيظ أيضًا، بعد أن قرأ الكتاب، وأملاني الشيخ عدة نقاط في الرد على الكتاب ذكرتُها في دروس الفتح في المعادي، وأنا أتكلم عن علامات الساعة الكبرى، وظل الغيظ يَمور في صدري، كلما سألِني سائل عن الكتاب، كيف يصدق هذا الهراء؟!

وذات يوم فوجئت بأحد الإخوة يقدم إلي كتابًا بعنوان: «**كشف المكنون في الرد على كتاب هرمجدون**»، فتلقفته فرحًا، وفعلاً، واللهِ! شفا الله به صدري، وأذهب غيظ قلبي، عندما قرأت هذا الرد الممتع من الشيخ مازن السرساوي - حفظه الله، ووقاه شر نفسه والفتن -.

أيها الإخوة!

أشهد لله! أن الكتاب منصفٌ، والمؤلف مُتَمَكِّنٌ، مدققٌ فيما أورده في رده هذا.

وهكذا يَحفظ الله دينه: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

فشكر الله للأخ الكريم الشيخ مازن السرساوي صنيعه، وكتب رده في ميزان حسناته؛ فعن سنة النبي ﷺ ينافح، وعن منهج أهل الحديث يدفع، وعن أمة الإسلام يرد؛ فلله دره، وعلى الله ثوابه وأجره.

ثم إخوتِي في الله!

نَحن فعلاً بِحاجة إلى أسود يزأرون في وجوه الأدعياء، وأهل الباطل، نريد أُسودًا لأهل السنة يدفعون عنها تَحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، يُحيي الله بِهم الدين.

فدونكم هذا الرد، تأملوه، واستفيدوا منه؛ فوالله لقد قرأته من أوله إلى آخره في ليلة واحدة، ما اعترضت فيه إلا على شيء يسير، أخبرت به أخانا، ومن عجب! كأن الأخ مازن نقل رد الشيخ أبِي إسحاق الحويِني بالنص، وهكذا إخوتاه أهل السنة متفقون على المبادئ والمواقف والأفكار، فاعتبر هذا الرد هو الموقف الحقيقي اللازم لكل مسلم تِجاه الكذب المتعمد على رسول الله ﷺ ثم شرح الحديث على هواه.

أيها الإخوة!

إن لأهل السنة أصولاً، لا يِجوز تَجاوزها.. أصولاً في الاعتقاد، وفي الفهم، وفي العلم، وفي العمل، وفي الدعوة، فهلمّ إلى علم صحيح، وفهم منضبط لتقوم للأمة قائمة.

أسأل الله أن يَجزي الأخ مازن خير الجزاء، وأن يبارك له في علمه وعمله، وأن يرزقنا وإياكم وإياه الإخلاص في القول والعمل؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، وصلى الله وسلم وبارك على النبِي محمد وآله وصحبه

وكتب الفقير إلى عفو مولاه:

محمد بن حسين آل يعقوب

٢٩ ربيع الأول ١٤٢٣ هـ

مُقَدِّمَة

إنَّ الحمدَ للهِ؛ نَحمَدُهُ ونستعينُهُ ونستغفِرُهُ، ونتوبُ إليه، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسِنا، ومن سيِّئاتِ أعمالِنا، من يهدِه اللهُ؛ فلا مضلَّ له، ومن يضلل؛ فلا هاديَ له.

وأشهدُ أنْ لا إله إلاَّ اللهُ، وحدَه لا شَريكَ له.

وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه.

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ ﴾.

[الأحزاب: ٧٠]

أما بعد:

فهذا ردٌّ موجزٌ، مُختصَرٌ، كافٍ، شافٍ – إن شاءَ اللهُ تعالى – في إظهارِ عُوارِ هذا الكتابِ، الذي سَمَّاهُ صاحبُه: « **هرمجدُّونَ . . آخرُ بيانٍ يا أُمَّةَ الإسْلامِ** »، وقد أَتَى فيه بألوانٍ من التدليسِ، والتزْويرِ، والتَّحْريفِ؛ فأمْكَنَ من نَفْسِهِ؛ إذ لا يَسَعُهُ إنكارُ شيءٍ مما أرميه به؛ لأنه مسطورٌ في كتابه، فَحالُه ما قال

القائل: « يَدَاكَ أَوْكَتَا، وَفُوْكَ نَفَخَ »!.

وقد كنتُ أوَّلَ عَهْدي بالرجُلِ، وكِتَابه، وقبلَ أنْ أَرُوزَهُ وأختبرَهُ؛ أُحسنُ الظَنَّ به، وأقول: « غَيُورٌ، لُبِّسَ عليه . . »، وأتَمَحَّلُ له المَعَاذِيرَ، ولعلّ.. وقدْ..

فلما نظرتُ في كتابه، وراجعتُه على أصُوله، وأبصرتُ منْهَجَهُ، طارَ الشكُّ، وثبتَ اليَقِينُ، وأقبلَ الحقُّ، وذَهبَ المَيْنُ، وأشرقت الشمس لذي عَيْنَين.

فرأيتُ ما أذهَلَنِي؛ بحيثُ لو حُكِيَ لِي؛ فلربما رددته، وما صدقته.. ولكن رأيَ العين رأيتُ، « وما راءٍ كمَنْ سَمعَا ».

فَذَايَلْتُ مَا كُنْتُ أظنُّه في الرجل، من حسن الظن، وتَمحُّلِ المعاذير، وأيقنت – بلا أدنى شك– أنَّ الرجلَ قد خيَّبَ ظنِّي فيه؛ فخان الأمانة؛ أمانةَ العِلْمِ، ولم يَرْعَ للمسلمين ذمَّةً، ولا حُرْمَةً؛ فغَشَّهم أرذَلَ الغشِّ، وحرَّفَ، وغيَّر، ولم يَخطر له على بالٍ: أنَّ في الزَّوَايَا خَبَايَا، وأنَّ في النَّاسِ بَقَايَا!.

وصنيعه ذلك – إن دلَّ على شيءٍ –؛ فإنَّما يدلُّ على مَدَى استخْفَافه بعقولِ الجماهيرِ المسلمة، التي أحْسَنَتْ به الظَّنَّ، واغتَرَّتْ بدراساته العُلْيا! في الدَّعْوَةِ!، ولم يَقَع – يومًا – في وَهَلِهَا: أن الرجلَ يُتَاجرُ بعواطفِها، ومعتقَدَاتِهَا، شأنه في ذلك شأن القُصَّاص، الذين ابتَلى الله بهم الإسلامَ وأهلَه.

« . . وباعثُ القُصَّاصِ على ذَلكَ، معرفَتُهم نقْصَ العَوَامِّ، وجهْلَهُم، ولَوْ صدَقُوا اللهَ فيما يُلْقُونَهُ إِلَيْهِم؛ لَكَانَ خَيْرًا لَهُم .. »[1].

وقد نطقَ بلسانهم، وأبانَ عن مذهبهم، ذلك الرجلُ المسمَّى بالعتَّابِي، وما أدراك ما العتَّابِي؟!.. إن له لَحديثًا عجبًا.. فهَاكَهُ:

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي، وآداب السامع»، للخطيب البغدادي، (١٦٧/٢).

عَنْ عَلاّن الورّاق، قال: رأيتُ العتّابِي يأكلُ خُبْزًا على الطريقِ، بباب الشام، فقلتُ له: ويْحكَ! أمَا تَستحي؟!

فقالَ لي: أرأيتَ لو كُنَّا في دارٍ فيها بَقرٌ، أكنتَ تَحتشمُ أن تأكلَ، وهيَ تراكَ؟ فقلتُ: لا. قالَ: فاصبرْ! حتىٰ أُعْلمَك أنَّهم بَقرٌ، ثم قام، فوعظ وقصَّ ودعَا، حتَّى كثُر الزِّحامُ عليه، ثم قال لَهم: رُوِيَ لنا من غَيْرِ وَجْهٍ:

«أَنَّ مَنْ بَلَغَ لِسَانُهُ أَرْنَبَةَ أَنْفه؛ لم يدخلِ النَّار».

قال: فما بَقِيَ منهم أحدٌ إلاَّ أخْرَجَ لسانَهُ، يوميءُ به نحوَ أرنبتِهِ، ويَقْدُرُهُ، هل يَبْلُغُهَا؟ فلمَّا تفرقوا، قال لي العتّابي: ألم أخبرْكَ أنّهم بَقرٌ»[١].

وصاحبنا، وإن لم يصرِّح بِما صرَّح به العتّابي؛ فإن لسان حاله يقول ما هو أشد مِما قال العتابِي، فقد ساق في كتابه المذكور أوابدَ وطامّاتٍ، وجاء بِما لا تقبله عقول الصبيان من الأكاذيب، والخرافات، فضلاً عن العقلاء المكلفين.

وقد كان أحسن الرد على هذيان هذا الرجل، هو السكوتُ عنه، وعدمُ الاشتغال به، وكانت هذه نيتي أولَ الأمر، ولكن كثُر السؤال، والاستفسار من كثير من الأحباب، وفي غير مكان عن ما في هذا الكتاب، من ترهات، يسميها الرجل أحاديث، وأباطيل يَجعلها آثارًا، وأوهام وخيالات يجعلها بيانات.

وكنت أقضي مع كل سائل، أو مستفسر وقتًا طويلاً، حتى أشرح له الأمر، وأزيل من ذهنه اللبس، فضاعت أوقات، كنت أنا أحوج الناس إليها، وما تزال الأسئلة عن هذا الباطل متوالية، فقلت في نفسي: لو كتبت فيه تذكرة، تَجلي كذبه، وتظهر زيفه، وتكشف أوهامه، وتثبت خيانته وغشه، لكان أنفع لمن حولي، وأحفظ لوقتِي.

---

(١) «الجامع» للخطيب البغدادي، (٢/١٦٧و١٦٨).

« فحينئذ جرَّدْت أسنَّة العزائم والردِّ، واستعنتُ على ردِّ أباطيله بالواحد الفرد، وليت مصنف هذا الهَذَيان، تنكَّب عن ميدان الفرسان، ليَسْلَم من أَسِنَّة ألسنتهم عِرضه، وينطوي من بساطِ المشاجرة طولهُ وعَرْضُهُ، ولم يسمع ما يضيق به صدرُه، ولم يُنْتَهَك بين أفاضل الأمّة سترُه؛ وإن قد أَبَى إلا المُهارشة والمُناقشةَ، والمُواحَشةَ والمُفَاحَشَةَ؛ فليصبر على جزِّ الغلاصم، وقطع الحلاقم، ونكْز الأرَاقم، ونَهش الضراغم، والبلاء المتراكم المتلاطم، ومتون الصوارم؛ فوالذي نفسي بيده، ما بارز أهلَ الحقِّ قطُّ قرنٌ؛ إلا كسروا قرنَهُ، فقرع من نَدَم سِنَّهُ، ولا ناجزهم خَصمٌ؛ إلا بشروه بسوء منقلبه، وسدوا عليه طريق مذهبه لمهربه، ولا فاصَحَهُم أحدٌ – ولو كان مثل خطباء إياد –؛ إلا فَصَحُوهُ وفَضَحُوهُ، ولا كافحهم مقاتلٌ – ولو كان من بقية قوم عاد –؛ إلا كبُّوه على وجهه وبطحوه، هذا فعْلُهم مع الكُماة الذين وردوا المنايا تَبرُّعًا، وشربوا كئوسها تطوُّعًا، وسعوا إلى الموتِ الزُّؤام سعيًا، وحسبوا طعم الحِمام أريًا، والكُفاة الذين استحقروا الأقران فلم يَهُلْهُم أمر مَخُوف، وجالوا في ميادين المناضلة، واخترقوا الصفوف، وتَجالدوا لدى المجادلة بقواطع السيوف »[1].

وقد جعلت هذا الردَّ الوجيزَ من قسمين:

أحدهما: بثثْتُه بعضَ القواعد المهمة في هذا الباب، واكتفيت منها بثلاثة مباحث:

١– بيان ضعف عامّة أحاديث الملاحم والفتن.

٢– بيان أن هذا ليس زمانَ المهديِّ – عليه السلامُ –، وأن الخلافة

---

(١) من مقدمة شيخنا الهمام أبي إسحاق الحويني –حفظه الله–، لكتاب « صلاح الأمة في علو الهمة» للشيخ: سيد بن حسين العفّاني، (١/أ – أب).

الإسلامية سوف تعود قبل خروجه - عليه السلام -، إن شاء الله تعالى.

٣- نُعيم بن حمَّاد المَرْوَزِيّ، وكتابه الفِتَنُ.

ثانيهما: وهو الخاص بالرد، وقد سرت فيه مع الرجل في كتابه صفحةً، صفحةً، أنقض كل بيان على حدة، متوخيًا الاختصار ما أمكن، مبينًا نكارة الأحاديث والآثار التي استشهد بِها، وكيفية تَحريفه لها مع ضعفها ونكارتها.

وما كنت أحب أن أكتب في حق مسلمٍ ما يسوءه، ولكنها النصيحة لله ورسوله ﷺ والمؤمنين.

وكم أتَمنَّى أن يتراجع الرجلُ عن هذه البَابَةِ المُضِلَّةِ، والسبيلِ الموحشة، ويرجعَ إلى الحقِّ؛ فإن يفعل فنحن أفرح به، وأقرب له.

وليذكر القراء الكرام فتنة الحرم المكي عام ١٤٠٠هـ، فقد ضلّ فيها من ضلّ، ولبس فيها على كثيرين، ممن كان يضن بِهم عن التلبيس والفتنة، ولعبت التأويلات الساذَجة دورها المعهود، فلووا عنق الواقع والنص، حتَّى يتم لهم ما يريدون، وصدق عليهم الشيطان ظنه، فاتبعوه. ولم ينج ساعتئذ إلا من نفض يده من الترهات، وأغلق قلبه عن التأويلات، واعتصم بالعلم الصحيح النافع.

ثم إن الأمة الآن في حال لا تُحسد عليه، والحمد لله على كل حال، ومثل هذه الكتابات أجدر بأن تَفُتَّ في عضدها، وتبعدها عن ميدان الجهاد، ومقاومة الأعداء، فلو قرأها المستضعفون واطمأنوا بِها لنفضوا أيديهم مما هم فيه من العنت والمشاق، بِجهادهم الأعداء، ولقعدوا في هذا الهوان، وذلك الذل، مستكينين.. وماذا يفيدهم النصب، مادام أن الحق لن يرجع إليهم إلا بظهور المهدي - عليه السلام - ولن تقوم الخلافة إلا على يديه، وهذه دعوةٌ مشئُومَةٌ؛ تصيبُ الأمّةَ في مقتلٍ، وتُصيّرُ أبناءَها ثُلّةً مِنَ البَطَّالِين.

ولقد أسعدنِي الله تعالى، وله الحمد والمنة، بلقاء شيخنا الحبيب، الداعية الإسلامي الكبير، الذي جعل الله له في قلوب عباده المؤمنين وُدًّا، فضيلة المُرَبِّي الكبير الشيخ، محمد بن حسين آل يعقوب - حفظه الله تعالى -، ولقد عاينتُ من فضيلته من اللطف، والأدب الرفيع، والتواضع، والكرَمِ، ما أعْجَزُ عن وصفه؛ فزادَه الله تواضعًا وعزًّا، وشرفًا.

وقد أخبرنِي فضيلتُه بجلوسه، هو وفضيلة الشيخ محمد بن عبد المقصود - حفظه الله -، وكذا فضيلة الشيخ أبو ذر القلمونِي - حفظه الله - مع مؤلف هذا الكتاب، ومحاورتهم له، وتَحذيرهم إياه من مغبة ما هو فيه من بلبلة عقول المسلمين، وتثبيط هممهم ، حتى إن الشيخ محمد بن عبد المقصود، قال له: أخشى أن يقول الناس عنك بعد فترة: إنك مسليمةُ الكذاب، فقال الرجل مجادلاً: لكنني لم أخترع قرآنًا، فقال له الشيخ: لقد اخترعت أحاديث!، فما الفرق؟ وذَكّروه، ونصحوه، ولكن الرجل قد أُشرب قلبُه شيئًا، فَعَزَّ عليه الرجوعُ عنه، وقديمًا قال أبو الطيب:

وإنَّما تُنْجِــحُ المقالةُ في المرْءِ   إذا صادَفتْ هوىً في الفؤادِ

ولولا أنَّ الرَّجُلَ صاحبُ هوىً، لكفاهُ مثلُ هذا اللقاء، ولرضيَ بالحقِّ، واستغفرَ الله مما جنَاهُ على أمَّتِه، بل وعلى نفسِه، ولنفَعَهُ النُّصْحُ؛ ولكنَّ الأمرَ ما قاله عمرو بنُ مَعْديْ كَرِب الزَّبيديُّ:

لقد أسْمعتَ؛ لوْ ناديتَ حيًّا   ولكن لا حــياةَ لمنْ تنادي

ولو نَارًا نَفَــخْتَ بِها أضاءت   ولكن أنتَ تَنْــفُخُ في رَمَادِ

فحِسْبَةً لله تعالى، وذبًّا عن دينه، وحفظًا لسُنَّة نبيه ﷺ، ونصحًا للمسلمين؛ نَخُطُّ هذه السطور، والله المستعان.

﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ ﴾ [هود : ٨٨].

«... فيَا أيُّها الناظر! اعمل فيه بشرط الواقف، من استيفاء النظر؛ بعين العناية، وكمال الدراية، لا يَحملُكَ احتقارُ مُؤلِّفه على التَعَسُّف، ولا الحظُّ النَّفْسَانيُّ على أن يكون لك عن الحقِّ تَخلُّفٌ، فإن عثرت منه على هَفْوَةٍ أو هفَواتٍ، أو صدرَت فيه عن كَبْوَةٍ أو كَبَوات؛ فما أنا بالمتحاشِي عن الخَلل، ولا بالمعصومِ من الزَّلل، ولا هو بأوَّلِ قَارُورَةٍ كُسِرَتْ، ولا شُبْهَةٍ مَدْفُوعَةٍ زُبِرَتْ، ومَنْ تَفَرَّدَ في سُلُوكِ السبيل؛ لا يَأمنُ مِنْ أنْ يناله أمرٌ وَبيل، ومَن تَوحَّدَ بالذهاب في الشِّعَاب والقفَار؛ فلا يَبْعُدُ أنْ تَلْقَاه الأهوالُ والأخطارُ.

وكلُّ أَحَد مأخوذٌ من قَوْله ومتروكٌ، ومدفوعٌ إلى منهجٍ مع خَطَرِ الخطأ مسلوكٌ، ولا يَسلَمُ من الخطأ؛ إلاَّ من جعل التوفيقُ دليلَه في مفترقات السبل، وهم الأنبياءُ والرُّسَل، عَلَى أني عَلَّقْتَهُ باستعجال،... والخَواطِرَ كسيرةٌ، وعين الفؤاد غَيْرُ قريرَةٍ، والقرائحُ قَرِيْحَةٌ، والجوارِحُ جريحةٌ؛ مِن جنايات الأيام والأنام؛ تأدبيًا من الله عَن الرّكونِ إلى من سواه، واللِّيَاذ بمن لا تؤمَنُ غلسةُ هواهُ؛ فَرحمَ الله امرءًا قَهَر هواه، وأطاعَ الإنصاف وقوّاه، ولم يعتمد العَنَتَ، ولا قَصَدَ قَصْدَ مَنْ إذا رأى حسنًا ستره، وعيبًا أظهره ونشره. وليتأمله بعين الإنصاف، لا بعين الحسد والانحراف؛ فمن طلب عيبًا وجدَّ وجد، ومن افتقد زلل أخيه بعين الرضا والإنصاف فقد فقد، والكمال مُحالٌ لغير ذي الجلال» [١].

ولا يفوتني، وأنا أُلَمْلِمُ أوراقي أنْ أتقدَّم بالشُّكر لكلٍّ من أعان على إخراج هذا الردِّ، وهم كثيرون، أخص منهم بالذكر: أبوي الكريمين، أسأل الله

(١) من مقدمة «فيض القدير» للمناوي، ص: (٤).

تعالى أن يبارك لي فيهما، ويرحمهما كما ربياني صغيرًا، وكذا زوجي الكريمة، أمّ فَاطمةَ الزَّهْرَاء؛ فقد كانت خيرَ مُعينٍ لي على إِنْجازِ هذا العملِ وغيره، والله يَجزيها عنّي خيرَ الجزاء.

وكذا شيخنا الصالح، وليّ الله تعالى، المخبت، الذي إذا رؤيَ؛ ذُكِرَ الله تعالى، نَحسبه كذلك ولا نزكيه على الله تعالى، فضيلة الداعية الكبير أبو العلاء محمد بن حسين يعقوب – أمتع الله المسلمين بعلمه –؛ فقد تواضع، وقبل أن يقدم للكتاب على عجره وبُجره، وعلى ما فضيلته فيه – حفظه الله – من ضيق الوقت، وأعباء الدعوة، فسلمه الله تعالى، وبارك في عمره، وأكثر في المسلمين من أمثاله، وقد نصحني نصائح غالية، وأوقفني على بعض عيوبي؛ – وهي كثيرة –، بِحكمته المعهودة؛ فجزاه الله عنّي خيرًا.

وكذا لا يفوتني أن أشكر لشيخنا المحدث العلامة، ذي الهمة العالية، والقريحة الوقادة أبِي عبد الرحمن محمد عمرو بن عبد اللطيف – بارك الله في عمره، وأمتعنا به– ، فقد قبل تواضعًا منه أن ينظر في هذا الردِّ، ويعلق على مواضع منه، بما عرف عنه من الدقة المتناهية، والاطلاع النادر، والفهم السديد ، وكان بودي أن يكون هذا العلم المحرر بين أيدينا في هذه الطبعة العاجلة، ولكن الشيخ – حفظه الله– كثير الشغل ، والأعباء ؛ فلعل الأمر يستغرق منه وقتًا ليس بالقليل، ولكن على أيٍ ، فبمجرد أن تصلني ملاحظات شيخنا – حفظه الله تعالى– فسأبادر إلى طبعها إما في طبعة ثانية لهذا الكتاب ، وإما أن أفردها بالطبع كاستدراك على الكتاب، والله المستعان .

وثَمت رجلٌ، باذلٌ، جوادٌ، كريمٌ، في زمن عزَّ فيه أمثالُ هؤلاءِ ؛ له عليَّ في كلٍّ ما أكتبُ فضلٌ كبيرٌ، لو أعلمُ أنه يرضى بذكر اسْمه؛ لذكرتُه، ولكنَّه

يؤثر أن يظلَّ مجاهدًا في الخفاءِ، يَحتسب أجره على الله، والله حسيبه، في إنفاقه ماله على طلابِ العلم، وإمدادهم بأثْمانِ المراجعِ الغاليةِ، فأسأل الله تعالى أن يتقبل منه عمله، وأن يزيده بسطة في ماله، وعلمه.

وفي الختَام:

«.. نسأل الله المبتدئَ لنا بنعمه قبلَ استحقاقها، المديمَها علينا، مع تقصيرنا في الإتيان على ما وجبَ به من شكره بها، الجاعلَنا في خير أمة أخرجت للناس: أن يرزقنا فهمًا في كتابه، ثمّ سنة نبيه، قولاً وعملاً، يؤدِّي به عنّا حقَّه، ويوجب لنا نافلةَ مزيده»[1].

والله من وراءِ القصد، وهو المسؤولُ أن يتقبلَه بقبول حسَن، وأن يُثَقِّلَ به الموازينَ، يومَ تكونُ العاقبةُ للمتقينَ.

وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العَالمينَ.

وكتبَهُ:

أفقر الخلق إلى مولاه:

أبو عبدِ الله

مازنُ بنُ محمَّد السِّرْسَاوِيُّ

حامدًا ومصليًا ومسلمًا على نبينَا محمَّد وآلهِ وصحبِه.

بعد فجر يوم الخميس، حادي عشر ربيع الأول، عام ١٤٢٣ هـ

* * *

---

(١) اقتباس من الرسالة للإمام الشافعي فقرة رقم (٤٧).

القسم الأول

«وفيه ثلاثة مباحث مهمة»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المبحثُ الأوَّلُ

في ضعفِ عامَّةِ أحاديثِ الفِتَنِ (١)

١- قال الإمامُ الحافظُ، أبو بكْر الخطيبُ البغْداديُّ، في « الجامعِ لأخلاقِ الرّاوي وآدابِ السامعِ » (٢/١٥٩):

« وينبغي للمنتَخب أن يَقصدَ تَخيُّرَ الأسانيد العاليةِ، والطرق الواضحة، والأحاديثِ الصحيحةِ، والراوياتِ المستقيمة. ولا يُذْهِب وقتَهُ في التُّرَّهاتِ؛ مِن تَتبُّعِ الأباطيلِ والموضوعاتِ، وتَطَلُّبِ الغرائبِ والمنكرات ..

٢ وساقَ بإسناده إلى أبي حنيفة، قال: « من طلب المالَ بالكيمياء أفلسَ، ومن طلبَ الدينَ بالجدالِ تزندَقَ، ومن طلب غريبَ الحديث كذبَ .

ثمّ قالَ: . . ونَظيرُ ما ذكرناهُ آنفًا: أحاديثُ المَلاحِمِ، وما يكونُ من الحوادثِ؛ فإنّ أكثرَها موضوعٌ، وجُلُّها مصنوعٌ . . ».

٣- ثمّ أسندَ عن ابنِ مَعينٍ قولَهَ : « كانَ أبو اليمان يقولُ لنا: «الحقُوا ألواحًا، فإنّه يَجيءُ ههنا الآنَ خليفةٌ بِسَلَمْيَةَ (٢)، فيتزوجُ ابنةَ هذا القُرشيِّ، الذي

---

(١) راجع: « الجامع لأخلاق الراوي، وآداب السامع » للخطيب البغدادي (٢/١٥٩)، و « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر (١/٩٢)، و « المصنوع في معرفة الموضوع » لملا علي القاري (ص: ٢٢١ رقم ٤٢١)، و « كشف الخفاء » للعجلوني (٢/٥٤٥).

(٢) [بلدٌ معروفٌ بالشّام، شَرْقيّ مدينة حَماة]. الطحان.

عندنا، ويُفتَحُ بابٌ هَهُنا، وتكونُ فتنةٌ عظيمةٌ.

قال أبو زكريّا: فما كانَ مِنْ هذا شيءٌ، وكانَ كلُّهُ باطلٌ [١].

وقال أبو زكريّا: « وهذه الأحاديثُ كلُّها، التي يُحدِّثُونَ بها في الفتن، وفي الخلفاءِ، تكونُ كلُّها كَذِبٌ وَرِيْحٌ، لا يعلمُ هذا أحدٌ؛ إلا بوَحْيٍ من السماءِ ».

٤- وأسندَ عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل، قوْلَهُ: « ثَلاثةُ كُتُبٍ ليسَ لها أُصولٌ: المغَازي، والملاحمُ، والتفسيرُ ».

٥ - قالَ الخطيبُ: وهذا الكلامُ (يعني: كلامَ أحمدَ) محمولٌ على وجهٍ؛ وهوَ أنَّ المرادَ به كتبٌ مخصوصةٌ في المعاني الثلاثة غيرُ معتمَدٍ عليها، ولا موثوقٍ بصحتها؛ لسوءِ أحوالِ مُصنِّفيها، وعدمِ عدالة ناقليها، وزيادات القُصّاص فيها.

فأمّا كتبُ الملاحمِ؛ فجميعُها بهذه الصفة، وليس يصحُّ في ذِكْرِ الملاحم المرْتَقبَة، والفتن المنتَظَرَة غيرُ أحاديثَ يسيرةٍ، اتصلتْ أسانيدُها إلى الرسول ﷺ من وجوهٍ مَرْضيَّة، وطرُقٍ واضحةٍ جَلِيَّة.

٦- قالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، في « لسانِ الميزانِ » (٩٢/١)، -بعدَ إيراده كلمةَ الإمامِ أحمدَ -: « قلتُ: وينبغي أن يضافَ إليْها الفضائلُ؛ فهذه أوديةُ الأحاديث الضعيفة، والموضوعة؛ إذ كانت العُمْدةُ في المغازي، على مِثلِ الواقديِّ، وفي التفسيرِ على مِثْلِ مُقاتلٍ، والكَلْبيِّ، وفي الملاحمِ على الإسرائيليّات.

وأمّا الفضائلُ ؛ فلا يحصى كم وضعَ الرافضةُ في فضلِ أهلِ البيتِ، وعارضَهُم جَهَلَةُ أهلِ السُّنةِ بفضائلِ معاويةَ؛ بل، وبفضائلَ للشيخينِ، وقد

---

(١) [هكذا رسمت بالمخطوطة، ولها وجه صحيح؛ بأن تجعل « كان» تامة، بمعنى: « وُجد»، وكذلك العبارة التي بعدها بسطرين « تكون كلها كذب»]. الطّحان.

أغناهما الله، وأعلى مرتبتهما عنها ».

٧- فَأنتَ تَرى - أَخي في الله - إِطْباقَ الأئمة الحفّاظ، أهلِ الصَّنْعَة على قلّة ما يَثْبُتُ في الملاحمِ والفتنِ، وأنَّ مُعْظَمَ ما يُساقُ في هذا الباب مِنْ أحاديث: «حديثُ خُرَافَة يا أُمَّ عَمْرو»!.

لاسِيَّما تلكَ الأحاديثُ؛ بلِ الأغاليطُ، التي تَهجمُ على المستقبلِ، فَتُصوِّرُه، كأنَّما كانَ ماضِيًا، مارسهُ صاحبُها؛ فهو يرويها رأيَ العين.

والمقصودُ من وراء ذلك، لا يَخفي على لبيب!.

ومِنْ هنا تُدركُ الْهُوَّةَ السّحيقةَ، والشُّقَّةَ البعيدةَ بين فَهم السلفِ الصالحِ - رضوانُ الله عليهم - لهذا الدين، وبين قصورنا نحن.

فبينا ترى أبا هريرةَ، حافظَ الصحابة -رضيَ اللهُ عنهم - يقولُ: « حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وِعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ وَأَمَّا الآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ »[1]، فتراه وقد أصابَ كبِدَ الحقيقة بسهمٍ نافذ وثيقٍ؛ ومع ذلكَ وَسعَهُ السّكوتُ، فما كذَب، ولا كُذِّبَ، ولا فوّتَ علي الأمةِ من العلم النافع شيئًا؛ فَللّهِ درُّه، مِن عالم عاقل أريب.

أقول: بينا ترى هذه الصورة الجليلة؛ إذ بك ترى من يحدّثك عن أبيه، عن نوح - عليه السلام -، ويسوق لك التُّرّهات مساق المسلّمات، ثمَّ يتعاظَمُ نَزَقُهُ وطَيْشُهُ، فيقسم بالله، غير حانثٍ -زعمَ - على أخلوقته، بأنّها الحق الذي لا محيص عنه، وكأنه لا ينطق عن الهوى.

فلله درّ من قال:

---

(١) أخرجه البخاري في « صحيحه»، في كتاب العلم (١٢٠)، من حديث أبي هريرة.

تَصَدَّرَ للتدريسِ كلُّ مُهَوَّسٍ   بَلِيدٍ يسمَّى بالفقيهِ المدَرِّسِ
فَحُقَّ لأهلِ العلمِ أنْ يتمثّلوا   ببيتٍ قديمٍ شاعَ في كلِّ مجلسِ
لقد هَزُلَتْ حتى بدا من هُزَالها   كُلاها، وحتى سامها كلُّ مُفْلسِ

« والمَخْرَجُ من ذلك كلِّه: أن نتركَ الواقعَ نفسَهُ، يُفسِّرُ لنا هذه الأحاديث حتَّى لا نرجم بالغيب، أو نقْفُوا ما ليس لنا به علم؛ اقتداءً بعلماء السلف الصالح، الذين أدَّوْا إلينا هذه النصوص، بكل صدق وأمانة، ولم يُقْحِموا الظنون في تعيينها، وترتيب بعضها على بعض، بِمجرد الرأي »[1].

* * *

(١) المهدي حقيقة لا خرافة، للشيخ محمد بن إسماعيل المقدم، (ص: ١٨١).

المبْحثُ الثَّاني(١)

هلْ هذا هو زمنُ المهديِّ عليهِ السَّلامُ؟!

[. . والسؤال الذي يَفرضُ نفسَهُ الآنَ: كيفَ سيكونُ حالُ الأمة، قبل ظهور المهدي؟! وهل ستقومُ الخلافة الإسلاميه من بعديا قبل المهدي؟!.

والجواب(٢) – بعونِ الله – مستندًا إلى أحاديث النَّبيِّ ﷺ: ستقومُ – بإذنِ الله – خلافةٌ على منهاجِ النبوةِ، قبلَ ظهورِ المهْديِّ، أو على الأقلِّ؛ ستنهضُ الأمَّة نَهضةً شاملةً، ولا يَبْقَى إلا ظهورُ القائد.

١ – قالَ العلامَّةُ ناصرُ الدينِ الألبَانيُّ – رَحمهُ اللهُ – في معرضِ مناقشته للذينَ ادَّعوا اقترابَ ظهورِ المهديِّ:

« ما أظنُّ أنَّ هذا أوانُ ظهوره، فهذا مقتضى السنة الكونيَّة، وما أحسبُ المهديَّ يَقْدِرُ – خلال سبعِ سنينَ – على أنْ يُحْدِثَ من التغييرِ في العالمِ أكثرَ مما أحدَثَهُ رسولُ الله ﷺ خلال ثلاثِ وعشرين سنة، وظنِّي أن المهدي سيكون رجلاً فريدًا في كل باب: فريدًا في علمه، فريدًا في ورعه، فريدًا في عبادته، فريدًا في خلقه، وأنه سيظهرُ وقد تَهيَّأَ للعالم الإسلامي وضعٌ صلح فيه أمر الأمّة، وتَمَّتْ فيه مرحلتا (التصفية، والتربية)، ولم يبقَ إلا ظهورُ الزعيم المصلح الذي يقودُه، وهوَ المهديُّ ». اهـ.

---

(١) هذه الفائدة مستلة بكاملها من كتاب « المهدي حقيقة لا خرافة » للشيخ محمد بن إسماعيل المقدم–حفظه الله– باختصار وتصرف أحيانا، (١٨١–١٩٦).

(٢) لقد ساق الشيخ المقدم مسلكين اقتصرت على ثانيهما.

وقال – رحمهُ الله – في معرض ردِّه على من زعم: أن دولة الخلا الإسلامية لن تعود قبل ظهور المهديِّ:

« واعلمْ يا أخي المسلم، أنَّ كثيرًا من المسلمين اليوم قد انْحرفوا عم الصواب، في هذا الموضوع: **فمنهم من استقرَّ في نفسه، أن دولة الإسلام لز تقوم إلا بخروج المهدي! وهذه خرافةٌ وضلالةٌ، ألقاها الشيطان في قلوب كثيرٍ من العامّة، وبِخاصة الصوفيةُ منهم، وليس في شيء من أحاديث المهدي ما يُشعِرُ بذلك مطلقًا**؛ بلْ هيَ كلُّها لا تخرجُ عن أنَّ النبيَّ ﷺ بشَّر المسلمين برجل، من أهل بيته، ووصفه بصفات أبرزها:

أنه يَحكم بالإسلام، وينشر العدل بين الأنام، فهو في الحقيقة من المجدِّدين، الذين يبعثهم الله في رأس كل مائة سنة، –كما صحَّ عنه ﷺ –، فكما أن ذلك لا يستلزم تركَ السعي وراءَ طلبِ العلم، والعمل به، لتجديد الدين؛ فكذلك خروج المهدي لا يستلزم التواكل عليه، وترك الاستعداد والعمل لإقامة حكم الله في الأرض؛ بل العكس هو الصواب، فإن المهدي لن يكون أعظم من نبينا محمّدٍ ﷺ، الذي ظلَّ ثلاثةً وعشرين عامًا، وهو يعمل لتوطيد دعائم الإسلام، وإقامة دولته؛ فما عسى أن يفعلَ المهديُّ ، لو خرج اليوم، فوجد المسلمين شيعًا وأحزابًا، وعلماءَهم – إلا القليل منهم – اتَّخذهم الناس رءوسًا! لما استطاعَ أن يقيم دولة الإسلام؛ إلا بعد أن يوحِّدَ كلمتهم، ويجمعَهم في صفٍّ واحدٍ، وتَحتَ رايةٍ واحدةٍ، وهذا – بلا شكٍ – يَحتاجُ إلى زمنٍ مديدٍ، الله أعلم به. فالشرعُ والعقلُ معًا يقضيان: أنْ يقومَ بهذا الواجب المُخْلِصونَ من المسلمين، حتَّى إذا خرج المهدي، لم يكن بحاجة إلاَّ أن يقودهم إلى النصر، وإن لم يخرج فقد قاموا بواجبهم، والله يقول: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ

... ﴿ ﴾ [التوبة: ١٠٥] اهـ.[1].

٢ - وقال الأستاذ سعيد حوى - رحمه الله - في معرض حديثه عن علامات الساعة:

وبعض الناس تغلب عليهم أغلاط في فهم بعض هذه العلامات، أو في تقدير وقتها، إذ أن منها ما يكون قرب الساعة بقليل جدًّا، قبل المسيح بسنوات أو معه، ومنها ما يكون قبل ذلك بكثير جدًّا، فيغلطون بالجمع بينهما، ومنها ما لا تدلُّ عليه المقدِّماتُ الحاضرة، فيغلطون في تأويلها.

ومنها ما جعلهم عصرُنا الحاضرُ، ومُخترعاتُه يفهمونَها فهمًا عاديًا؛ وهي خوارق، ومنها ما هو دليلٌ على الخيرية يظنونه مذمومًا.

فمثلاً؛ يظنُّ الناس أن الدين إلى انْحسارٍ حتى خروج المهديِّ، مع أن المهديَّ قبلَ عيسى بقليلٍ، وقبلَ ذلكَ يعمُّ الإسلامُ العالَمَ، وتُفتَحُ روما[2]، والقسطنطينيةُ اليومَ مسلمةٌ، وكانت كافرةً، فَفُتِحَتْ[3]. وقد أخبر الرسول ﷺ بالفتح الأوّل، ولكن يبدو أن القسطنطينية سترجع كافرة مرة ثانية، وتفتح

(١) « سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/٤٢-٤٣).

(٢) [يشير إلى ما رواه الإمام أحمد (٢/١٧٦)، والدارمي (١/ ١٢٦)، والحاكم (٣/٤٢٢)، (٤/ ٥٠٨)، وصححه، ووافقه الذهبي، عن أبي قبيل، قال: (كنا عند عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما -، وسئل: « أي المدينتين تفتح أولاً: القسطنطينية أو رومية؟ »، فدعا عبد الله بصندوق، له حلق، قال: فأخرج منه كتابًا قال: فقال عبد الله: بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب، إذ سُئل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: « أي المدينتين تفتح أولاً: أقسطنطينية أو رومية؟» فقال رسول الله ﷺ: «مدينة هرقل تفتح أولاً . يعني «قسطنطينية»، «وروميةٌ»: وهي «روما» عاصمة إيطاليا، «وقسطنطينية» هي «بيزنطة» و«استانبول»]. المقدم.

(٣) [وذلك بعد أكثر من ثمانمائة سنة من إخبار النبي ﷺ بالفتح أي سنة ٨٥٧ هـ (١٤٥٣ م)، على يد السلطان محمد الفاتح العثماني، - رحمه الله -]. المقدم

من جديد[١]، وفتحها الثاني يكون قبيل المسيح بقليل، والناس لا يفرقون بين فتحها الأول والثاني.

والظاهر -كما أنَّ مدنيات قديمةً كثيرة قد اندرستْ على مر العصور- فإن مدنيتنا الحاضرة لن تستمر؛ إذ أنَّ النصوص الكثيرة تفيد أن الناس قبل قيامِ الساعةِ لن يكونوا على شيءٍ من العلمِ[٢]، وهذا يؤكد أن بيننا وبين القيامة شيئًا من الفترة الزمنية - الله أعلم به -، ولكنَّ أشراطًا كثيرة وردت في السنة الثابتة لم تقع، ويبدو أن وقوعها يحتاج إلى زمانٍ طويل.

والمسألة بعد ذلك كلّه هكذا:

- ما ورد من علامات الساعة، إن كان وقع؛ فهو معجزة، وقد رأينا نماذجه في النبوءات.

- وما ورد من علاماتِها، مما لم يقع؛ فالإيمان به واجب، والله أعلم بزمانه

---

(١) [كأن الشيخ - رحمه الله - يقصد الإشارة إلى ما ورد في « صحيح مسلم » من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - العشرين المتقدم في الباب الأول [انظره في كتاب الشيخ المقدّم ص: ٤٤ و٤٥ ، وهو حديث الملحمة الكبرى]، وفيه التصريح بفتح القسطنطينية من جديد، وقد يكون قصد - رحمه الله - الإشارة إلى حديثه - رضي الله عنه - الذي قد رواه مسلم أيضًا برقم (٢٩٢٠) عنه قال رسول الله ﷺ: « سمعتم بمدينة جانب منها في البر، وجانب منها في البحر؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: لا تقوم الساعة حتى يغزوها سبعون ألفًا من بني إسحاق، فإذا جاءوها نزلوا، فلم يقاتلوا بسلاح، ولم يرموا بسهم، قالوا: لا إله إلا الله، والله أكبر، فيسقط أحد جانبيها »... الحديث، وعلق الدكتور عمر الأشقر - حفظه الله - قائلاً: (ذهب العلماء إلى أن هذه المدينة هي «القسطنطينية»، وإن لم يسمها رسول الله ﷺ وقد خطر ببالي أن هذه المدينة قد تكون «البندقية» في إيطاليا، فإن جزءاً كبيرًا من بيوتها مبني في داخل البحر، وجزء في البر، وقد نظرت إلى المدينتين خلال زيارتي لكل واحدة منهما فرأيت البندقية أقرب إلى المراد بالحديث، والله أعلم. اهــ) من«القيامة الصغرى» ص (٢٣٠)]. المقدم.

(٢) انظر: « القيامة الصغرى »، للدكتور عمر الأشقر - حفظه الله - (٢٧٤- ٢٧٥).

وظروف وكيفية وقوعه.

-ولن تقوم الساعة حتى تستنفد علاماتِها، وأشراطها، التي وردت في الكتاب والسنة.

وشيء ننبه إليه هو: أن لا يدفعنا واقع عصرنا إلى تأويل شيء من علامات الساعة، التي لم تقع؛ لأن واقع عصرنا قد ينتهي بحرب ذَرِّيَّةٍ، تعود الإنسانية فيها إلى بدايتها الأولى، ولا يبقى فيها إلا الخاملون »[1] اهـ.

❋ ❋ ❋

(١) « الإسلام » (٨٥/٤).

لابد من عودة الخلافة الراشدة، واستعادة القدس قبل ظهور المهدي

وقد أفاض في بيان ذلك مؤلفا « الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة » فنذكره مختصرًا وبتصرُّفٍ أحيانًا:

[(أ) تشير بعض الأحاديث الصحيحة، إلى أن حالة الناس الدينية في تراجع مستمرٍ مع الزمن، ولكنه تراجعٌ بشكل عام، لا بشكل فردي، أي هو من العام المخصوصِ، والمخصّص قولُه ﷺ: « **مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ المَطَرِ، لا يُدْرَى آخِرُهُ خَيْرٌ أَمْ أَوَّلُهُ؟** »[١].

وقوله ﷺ : «**لا تَزَالُ طَائِفَةٌ منْ أُمَّتيْ ظَاهِرِينَ عَلَى الحقِّ حتَّى تَقُومَ السَّاعةُ**»[٢]، وقوله ﷺ: « **لا يَزَالُ اللهُ يَغْرِسُ في هَذَا الدِّيْنِ غَرْسًا، يَسْتَعْمِلُهُمْ فِيْهِ بِطَاعَتِه إِلى يَوْمِ القِيَامَةِ** »[٣]، ولا يرد عليه انعدام الدولة والصولة؛ لأنه لا

---

(١) [رواه الترمذي رقم (٢٨٧٣) في الأمثال: باب مثل أمتي مثل المطر، ورواه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٠/٣، ١٤٣) من حديث أنس، و (٣١٩/٤) من حديث عمار بن ياسر، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن»، ونقل المناوي عن الحافظ ابن حجر قوله: (هو حديث حسن، له طرق، قد يرتقي بها إلى الصحة) اهـ «من فيض القدير»(٥١٧/٥)]. المقدم.

(٢) [حديث صحيح مستفيض عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم -، رواه الإمام أحمد، والشيخان من طريق معاوية والمغيرة بن شعبة، ومسلم والترمذي وابن ماجه وأحمد وأبو داود، والحاكم من طريق ثوبان، ومسلم من طريق عقبة بن نافع، وعن أبي أمامة في « المسند »، وفيه وفي أبي داود والحاكم من طريق عمران بن حصين، وفي المستدرك أيضًا من طريق عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -.]. المقدم.

(٣) [رواه من حديث أبي عنبة الخولاني، الإمام أحمد (٢٠٠/٤)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٣١/٦) رقم (٧٥٦٩).]. المقدم.

يَمتنع عقلاً أن تنطلق هذه الأمة انطلاقًا جديدًا حتى يتمَّ قولُه عز وجل: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [التوبة: ٣٣] [١].

ومما يؤيد ذلك قوله ﷺ: « **إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا** »[٢] الحديث، وقوله ﷺ: « **لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، ولا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلا وَبَرٍ إلاَّ أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ عِزًّا يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الإِسْلامَ، وَذُلاًّ يُذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ** »[٣].

(ب) وهذا يؤكد حتمية عودة الخلافة الإسلامية وسيادتها على العالم كله - والخلافة لن تسقط على المسلمين في قرطاس من السماء، ولكن للنصر أسبابه المتعددة. وقد بشر النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - بفتح رومية [٤]، وهذا الفتح لن يتم إلا بالجهاد في سبيل الله - عز وجل - والصبر عليه وبذل

---

(١) [التوبة: ٣٣].

(٢) [صدر حديث رواه من حديث ثوبان رضي الله عنه مسلم رقم (٢٨٨٩) في الفتن: باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، والترمذي رقم (٢١٧٧) في الفتن: باب ما جاء في سؤال النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ثلاثًا في أمته، وأبو داود رقم (٤٢٥٢) في الفتن: باب ذكر الفتن ودلائلها. وانظر: «جامع الأصول» (١١/٣١٧-٣١٨).]. المقدم.

(٣) [رواه الإمام أحمد، والطبراني في «المعجم الكبير»، وابن منده في «كتاب الإيمان»، والحافظ عبد الغني المقدسي في «ذكر الإسلام»، وقال : «حديث حسن صحيح»، والحاكم، وقال «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وكذا أخرجه ابن حبان، وابن عروبة) اهـ ملخصًا من «تحذير الساجد» للألباني ص (١٧٣-١٧٤)، «السلسلة الصحيحة» حديث رقم (٢)، وقد صححه على شرط مسلم.]. المقدم.

(٤) راجع الحاشية رقم (١٤).

الأموال والأنفس. والخلافة التي يقيمها هذا الجهاد خلافة راشدة على منهاج النبوة كما أخبر النبي ﷺ، ولذلك فلابد أن تكون هذه الفئة سالكة طريق النجاة في الدارين حتى لا يطول بها السُّرَى في صحراء الخلافات والفتن، وطريق السلامة من فتنة الفُرْقَة التي تنبأ بها ﷺ في قوله: « **فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ بَعْدِي فَسَيَرَى اختلافًا كثيرًا** » إنما يتلخص في أمرين بينهما ﷺ: «**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشدِينَ المَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عليْهَا بالنَّوَاجِذِ** »، ثم قوله ﷺ: «**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ**» الحديث[1]، فالطائفة المنصورة لابد أن يكون منهجها موافقًا لمنهاج النبوة، الذي هو منهج السلف الصالح والرعيل الأول، القائم على الاتباع، وترك الابتداع؛ لأنه هو المنهج الوحيد الصحيح، القادر على إعادة الخلافة في الأرض، وهي مع ذلك تحتاج رجالاً أولي عزمٍ وتقى، يقوم على أكتافهم هذا البعث الجديد؛ فلابد من تربيتهم على الكتاب والسنة، ولا بد من علاج هذا الواقع الأليم الذي يعاني منه المسلمون في كل مجال، في ضوء شريعة الله المصطفاة من كل دخيل، من الآراء والأهواء والبدع؛ فعاد الأمر إلى كلمتين: «**التصفية، والتربية**» .

(جـ) والزمان هو السِّفر المنظور الشارح لكتاب الله المسطور، وآيات سورة الإسراء تبين أنه لابد من جولة قادمة بين المسلمين واليهود، قال ﷺ: «**لا تقومُ الساعةُ حتى يقاتلَ المسلمون اليهودَ، فيقتلُهم المسلمون، حتى يختبئَ اليهوديُّ من وراء الحجرِ والشجرِ، فيقول الحجر أو الشجر: يا مسلم! يا عبدَ**

---

(١) قطعة من حديث رواه أبو داود في «السنة» رقم (٤٦٠٧) باب لزوم السنة، والترمذي في «العلم» رقم (٢٦٧٦): باب ١٦، والإمام أحمد في «المسند» (١٢٦،١٢٧/٤)، وابن ماجه في المقدمة رقم (٤٢)، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

الله! هذا يهوديٌّ خلفي، تعالَ فاقتله؛ إلا الغَرْقَد فإنَّه من شجرِ اليهودِ » [(١)].

وقد سقطت دولة الخلافة، وابتعد أكثر المسلمين عن القرآن رويدًا رويدًا؛ فتناولتهم السبل، ومخروا عباب بحر الفرقة اللجب، وابتعدوا عن شاطئ النجاة؛ فاستوت بهم سفينة الحيرة على صخرة الاختلاف، وبلغ بهم الأمر إلى أنهم نبذوا كتاب ربهم وراء ظهورهم، وذابوا في غيرهم حتى صار من بين المسلمين من لا تستطيع أن تميزه من الكافر لا في المظهر فحسب؛ بل حتى في الصميم من الأخلاق والأفكار والعادات.

وعلى حين غفلة من هذا المارد النائم، لَمْلَمَتْ فُلول الشرذمة المغضوب عليها قُواها المبعثرة، وأعادوا الكَرَّةَ على الذين نبذوا كتاب ربهم وراء ظهورهم؛ فأذلوهم، وأذاقوهم ألوان الخزي والعار، وانهالت الإمدادات على أمة القردة والخنازير، من أمة الضالين وعبدة الطاغوت؛ فأصبح اليهود أكثر نفيرًا على المسلمين ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ۝﴾ [(٢)]، وها هم قادة الأمة نسوا الله فأنساهم أنفسهم: حاربوا أولياءَ الله الداعين إلى طريق النجاة، وتبرأوا من الإسلام، وتنكروا له، وأرادوا أن يُحَلِّقُوا في الدنيا بجناح المادة؛ فخذلهم جناح الإيمان، فكُبْكِبُوا على وجوههم، وتولى الله تأديبَهم على يد من لا يرقبون فيهم إلاًّ، ولا ذمة، فتراهم متخبطين في كل قطر، أَذِلَّةً في كل وجه، يَسُومُهُم أعداء الله سوءَ العذابِ، ويفرضون عليهم الخزي والعار، ويتخذونهم مَطِيَّةً رخيصةً

---

(١) [رواه البخاري (١٦/ ٧٥) في الجهاد: باب قتال اليهود، ومسلم -واللفظ له- رقم (٢٩٢٢) في الفتن: باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء.]. المقدم.

(٢) [سورة الإسراء: ٦].

ليصلوا عليها إلى مآربهم التوراتية والتلمودية، ولكن . . لن يتم لهم ذلك ولن يجنوا ثماره بإذن الله؛ لأن الله عز وجل قضى - وهو أحكم الحاكمين - ووعد - وهو سبحانه الذي لا يخلف الميعاد -: ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْأَخِرَةِ لِيَسُـۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا ﴿٧﴾ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَـٰفِرِينَ حَصِيرًا ﴿٨﴾ ﴾ [الإسراء:٧-٨]، أي إن عدتم للإفساد والعلو في الأرض؛ عاد الله عليكم: بتسليط أعدائكم عليكم، كما فعل في الإفساد الأول؛ إذ قال سبحانه: ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَـٰلَ ٱلدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ﴿٥﴾ ﴾[1]. وفي المرة التالية قال تعالى: ﴿ وَلِيَدْخُلُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا ﴿٧﴾ ﴾[2]، حتى تعود فلسطين المسلمة بعد أن يستيقظ المارد النائم ليصب على الأمة الغَضَبِيَّة جامَ غضبِ الله عليهم، ويحرر الأقصى الأسير[3]، ويفتحه خليفة المسلمين من جديد، كما فتحه من قبل عمر الفاروق، وصلاح الدين.

(د) ويقتضي هذا كله، أن القتال في فلسطين سيعود إسلاميًّا خالصًا، في سبيل الله وحده، لا قوميًّا - رغم أنف العلمانيين، والقوميين، وأذنابهم -، ولا يقدر على رَدْعِ الشيطان اليهوديِّ سوى نورِ القرآن، يُحْرِقُه ويُبيدُه، ولن يهزم شركَهم إلا توحيدُنا، ولعل تعقيب الآيات بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ

---

(١) [الإسراء: ٥].

(٢) [الإسراء: ٧].

(٣) [انظر: «مجموعة الرسائل الكبرى » لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/٥٧ - ٥٨).]. المقدم.

﴿يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [1] الآية..، فيه إشارة لطيفة إلى أن سلاح العودة إلى بيت المقدس، وقبلتنا الأولى، هو كتاب ربنا، لا غير، ويقتضي هذا أيضا أن قضية فلسطين لن تحل سلميًّا، ولن ينعم اليهود أبدًا بالسلام الأبدي الذي يحلمون به، وإن استمرت موجات هجرتهم إلى الأرض المقدسة: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا ﴿١٠٤﴾﴾ [2]، فإنهم سيجتمعون لفيفًا في أرض (الميعاد): من كل حدب وصوب، ومن كل فجٍّ عميق؛ يلبون نداء القدر، الذي قضى الله به عليهم منذ الأزل، وإن استمر الإمداد المادي من عُبَّاد الصَّليب، وغيرهم؛ فهذا ما أخبر به عزَّ وجلَّ في قوله: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴿٦﴾﴾ [3].

والحاصل: أنه لن يهدأ للمغضوب عليهم بال، ولن يقر لهم قرار -إن شاء الله-؛ لأن الله عزَّ وجل قضى بمنع ذلك، أما الخريطة التي نقشوها على باب (الكِنِيْسِتْ) [4] فلن يكون لها وجود إلا في عقولهم المخبّطة، وقلوبهم الصُّلبة القاسية كحجارة (الكِنِيْسِتْ)، التي نقشوها عليها، أو أشد قسوة.

(هـ) وعودة الأقصى للمسلمين بالمثابة التي ذكرنا، تستلزم قيام خلافة راشدة، على منهاج النبوة؛ فقد قال ﷺ: «**تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فَتَكُونُ**

---

(١) [الإسراء: ٩].

(٢) [الإسراء: ١٠٤].

(٣) [الإسراء: ٦].

(٤) [بل التي يرمز إليها علم دولتهم، الذي يحتوي خطين أزرقين أفقيين متوازيين، أحدهما يشير إلى النيل، والآخر يشير إلى الفرات، بينهما أرضية تحمل نجمة داود، والتي ترمز إلى امتداد سلطان دولتهم من النيل إلى الفرات..]. المقدم.

مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًا (أي:وراثيًا) فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً (أي: قهريًّا) فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ ثُمَّ سَكَتَ...».[1]

هذا حاصل ما قالاه، بتصرف، ثمّ قالا ما نصه:

(وأحاديث المهدي الصحيحة، تخبر بظهور مُصْلِحٍ، في آخر الزمان، يحكم بالكتاب والسنة، يملأ الأرض عدلاً، بعد ما ملئت جورًا وظلمًا، يبايَع وهو مُكرَه، يحكم ثماني أو سبع حجج، يكثُر المال في زمانه ويحثوه ولا يعدّه، اسمه محمد بن عبد الله، من أهل بيت رسول الله ﷺ، ومن ولد فاطمة رضي الله عنها، وهو إمام عادل تقي، وحاكم مُنْصِفٌ، **وليَكُن معلومًا لَدَى الجميعِ: أنَّ الخلافةَ الراشدةَ تعودُ قبل ظهور المهديِّ، وليس كما يعتقد الناس، وتزعُم بعضُ الجماعاتِ الإسلاميةِ، مثلُ جماعةِ التَّبْليغِ، أنَّ الخلافةَ يُرْجِعُها المهديُّ، وهم ينتظرونه؛ فإنَّ هذا ما لا دليلَ عليه بلْ هو وَهَمٌ وخَرصٌ وتخمينٌ.**

فخلاصة ما ورد في المهدي ما تقدّم ذكره، **ومِن الأدلةِ الدامغَةِ على أنَّ الخِلافَةَ ترجع قبل هذا الخليفة الصالح: أن المسلمين يسترجعون بيتَ المقدس من اليهودِ - كما سبق ذِكْرُه وتِبيانُه -، بينما المهديُّ يكون عند ظهوره في بيت**

---

(١) [رواه من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما الإمام أحمد (٢٧٣/٤) والطيالسي رقم (٤٣٨) في « مسنديهما »، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨٩/٥): (رواه أحمد، والبزار أتم منه، والطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات)، وقال الحافظ العراقي: (هذا حديث صحيح) كما نقله عنه الألباني في «الصحيحة» الحديث الرابع ص: (٩)]. المقدم.

المقدس (١)، أي أن بيت المقدس يكون في أيدي المسلمين، وبيت المقدس الآن يَرْزَح تحت نير الاحتلال الصهيوني اليهودي البغيض؛ فلابدّ من قيام الخلافة قبل المهديّ؛ لأنها هي السبيل الوحيد لاسترجاع مجدِ الإسلامِ التَّلِيدِ)] (٢) اهـ.

* * *

(١) [ولعل هذا مأخوذ من قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في حديث أبي أمامة الطويل في الدجال: « وكلهم - أي المسلمون - ببيت المقدس، وإمامهم رجل صالح قد تقدم ليصلي بهم، إذ نزل عيسى » الحديث، انظر « فتح الباري » (٦/٦١٣) ط السلفية، واعلم أنه لا يوجد نص صريح يجزم بتحديد مكان أول ظهور للمهدي، والبعض يرى أنه سيظهر في الشام بناء على الحديث الآنف الذكر وكذا الحديث العشرين في الباب الأول، ويرى البعض أنه يخرج من المشرق اعتمادًا على حديث ثوبان رضي الله عنه « ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق»، وقد ضُعِّف، ويرى البعض أن أول ظهوره يكون في مكة والمدينة، قال القاري في «شرح الفقه الأكبر»: (ترتيب القضية أن المهدي عليه السلام يظهر أولاً في الحرمين الشريفين، ثم يأتي بيت المقدس، فيأتي الدجال، ويحصره في ذلك الحال، فينزل عيسى عليه السلام من المنارة الشرقية في دمشق الشام، ويجيء إلى قتال الدجال، فيقتله بضربة في الحال ، فيجتمع عيسى عليه السلام بالمهدي رضي الله عنه، وقد أقيمت الصلاة، ويقتدي به ليظهر متابعته لنبينا محمد ﷺ اهـ. ملخصًا ص (١١٢).

ولعل دليله ما تقدم من الحديث الثالث عشر في الباب الأول، والعلم بحقيقة ذلك عند الله تعالى.)]. المقدم.

(٢) [«الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة » ص (٤١-٥٨) لمؤلفيه: سليم الهلالي، وزياد الدبيج حفظهما الله]. المقدم.

المبحثُ الثالثُ

نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ المَرْوَزِيُّ، وكِتَابُهُ «الفتن»[١]

لقد حفلَ الكاتبُ – هداهُ اللهُ، وإيانا – بكتاب « الفِتَنِ » لنُعَيْمِ بن حمَّاد، احتفالاً عظيمًا، واعْتَدَّ به اعتدادًا شديدًا؛ لم يسبقْه إليه أحدٌ، ممن يعلم حالَ الكتاب المذكور!.

حتى إنَّ حديثه الحافلَ عن الكتاب، ليُوقِعُ في وَهَلِ من لا خبرة له بالأمور: أن هذا الكتاب مصدرٌ رئيسٌ من المصادر المعتبرةِ في مثل هذه القضايا.. ولم

---

(١) من المصادر التي ترجمت لنعيم بن حماد:

طبقات ابن سعد: (٥١٩/٧)، وسؤالات ابن الجنيد لابن معين: الترجمة (٥٦٤)، وسؤالات ابن طالوت: ورقة (١)، وعلل أحمد: (١/٢٢٠و٢/٢٢٣و٣٣١)، والكنى لمسلم: ورقة (٦٥)، وثقات العجلي: ورقة (٥٤)، والمعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي: (١/٥٠٢،٤٤٨و٢/٤٢١،٤١١،٩٣، ٧٩١،٧٨٦،٧٨٥)، وضعفاء النسائي: الترجمة (٥٨٩)، والتاريخ الكبير: (٤/٢/١٠٠)، والجرح والتعديل: (٤/١/٤٦٣)، والكامل لابن عدي: (٨/٢٥١)، وتاريخ الخطيب: (١٣/٣٠٦)، والسابق واللاحق: (٢٩٨)، ورجال البخاري للباجي: (٢/٧٧٩)، والجمع بين الصحيحين لابن القيسراني: (٢/٥٣٤)، والمعجم المشتمل: الترجمة (١٠٨٨)، وضعفاء ابن الجوزي: (٣/١٦٤)، وسير أعلام النبلاء: (١٠/٥٩٥)، وتذكرة الحفاظ: (٢/٤١٨)، والكاشف: (٣ الترجمة ٥٩٠٤)، وديوان الضعفاء: ترجمة (٤٣٩٦)، والمغني: (٢ الترجمة ٦٦٥٨)، والعبر: (١/٤٠٥)، وتذهيب التهذيب: ٤/ورقة ١٠٢، ومن تكلم فيه وهو موثق (ص٨١)، وتاريخ الإسلام: (ورقة ٢٣٠أيا صوفيا ٣٠٠٧)، وميزان الاعتدال : (٤/ ترجمة ٩١٠٢)، والكشف الحثيث: ترجمة (٨٠٨)، وتهذيب الكمال: (٢٩/٤٦٦، ومن هامشه نقلت غالب هذه المراجع)، تهذيب التهذيب: (١٠/ ٤٥٨)، والتقريب: ص: (٦٥٥)، ترجمة (٧١٦٦)، مقدمة فتح الباري: ص: ٤٤٧، النجوم الزاهرة: ٢/٢٥٧، طبقات علماء الحديث: (٢/٦٤)، شذرات الذهب: (٢/٦٧)، وغيرها.

لا؟!.. ومؤلِّفُهُ: شيخ البخاريّ.. فإذا كان تلميذُه البخاريُّ، قد صنَّف « أصحَّ كتاب بعدَ كتابِ الله عزَّ وجلَّ ».. فما الظنُّ بكتابٍ يُؤَلِّفُهُ شيخُ هذا التلميذِ؟!.. وهذا منطقٌ أعوجُ، وتخيُّلٌ مَمْحُوجٌ!.

ولذلك تراه حريصًا كلَّ الحرصِ على تذكيرِ القرّاء بمُناسبةٍ، وبغيرِ مناسبةٍ، بأنَّ « نُعَيم بنَ حمّاد ».. شيخُ.. « البُخاريِّ »..

فتراه يقول ص: (١٠) — بعد سَرْدِه أسماءَ الكتب، التي نظر فيها قبل كتابته ما كَتَبَ —: «... ونحب أن نخصَّ بالذكر الإمام « أبي عبد الله [هكذا عنده، والصواب: أبا عبد الله] نعيم بن حماد»، والذي ألف كتاب « الفتن» المذكور، والذي جمع فيه كوكبةً هائلةً، من أحاديث الفتن وملاحمِ آخر الزمان، يعزُّ وجودها في مكان آخر.. وهو من تابعي التابعين، وهو إمام جليل، وهو أحد شيوخ البخاري... ».

ويقول ص (٣١) في الهامش عندما عزى إليه: « كتاب الفتن.. لنعيم بن حماد شيخ البخاري »، وانظر: ص: (٨٠)،وهكذا في بقية الكتاب، لا يذكر «نعيم بن حماد» غالبًا؛ إلا مقرونا بـ «شيخ البخاريِّ»، وهذا القَرْنُ ما سبقه إليه أحدٌ فيما أعلم؛ بحيث يجعلُه من خواصِّ شيوخِ البخاريِّ؛ وهو ليسَ كذلك.

والذي دفعَ بصاحبنا إلى هذا المَهْيَعِ المظلمِ، هو تَلَمُّسُهُ الغرائبَ، والمثيراتِ؛ فالرجلُ لا تستهويهِ الصِّحاحُ، بقدرِ ما تجذبه الأحاديثُ المثيرةُ [(١)]، والحكاياتُ العجيبةُ! فهو رجل غرائب، ومناكير! شأنه شأنُ القُصَّاصِ، الذين لا درايةَ لهم بشيء، ولا يشغلُهم شيءٌ غيُر ما يجمعونه من أيدي الناس، بعد استغفالهم،

---

(١) انظر استرواحه لهذا المنهج الأعوج ص: ٧، من كتابه.

بالأكاذيبِ والتُّرَّهَاتِ.

وهذه النَّغمةُ التي يحاول بها الرجلُ نفْخَ «الفتَنِ» وصاحبها؛ شِنْشِنَةٌ نَعْرِفُهَا مِن أَخْزَم، وهي سبيلٌ مسلوكةٌ، وجَادَّةٌ مَطرُوقَةٌ لأهلِ الزَّيْغِ !، وصدَق الله العظيمُ، إذْ يقولُ: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧ ﴾ [آل عمران: ٧].

فَدَعْ عنكَ شَجَى هذا الحديث وشُجُونَهُ؛ فإنه حديثٌ يُسقِمُ النفسَ ، ويجْلِبُ الهمَّ، ويُظْلِمُ القلبَ، واقْرأْ (دُعَاءَ الكَرْبِ).

وبنَا نَسيرُ في دَرب الهدى، نستجلي الأمرَ من أهله؛ فإنَّ أهلَ مكةَ أدرى بشِعَابِهَا.

والكلام هنا حول نقطتين:

أولاهما: نعيم بن حماد، وبيان حاله عند أهل العلم.

ثانيهما: كتابه « الفتن »، وبيان حاله، وأقوال العلماء فيه.

* * *

❊ أوَّلاً: نُعَيْمُ بنُ حَمَّادٍ المَرْوَزِيُّ:

هُوَ الإمامُ العلاَّمَةُ الحافظُ، أبو عبد الله، نُعَيْمُ بنُ حَمَّادِ بْنِ مُعاوية بنِ الحارث بنِ هَمَّامِ بن سَلَمةَ بنِ مالكٍ، الخُزَاعِيُّ، المَرْوَزِيُّ، الفَرَضِيُّ، الأَعْوَرُ، صاحبُ التَّصانِيْفِ.

شيوخه:

رأى الحسينَ بن واقدٍ المروزيَّ، وحدَّث عن أبي حمزةَ السُّكَّرِيِّ - وهو أكبرُ شيخٍ له -، وهُشَيم، وأبي بكر بن عيَّاش، وعبدِ الله بن المبارك، ونوحِ بن أبي مريم - وكانَ نُعيمُ كاتبَهُ -، والدَّرَاوَرْدِيِّ، وفُضيلِ بن عِيَاض، وسفيانَ بنِ عيينةَ، وجَرير بنِ عبد الحميد، وأبي داودَ الطيالِسِيِّ، وعبدِ الرزَّاقِ، وخَلْقٍ كثيرٍ بخُراسان، والحرمين، والعراقِ، والشامِ، واليمن، ومصر.

تلامذته:

رَوى عنه البُخارِيُّ مَقْرُونًا بآخر، وفي ذلكَ ما فيه![1]

وروى له مسلم في (المقدِّمة) موضعًا واحدًا، وأبو داود والترمذيُّ، وابن ماجه، بواسطة، ويحيى بن مَعين، والحسن الحُلواني، وأبو حاتم، ويعقوب الفَسَوي. وخَلْقٌ آخرهُم مَوْتًا: شابٌّ كاتبٌ، كان معه في السجن اتِّفاقًا، وهو حمزَةُ بن محمد ابن عيسى البَغْدادِيُّ.

---

(١) قال الحافظ في « هدي الساري » (ص: ٤٧٠): لقيه البخاري، ولكنه لم يخرج عنه في الصحيح سوى موضع، أو موضعين، وعلق له أشياء أخر.ا.هـ، وأفاد في « التهذيب» (٤٥٨/١٠): أنه روى عنه مقرونًا. ا.هـ قلت: وفي ذلك الإعراض من البخاري، وعدم إخراجه له سوى حديثين، مقرونين بغيره، ما لعله يوحي بعدم رضا البخاري عنه تمام الرضا، وهذا شأن البخاري فيمن يضطر لتخريج أحاديثهم في كتابه، ممن لم يسلموا من الطعن. والله أعلم.

منْزلته في الرواية والاحتجاج:

قالَ الإمامُ الذَّهَبِيُّ: « وفي قُوَّةِ روايته نِزَاعٌ ».

نعم؛ تنازعَ الأئمةُ في الاحتجاجِ بنُعيم بن حمّاد، ولكنْ مِن اليسير - بعون الله ورحمته - الفصلُ في هذا النـــزاع، وذلك بدراسةِ حاله دراسةً متأنِيَةً، مع الاسترشادِ بصَنِيعِ النُّقّادِ، وتَصرُّفَاتِهِم.

وأنا - إن شاء الله تعالى - أذكر من أثنى عليه، أوّلاً، ثم أُثَنِّيْ بِمن نَزَكَهُ [1]، وطعن فيه، ثم أخلص إلى محاولة الجمع والتوفيق، ومن الله أستمِدُّ العونَ والمَدَدَ.

فأما من أثنوا عليه:

١- فقد روى المَيْمُونِيُّ، عن أحمدَ بن حنبلٍ قال: « أوّلُ مَنْ عَرفناه يكتبُ المُسْنَد، نُعيم بن حمّاد ».

٢ - وقال المَرُّوْذِيُّ: سمعت أبا عبدِ الله يقولُ: « جاءَنا نُعيم بن حماد، ونحن على باب هُشيم نتذاكر المُقَطَّعَاتِ، قال: جمعتم حديث رسول الله ﷺ؟ قال: فعنينا بها من يومئذ ».

٣- وقال أحمد- أيضًا-: « كان نُعيم كاتبًا لأبي عصمة، يعني: نوحًا، وكان شديدَ الردِّ على الجهمية، وأهلِ الأهواء، ومنه تعلَّمَ نُعَيْمُ ».

٤-وثمت سبب آخر لشدَّةِ رَدِّ نُعيم على الجهمية - بعد تعلمه من شيخه، أبي عصمة -، ولعله السبب الرئيس، ألا وهو: ما رواه صالحُ بن مسمار: سمعتُ نُعيم بنَ حمَّادٍ، يقول: « أنا كنت جهميًّا، فلذلك عرفت كلامهم، فلما طلبت

---

(١) أي طعن فيه وعابه، وجرحه.

الحديث، عرفت أن أمرهم يرجع إلى التعطيل ».

٥- وقال يوسف بن عبد الله الخُوارِزْمِيُّ: سألت أحمدَ بنَ حنبلٍ، عن نُعيم ابن حماد، فقال: « لقد كان من الثِّقَاتِ ».

فقول أحمد: «كان من الثقات»، إنما يعني به: ثقته في دينه، والثناءَ على عدالته وصيانته؛ ليس إلا.

وهذا الفهمُ هو المحتَّمُ، عندَ النظرِ إلى بقيَّةِ أقوالِ أحمدَ فيه السابقة بأرقام. (١، ٢، ٣، ٤)، وهو من باب حمل المطلق على المقيد.

ومثلُه قولُ يحيى بن مَعين:

٦- الذي رواه ابن الجُنَيْد، عن ابن مَعين، أنه: « ثقة ».

فهذا ظاهرُه كظاهرِ قولِ أحمدَ الماضي، ولكن عندَ مراجعة بقيةِ أقوالِ يحيى بن معين، يتّضح أنه ما أراد هذا الظاهر على عمومه،فمن هذه المُوَضِّحَات:

٧ - ما رواه عليّ بن الحسين بن حبان: وجدتُ في كتاب أبي -بخطِّ يدِه-: قالَ أبو زكريّا: « نُعيم: ثِقَةٌ صَدُوق، رَجلُ صِدْقٍ، أنا أعرَفُ الناس به؛ كان رفيقي بالبصرة، كتب عن روح خمسين ألف حديث، فقلت له قبل خروجي من مصر: هذه الأحاديثُ التي أخذها من العسقلاني، أيُّ شيء هذه؟! فقال: يا أبا زكريا، مثلُك يستقبلني بهذا؟! فقلت: إنما قلت شفقة عليك!

قال: إنما كان معي نُسَخٌ، أصابها الماء، فدَرَسَ بعض الكتاب، فكنت أنظر في كتاب هذا، في الكلمة التي تُشْكلُ عليَّ، فإذا كان مثل كتابي عرفته، فأما أن أكون كتبت منه شيئًا قطٌّ؛ فلا، والله الذي لا اله إلا هو!.

قال أبو زكريا: ثم قدم علينا ابن أخيه، وجاء بأصول كتبه، من خُراسان، إلا أنه كان يتوهم الشيء كذا، يخطئُ فيه؛ فأمّا هو فكان من أهلِ الصدق! ».

فظهر بهذا أن ابن معين، إنما أراد: أنه ثقة في دينه، صدوق، لا يتعمّد الكذبَ.. أما حفظهُ، وضبطه؛ فإنه ذو أوهام.. وأغلاط..، وقد أقرَّ بها على نفسه:

٨- فَعَنْ عبَّاس بن محمّد الدُّوريِّ ، عن ابن مَعين، قال: « حضرنا نعيم بن حماد بمصر، فجعل يقرأ كتابًا من تصنيفه، فقرأ ساعة، ثم قال: حدثنا ابن المبارك، عن ابن عون.. بأحاديث. فقلت: ليس ذا عن ابن المبارك!.

فغضب، وقال: ترد علي؟! قلت: إيْ والله، أردُّ عليك؛ أريدُ زَيْنَكَ.

فأبى أن يرجع!، فقلت: لا، والله! ما سمعتَ أنتَ هذا من ابن المباركِ قَطُّ، ولا هُو من ابنِ عَوْنٍ.

فغضب، وغضبَ مَن كان عنده من أصحاب الحديث، وقام، فأخرج صحائف، فجعل يقول: أين الذين يزعمون: أنَّ يحيى بن معين، ليس أمير المؤمنين في الحديث؟! نعم يا أبا زكريا غلطت، وكانت صحائفُ فغَلِطت، فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك، عن ابن عون، وإنما رواها عن ابن عون، غير ابن المبارك » [1].

وأوضح من ذلك في حَمْلِ كلام أحمد، ويحيى بن معين على ما ذكرت:

٩- قول ابن معين: «ليس في الحديث بشيء، ولكنه كان صاحب سنة!».

قال الشيخ المعلّميُّ – رحمه الله تعالى – في «التنكيل» (٦٩/١) بعد سرده

---

(١) قال الذهبي، في « السير» (٥٩٩/١٠)، بعد أن ساق هذه الحكاية: أوردها شيخنا أبو الحجاج، منقطعة، فقال: روى الحافظ أبو نصر اليونارتي، بإسناده، عن عباس. ا.هـ، قلت: وقد وقفت لها على أصل في كلام ابن معين، ولكنه مختصر، وسياقه يختلف عن هذا السياق، وهو عند ابن طالوت في سؤالاته ليحيى بن معين، (ورقة: ١)، وانظر: هامش « تهذيب الكمال» (٤٧٥/٢٩)، والله أعلم.

ما يشبه هذا:

«وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة «ثقة» ، لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب».

١٠- وقال أبو حاتم الرازي: «محله الصدق» ، أي يظن به الصدق، والظن غير اليقين. وهذه عند أبي حاتم، في من لا يحتج بحديثه؛ وإنما يعتبر به، ويستشهد بحديثه، والله اعلم.

١١- وقال أحمد بن صالح العِجْلِيُّ: «نُعيم بن حماد، ثقة، مروزيّ». وهذا من العجلي محمولٌ على ما حمل عليه قول أحمد وابن معين، والعجلي بعد ذلك متساهلٌ.

فَكُلُّ ذلك التوثيق، إنما المراد به: ثقته في دينه، وعدالته، أما حفظه وضبطه؛ فلم يُسَلِّما له. وهاك ذكر بعض من تكلم فيه:

من تكلم فيه:

١- قال أبو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ: « يَصِلُ أحاديثَ يُوقِفُها الناسُ ».

قلت: وهذا نتيجةُ سوءِ حفظِه.

٢- وساق له الخطيبُ في « تاريخه » (١٣/ ٣٠٧و٣٠٨) حديثًا، في ذمِّ أهل الرأْي، ثمّ قالَ: « وَبِهذا الحديثِ سَقَطَ نُعَيْمُ عند كثيرٍ من الحفاظِ؛ إلا أنَّ يحيى بن مَعين، لم يكن ينسبُه إلى الكذب » .اهـــ.

ولا يَسقطُ الراوي؛ إلا بغَلَط فاحش، أو كَذِب، وقد نزَّهَهُ اللهُ تعالى عن الكذبِ -كما قال ابن معين، وهو أدرى به؛ إذ كان رفيقَه وصاحبَه.

٣- وأما ما حكاهُ ابن حماد الدُّولابيُّ، عن غيره: «أن نُعيمًا كان يَضَعُ الحديث في تقويةِ السّنة، وحكاياتٍ عن العلماء، في ثَلْبِ أبي حنيفةَ كلها كَذِب».

٤ — و كذا ما قاله أبو الفتحِ الأزديُّ: « قالوا: كان يضع الحديث في تقويه السنة وحكايات مزوَّرةً في ثلب أبي حنيفة، كلُّها كَذِبٌ.

فمجردُ تُهَم، لا يَثْبُتُ منها شيءٌ -إن شاء الله تعالى-، قال ابن عدي: «ابن حماد- يعني: الدُّولابيَّ- مُتَّهَمٌ فيما يقوله عن نُعَيم؛ لِصَلابته في أهل الرأي».

قال الحافظ ابنُ حجرٍ، في «التهذيب» (١٠/٤٦٣) بعد نقل كلام الأزدي:

«...، وقد تقدَّم نحوُ ذلك عن الدولابي، واتهمه ابنُ عدي في ذلك، وحاشى الدولابيَّ أن يُتَّهَمَ، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه؛ فإنه مجهولٌ مبْهَمٌ، وكذلك من نقل عنه الأزدي بقوله: «قالوا»؛ فلا حجة في شيء من ذلك؛ لعدم معرفة قائله...» [١].

٥- وقال الآجُرِّيُّ، عن أبي داود: «عند نُعيم بن حماد نحو عشرين حديثًا عن النبي ﷺ، ليسَ لها أصلٌ» .

٦- وقال النسائي: «ليس بثقة» ، وقال مرة: «ضعيف».

٧- وقال أبو علي النيسابوري: «سمعت النسائي يذكر فضل نعيم بن حماد، وتقدُّمه في العلم والمعرفة والسُّنَن، ثم قِيل له في قبول حديثه، فقال: قد كثر تفردُّه عن الأئمة المعروفين، بأحاديث كثيرة، فصار في حدِّ مَنْ لا يُحتجُّ بِه».

٨- وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما أخطأَ وَوهِمَ».

٩- وقال ابنُ يُونس: «... وكان يفهم الحديثَ، ورَوى أحاديثَ مناكيرَ عن الثقات ».

١٠- وقال مَسْلَمَة بنُ القَاسِم: «كانَ صدوقًا، وهو كثير الخطأِ، وله أحاديثُ منكرةٌ في الملاحم، انفرَد بِها ».

(١) راجع: «هدي الساري» ص: (٤٤٧)؛ ففيه تصويب الحافظ لصنيع ابن عدي، فالله أعلم

١١- وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: «إمام في السُّنة، كثير الوَهَم».

١٢- وقال أبو أحمد الحاكمُ: «ربما يخالِفُ في بعضِ حديثه».

١٣- وقال ابن الجوزيّ في «التحقيق»: «نعيمُ بن حماد مجروحٌ ».

١٤- وقال صالحُ بن محمد الأسديّ الحافظ: «... وكان نعيم يحدث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة، لا يتابع عليها »، قال: وسمعت يحيى بن معين سُئل عنهُ، فقال: « ليس في الحديث بشيءٍ، ولكن كان صاحبَ سُنَّة ».

١٥- وقال الحافظ ابن حجر في "التهذيب" (١٠/٤٦٣): «... وأمَّا نعيم؛ فقد ثبتتْ عدالته وصدقه، ولكن في حديثه أوهامٌ مَعْرُوفَةٌ ».

١٦- وقال الحافظ في «التقريب» (رقم:٧١٦٦): «صدوق يُخطيءُ كثيرًا، فقيه، عارفٌ بالفرائض...، وقد تَتبَّع ابنُ عَدِيٍّ ما أخطأَ فيه، وقالَ: باقي حديثِه مستقيمٌ ».

« وإنما أوقعَ نُعيمًا فيما وقعَ فيه، من الأوهامِ: أنَّه سمع، فأكثر جدًّا من الثقات، ومن الضعفاء. قال أحمدُ بن ثابت، أبو يحيى: « سَمعتُ أحمدَ ويحْيي ابنَ معين، يقولان: نعيمٌ معروفٌ بالطلب، ثمَّ ذمَّهُ [يحيي]؛ بأنَّه يروي عن غيرِ الثِّقات.

وفي «الميزان» ، عن ابن معين: « نعيم بن حماد . . كتب عن روح بن عبادةَ خمسين ألف حديث ».

هذا ما سمعه من رجلٍ واحدٍ، ليس هو بأشهرِ شُيُوخه..؟!.

وقال صالحُ بن محمد: كان نعيم يحدث من حفظه، وعنده مناكيرُ كثيرةٌ، لا يتابَع عليها .

ولكثرةِ حديثِ نُعيم عن الثقاتِ، وعن الضعفاء، واعتماده على حفظه؛ كان ربّما اشتبه عليه ما سمِعه من بعض الضعفاءِ، بما سَمِع من بعض الثقاتِ،

فيظنُ أنه سمع الأولَ بِسَنَدِ الثاني؛ فيرْوِيهِ كذلكَ.

ولوْ لم يخْطِئْ، وروى، كما سمع لتبينَ: أنَّه إنْ كان هناك نكارةٌ؛ فالحملُ فيها علَى مَنْ فَوْقَهُ »[1].

خلاصة الأمر:

ظهر بعد ذلك العرض المفصل، لأقوال النقَّاد في نُعيم بن حماد:

* أن من أثنى عليه أو وثقه؛ فذلك باعتبار دينه وصلابته في السنة، وكونه كان عدلاً صدوقًا، لا يتعمد كذبًا.

* إطباقهم على وصفه بالخطأ الكثير، والوَهَم، وروايةِ المناكيرِ، وما لا أصلَ له.

* ومن كان حاله كذلك، فإنَّهُ لا يُحْتَّجُ به، وإنما يكون حديثُه صالحًا للاعتبار والشواهد.

وهذا ما انتهى إليه الحافظ الذهبي؛ إذ قالَ: «... وكان من أوعيةِ العلم، ولا يُحتّجُّ به » وقال مرةً: « نعيم من أوعية العلم، لكنه لا تركنُ النفسُ إلى رواياته »، وقال مرة ثالثة : « لا يجوز لأحد أن يحتج به... » وقال في « تلخيص المستدرك » (٥١٦/٤): « ونعيم منكرُ الحديث إلى الغاية ». والله تعالى أعلم .

ثانيًا: كتاب « الفتن » لنعيم بن حماد - رحمه الله تعالى - :

سبقَ قولُ الإمام أحمد، في أحاديث الملاحمِ، وأنها ليس لها أصلٌ صحيحٌ، وشرَحه الخطيبُ البغداديُّ ، موضِّحًا أن جميعَ كُتُبِ الملاحمِ كذلك.

وهذا كافٍ جدًّا في الحطِّ من كتابِ نُعيم بن حمّاد؛ لا سيّما ونعيمُ كان

---

(١) « التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل » للمعلّمي: (٤٩٦/١).

ممن عاصر أحمدَ بن حنبلٍ، ومع ذلك لم يستثنِ أحمدُ كتابه؛ بلْ ولم يستثنه الخطيبُ، كما استثنى مغازيَ موسى بن عقبة، من بين المغازي، فكان هذا طعنًا عامًا في هذا الكتاب.

ولكنْ زِيادَةً في النُّصْحِ للأمَّة؛ تكلَّم أهلُ العلم في «فتَنِ» نعيم، وحذَّرُوا مِنْهُ.

فقال الإمامُ الذهبيُّ: «لا يجوز لأحدٍ أن يحتجَّ به [يعني: نعيم]، وقد صنَّف كتاب «الفتن»، فأتى فيه بعَجائبَ ومناكير ».

وقال مسلمة بن القاسم: « له أحاديث منكرة في الملاحم، انفرد بها ».

فهذه هي قيمةُ كتاب «الفتن» الحقيقية، عند أهل هذا الشَّأن، ولتذهب هذه الضجَّةُ، التي افتعَلها صاحبُنا حول هذا الكتاب، أدراجَ الرِّيَاحِ، كضرْطَةِ عيْرٍ بفَلاةٍ.

ولله درُّ من قال: «مَنْ تكلَّم في غير فنِّه؛ أتى بالعجائب»، وآه! «لوْ سكتَ من لا يعلمُ ؛ لانتهى الخلاف»؛ فإنَّ «العِلْمَ نقطةٌ كثَّرها الجاهلُون».

وبعد هذه الوقفة القصيرة، مع نُعَيم وكتابه «الفتن» ، فإننا نستطيعُ القول - اعتمادًا على ما قَرَّرَهُ النُّقَّادُ -: إنَّ كتاب «الفتن» لنعيم بن حماد، لا يَصِحُّ الاحتجاجُ بشيءٍ مما فيه مما تفرد به نعيم،- وهذا شأنُ جُلِّ ما أخذَهُ صاحبنا - هداه الله - من كتاب «الفتن» - فهو إن سلم من كونه مُنْكَرًا، لا تحلُّ روايتُه؛ فلن يسلمَ مِن أنَّ في إسنادِهِ نُعَيمَ بن حمَّاد، وهو سيِّءُ الحفظِ، لا يحتجُّ به، كما سبقَ تحريرُه.

وبهذا تسقط هذه التأويلاتُ المتعسِّفَةُ، التي اعتمد فيها المؤلفُ على نُعيم بنِ حمّاد، وكِتابه اعتمادًا كليًّا .وهذا إجمالٌ ترى تفصيلَه بعد قليلٍ، والله المستعان.

❋ ❋ ❋

القسم الثاني

« نَقْضُ الكِتَابِ »

المَبْحَثُ الأوَّلُ

وقفَاتٌ مَعَهُ فيمَا سمَّاهُ: قَبْلَ البَيَانِ

لقد رتَع المؤلف - هدانا الله وإيّاه - في واد، لا حمى لهُ، من أَوْدِيَة الأحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ، والمنكَرَةِ والباطِلَةِ؛ ألا وهو: وادِي الملاحمِ والفتنِ.

وَلَيْتَهُ اعتصَمَ بالصحيح، الذي تداولته الأمة، وتناقله الشيوخ؛ إذن لَمَا شَذَّ عنهم، وخرج علينا بالذي خَرَجَ به من التناقضات، والأباطيلِ، والتُّرَّهاتِ؛ التي لا يسمحُ عاقلٌ - يحترم أمتهُ ودينه وعقلَه - لنفسه أن تخوضَ فيها.

ولكنَّ الرجل مُولَعُ بالآثارِ المُنيرة - كما صرَّح به -، لا تَعنيه لا صحةٌ، ولا ضعفٌ؛ المُهِمُّ: أن يوافق الحديثُ ما في رأسه من أَوهامٍ، فإذا وافقَها؛ فقد جازَ القِنْطَرَةَ، وصار حقِيقاً بأنْ يُسَوِّدَ به مؤلّفاتِه، وهذا منهجُ القُصَّاص، كما سبق، وأشرت!.

وقد أساءَ المؤلّف استعمالَ الأحاديث الصحيحة، التي أوردَها في كتابه إساءةً بالغةً، وذلك أنّه يذكر الحديثَ الصحيحَ، فيجعل قارِئَه مطمئِنًّا إلى سلامة ما يذكرُه؛ لا سيّما أنَّ القارئ ممن لا علم له بحقائق الأشياء، وبواطن الأمور، فيحسبُ أن كلّ ما يأتي بعد هذا الصحيح، إنما هو من جِنْسِه؛ إنْ لم يكنْ أحسنَ حالاً منه، في حين أن صاحبنا - عفا الله عنَّا وعنْه - إنما يوضِّح - في الغالب - ويشْرحُ هذه الأحاديث الصحيحة، بأحاديثَ ضعيفةٍ أو باطلةٍ، أو

اعتمادًا على أوهامٍ؛ وترّهات؛ لا يعرفها سواه.

وهذا هو التدليس عينُه، وهكذا يكون التلبيسُ على القرّاءِ الكرَامِ.

وعليه؛ فإنَّ ما في هذا الكتابِ من أحاديثَ، لا تخرجُ عن أحدِ أمرين، لا ثالثَ لهما:

١- إما أن تكون صحيحةً، لكنها ليست صريحةً في هذا المعنى، الذي استعملها فيه المؤلف.

٢- أو تكون صريحة، ولكنها غير صحيحة؛ بل ضعيفة أو باطلة.

وأنا - بعون الله تعالى ونعمته - ناظر في كل ما يورده الرجل من أحاديث ذاكرا عندها ما كان منها ضعيفًا منكرًا، بالدليل، وما كان صحيحًا، وحرَّفه، وهذا بالنسبة لما قبله قليل. والله وحده المستعان.

❋ ❋ ❋

❋ تخليطه في حديث صحيح، ثم غلطه في تأويله:

قال ص (١١): « فقد روى البخاري، ومسلم وغيرهما، عن عمر بن الخطاب، وعن حذيفة، وغيرهما أن: « النبي ﷺ صلّى الفجر يوما، ثم صعد المنبر، فخطبنا؛ حتى حضرت الظهر، فنزل ثم صلى، ثم صعد المنبر، فخطبنا؛ حتى حضر العصر، ثم نزل فصلى، ثم صعد المنبر فخطبنا؛ حتى غربت الشمس، فأخبرنا بـــما كان وبـــما هو كائن، فأعلمُنا أحفظنا ». وهذه روايةُ أحمد ومسلم، عن أبي زيد، عمرو بن أخطب الأنصاري.» ا.هـــ كلام الرجل.

قلت: وفي هذه القطعةِ من كلامه - سامحهُ الله - من المؤاخذات الشنيعة، والتخليط، ما يكفي لسقوطِ هذا الكتاب؛ بل لسقوطِ مؤلِّفِه، وعدم الاعتداد به

أصلاً، فهو إن لم يكن مدلِّسًا؛ فهو - على أحسن حال - من الجُهَّال بعلم الحديث.

فقوله: «روى البخاري ومسلم وغيرهما، عن عمر بن الخطاب، وعن حذيفة، وغيرهما: أن النبي . . ».

أقول: هذا المتن الذي ذكره، لم يخرِّجه البخاري أصلاً، وليس هو من حديث عمر ولا حذيفة، وإنما هو كما قال بعد سياقته: (وهذه رواية أحمد ومسلم عن أبي زيد عمرو بن أخطب [1]، وهذا هو الصواب،كما في الفتح (٦/٣٣٦).

وأما حديث عمرَ؛ فأغلب الظنِّ أنه:

ما رواه البخاريُّ في كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى ﴿وَهُوَ الذي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعيْدُهُ﴾، رقم (٣١٩٢). فقال: «وَرَوَى عِيسَى، عَنْ رَقَبَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَامَ فِينَا النَّبِيُّ ﷺ مَقَامًا، فَأَخْبَرَنَا عَنْ بَدْءِ الْخَلْقِ، حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ، وَأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ، حَفِظَ ذَلِكَ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ ».

وهذا مُعَلَّقٌ - كَمَا ترى -؛ فلا يجوز أن يقال في مثله: «رواه البخاري»، من غير بيان: أنه معلق، فإنه من المعلوم؛ بل من المتَّفقِ عليه: أنَّ مُعَلَّقَات البُخَارِيِّ، ليست من جنس «صحيحه»، بل قد يقع فيها الضعيف وغيره، وانظر لمزيدٍ من التفصيلِ: «مقدّمة ابنِ الصَّلاح» (٢٤-٢٦)، و«النكت على ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر (١/٣٢٣-٣٤٣)، وغيرهما من كتب علوم

---

(١) مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم (٢٨٩٢)، وأحمد في باقي مسند الأنصار (٢٢٣٨١)، من حديث زيد بن عمرو بن أخطب -رضي الله عنه -.

الحديث.

وقدْ وَصَلَهُ الحافظُ في «تغليق التعليق» (٤٨٦/٣) رقم (٣١٩٢)، من طريق الطبرانيِّ في «مسند رَقَبَةَ بنِ مَصْقَلَةَ»، وابن مَنْدَهْ في «الجُزءِ الخامس عشر من أمَالِيْه»، وقالَ ابنُ مَنْدَه: «هذا حديث صحيح غريب، تفرد به عيسى بن موسى».

قلتُ: عيسى بن موسى، هو: غُنْجَار، صَدُوقٌ، رُبما أخطأَ، وقد توبع؛ فتابعه: عَليّ بن الحسن بن شقيق، عن أبي حمزة: نحوه.

أخرجه أبو نُعيم في «المُسْتَخْرَجِ»، وإسنادُهُ ضعيفٌ [1].

قال الحافظ في «الفتح» (٣٣٦/٦): «وأفادَ حديثُ أبي زيد بيانَ المقام المذكور، زمانًا ومكانًا، في حديث عمر - رضي الله عنه -، وأنه كان على المنبر، من أوّل النهار، إلى أن غابتِ الشمسُ، والله أعلم » ا.هـ .

وأما حديث حُذيفةَ المذكور؛ فهو متَّفقٌ عليه:

أخرجه البُخاريُّ، في كتاب القدر (٦٦٠٤)، ومسلم، في كتاب الفتن وأشراط الساعة (٢٨٩١)، من حديث حُذَيْفَةَ.

ولفظُ البخاريِّ: «لَقَدْ خَطَبَنَا النَّبيُّ ﷺ خُطْبَةً، مَا تَرَكَ فِيهَا شَيْئًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إلا ذَكَرَهُ، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ، إِنْ كُنْتُ لأرَى الشَّيْءَ، قَدْ نَسِيتُ؛ فَأَعْرِفُ مَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ، إِذَا غَابَ عَنْهُ، فَرَآهُ فَعَرَفَهُ».

وبعد أن ذَكَرَ الرجلُ بعضِ هذه الأحاديثِ، وخَلَّطَ في عَزْوِها، قال ص: (١٢- ١٣):

«... ولكن ما هي نوعيةُ الآثارِ، التي حفظَها حذيفةُ، ومَن مثله من

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٣٣٥/٦).

أحاديث الفتن؟!، إنها آثارٌ، تذكر تفاصيل الفتن، والمواجهات ومواقيتها،كما تشمل ذكر رجال بأسمائهم، و أسماء آبائهم، ممن يكون لهم دَخْلٌ بهذه الفتن... إلخ . . »[١].

قلت: هذا التفسير الباطل، الذي فسّر به الرجل ما سبق من آثار، لم يسبقه إليه أحدٌ يُعْتَمَدُ عليه، وإنما هيَ أوهامٌ، أدخلها في رأسهُ، أو أدخلَ رأسَهَ فيها!، ولا تَسْتَنِدُ إلى شيءٍ من الكتابِ والسنة الصحيحة، أو أقوالِ أهلِ العلمِ .

والظاهر؛ أنه اعتمد في هذا الفهم الخاطئ على حديث حذيفة – رضي الله عنه –، عند أبي داود، والذي ذكره ص: (١٢):، ولفظه: «وَاللَّهِ مَا أَدْرِي! أَنَسِيَ أَصْحَابِي أَمْ تَنَاسَوْا؟ وَاللَّهِ مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَائِدِ فِتْنَةٍ إِلَى أَنْ تَنْقَضِيَ الدُّنْيَا، يَبْلُغُ مَنْ مَعَهُ ثَلاثَ مِائَةٍ فَصَاعِدًا إِلا قَدْ سَمَّاهُ لَنَا بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَاسْمِ قَبِيلَتِهِ».

وهذا الحديث الذي جعله منتا تًا للهجوم على المستقبل، للأسف **غير صحيح**، وهاكم البيان:

فالحديث، رواه أبو داود، في كتاب الفتن و الملاحم (٤٢٤٣)، قال:

«حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ فَرُّوخَ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ: أَخْبَرَنِي ابْنٌ لِقَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: . . فذكره . . .».

وهذا من مفاريد أبي داود، وفيه ثلاث علل:

١– عبد الله بن فرُّوخ الخُراسانيّ.

قال فيه البخاريّ: « تُعرِفُ منه وتُنْكِرُ!».

---

(١) ص (١٢–١٣).

وقال الجوزجاني: « أحاديثه مناكير ».

ومَن وَثَّقَهُ، كابن حبّان، والذُّهْلِيّ، فَإلاّ يكونُ تساهُلاً؛ فهو بالنَّظَر إلى صِدْقِه ودِيْنه، ولذلك لخَّص حالَه الحافظُ في «التَّقْريب» (٣٥٣١) بأنّه: « صدوقٌ يَغْلط ».

٢ - أسامةُ بنُ زيدٍ الليْثيّ، مولاهم، أبو زَيْدٍ المَدَنِيّ.

قال فيه النَّسائي: « ليس بالقويّ ».

وقالَ ابنُ حِبَّانَ - بعد أنْ ذَكَرَه في «الثقات»: «يخطئ ».

وقال أبو حاتم الرَّازِيّ: يُكتب حديثُه، ولا يُحْتَجُّ به ».

وقال ابن مَعين: « ثقة صالح ». ووثَّقَهُ العِجْليُّ.

وخلاصةُ القَول فيه: « أنه صدوق يَهِم »، كما قال الحافظ في «التقريب» (٣١٧).

٣- ابْنٌ لِقَبِيْصَةَ:

وهذا مبهم مجهولٌ، ويقال: إنّه إسحاقُ بن قَبِيْصَةَ، وهو صَدُوقٌ يُرْسِلُ، والله أعلم.

فهذا إسناد لا تقوم بمثله حجة؛ وإنَّما هو وَهَمٌ، أو غَلَطٌ، من أغاليطِ ابن فرّوخ ، أو أسامةَ بن زيد، أو ابن قَبِيصةَ هذا، ولم يتابعهم عليه أحد؛ فلا يُرْكَن لمثله، ولا يُعتمدُ عليه، ولا يُؤْخَذُ منه شيءٌ .

وبناء عليه؛ فما بناهُ عليهِ المؤلّف يسقطُ كلُّه، بسقوطِ أصلِه، ومُعْتَمَدِهِ، وهو هذا الحديث، والله المستعان.

* * *

المبْحَثُ الثَّانِي

نَقْضُ البيَانِ الأَوّلِ

* غَزْوُ العراقِ للكُوَيْت (فِتْنَةُ السَّرَّاء)!.

لقدْ أقسمَ هذا المفتونُ أنَّ (فتنةَ السَّرَّاء)، هي: غَزْوُ العراقِ للكُويتِ، وهي أَوّلُ الملاحمِ، فَقَالَ ص (١٩) - بعد ذِكْرِه أحداثَ عام (١٤١٠هـ ١٩٩٠م)، مِنْ غَزْوِ العراق للكويت:

« هذا لَعَمْرُ اللهِ أوّلُ الملاحمِ، وهو فتنةُ السّرّاء، وهو الجَوْلَةُ الأُولى من الحربِ العالمية الثالثة، حربِ (هرمجدون)... ».

وهذه جُرْأَةٌ عجيبةٌ؛ لكنَّها على اللهِ عزَّ وجلَّ!!.

ثم ذكر حديث « فتنة السراء »، وهو حديثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: كُنَّا قُعُودًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، فَذَكَرَ الْفِتَنَ، فَأَكْثَرَ فِي ذِكْرِهَا، حَتَّى ذَكَرَ فِتْنَةَ الأَحْلاسِ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا فِتْنَةُ الأَحْلاسِ؟ قَالَ: هِيَ هَرَبٌ، وَحَرْبٌ. ثُمَّ فِتْنَةُ السَّرَّاءِ، دَخَنُهَا مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يَزْعُمُ أَنَّهُ مِنِّي، وَلَيْسَ مِنِّي؛ وَإِنَّمَا أَوْلِيَائِي الْمُتَّقُونَ، ثُمَّ يَصْطَلِحُ النَّاسُ عَلَى رَجُلٍ، كَوَرِكٍ عَلَى ضِلَعٍ، ثُمَّ فِتْنَةُ الدُّهَيْمَاءِ، لا تَدَعُ أَحَدًا مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ؛ إلا لَطَمَتْهُ لَطْمَةً، فَإِذَا قِيلَ: انْقَضَتْ تَمَادَتْ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا، وَيُمْسِي كَافِرًا، حَتَّى يَصِيرَ النَّاسُ إِلَى فُسْطَاطَيْنِ: فُسْطَاطِ إِيمَانٍ لا نِفَاقَ فِيهِ، وَفُسْطَاطِ نِفَاقٍ لا إِيمَانَ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ ذَاكُمْ؛ فَانْتَظِرُوا الدَّجَّالَ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ مِنْ غَدِهِ ".

أخرجه أبو داود، في كتاب الفتن والملاحم، (٤٢٤٢)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى

ابْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ الْحِمْصِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ: حَدَّثَنِي الْعَلاءُ بْنُ عُتْبَةَ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ هَانِئٍ الْعَنْسِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فذكره...

وأخرجه أحمد (١٣٣/٢)، عن أبي المغيرة؛ واسمُهُ: عبدُ القُدُّوسِ بن الحجَّاجِ الخولاني.

ومن طريق أحمدَ، أخرجه المزِّيُّ في «تهذيبِ الكمالِ» (٥٢٧/٢٢).

ومن طريق أبي المغيرة، أخرجه الحاكم (٦٦٠/٥)، - وقال: «صحيحُ الإسنادِ، ولم يخرِّجاهُ»، ووافقه الذَّهبي، في «تلخيص المستدرك» -، وكذا أبو نُعيم في «الحلية» (١٥٨/٥)، وقال: «غريبٌ مِن حديث عُمير، والعلاء، لم نكتبه مَرفوعًا؛ إلاّ مِن حديث عبدِ الله بن سالمٍ».

وأخرجَهُ الخطيبُ في «مُوَضِّحِ أَوْهامِ الجَمْعِ والتَّفْرِيْق» (٣٥٠/٢)، من طريق محمد بن سعيد بن حسَّان الحِمْصِيّ، عن عبد الله بن سالم.

فمدارُهُ عَلَى: عبدِ اللهِ بن سالمٍ، عن العلاءِ بن عُتْبَةَ، عن عُمَيْرِ بن هانِئٍ العَنسِيِّ، عن ابنِ عُمَرَ.

وهذا إسنادٌ حَسَنٌ في الظاهر؛ من أَجْلِ العلاءِ بن عتبة؛ فإنه «صدوق»، لا يبلغ حديثه الصحة، وقد أدخله محدِّثُ العَصْرِ، العلامةُ الألبانيُّ -عليه رحمة الله- في «صحيحته» (٩٧٤).

إلا أنّه مَعْلولٌ؛ ففي «العلل» لابن أبي حاتم (٤١٦/٢) رقم (٢٧٥٧):

«سألت أبي! عن حديث، رواه أبو المغيرة، قال: حدثنا عبد الله بن سالم، قال: حدثني العلاء بن عتبة اليحصُبيُّ، عن عُمَيْر بن هانئ العنسي، قال: سمعت عبد الله بن عمر، يقول: **فذكر حديثنا** ثم قال: روى هذا الحديثَ

ابنُ جابرٍ، عن عُمَيْرِ بن هانئ، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسلٌ، والحديثُ **عندي ليس بصحيحٍ؛ كأنَّهُ مَوْضُوعٌ** ».

قلت: ولعل أبا نُعيمٍ قد استغْرَبه لذلك، كما نقلتُه آنفًا؛ ورضي الله عن الحاكم، والذهبي، والألباني؛ فقد صححوه اعتمادًا على ظاهر إسناده، وخفي عليهم قول أبي حاتم؛ وهو الصواب إن شاء الله تعالى.

وأقولُ: نَضرَ اللهُ علماءَ الحديثِ؛ فَبِهِم تَزُولُ كلُّ شُبْهَةٍ، وتَنْجَلِي كلُّ ظُلْمَةٍ؛ فهم أَمَنَةُ هذه الأمَّة.

وبعد أَنْ بانَ عدمُ صِحَّة هذا الحديثِ، الذي تَعَلَّقَ به في إثباتِ «فِتْنَة السَّرَّاءِ »؛ فإنَّ كُلَّ هَذَيَانه بخصوص هذه الفِتْنَة يَذْهَبُ أَدْرَاجَ الرِّياحِ. وقد حنِثَت يمينُكَ أيُّها الرَّجُلُ؛ وليْسَتْ بأوَّلٍ، ولا آخرِ يَمِينٍ حَنَثَ، أوْ سيَحْنَثُ فيْهَا. واللهُ يهدينَا وإيَّاهُ.

* * *

الأُخْلُوقَةُ العُظْمَى، والأُكْذُوبَةُ الكُبْرَى

ذَكَرَ صَاحِبُنَا في أَثْنَاءِ كَلامِهِ عَنْ «فِتْنَةِ السَّرَّاءِ» عَجَبًا، من أَرْذَلِ العَجَبِ، فقال ص (٢٠):

«وقد ساقَ الأستاذ / محمد عيسى داود أثرًا عجيبًا، في كتابه: «المهدي المنتظر، على الأبواب»، في بعض **المخطوطات الإسلامية**، الموجودة في **دار الكتبخانة**، بتركيا تحت مسمًّى، أو تصنيـــــف: **(٣٦٦٤/ تراث المدينة المنورة)**، لعالم مَدَنيّ، كان يعيش بالمدينة المنورة، في القرن الثالث الهجري، وهو « **كلدة بن زيد بن بركة المدني** »، بعنوان « **أسمى المسالك لأيام المهدي الملك لكل الدنيا، بأمر الله المالك** ».

ومما جاء في هذا المخطوطِ العجيبِ، ما أورد نصه:

(وحرب في بلد أصغر من عَجْب الذَّنب، يجمع أهل الدنيا لها، كأنها أغنى **بلد أَوْلَمَ عليها الوالِمونَ**. وأمير فيها سلَّم رايته **لزعيمة** الشر الآتية من الشواطئ البعيدة الغربية بداية آخر الزمن فتجمع له صريخها من كل الدنيا، وترد له عرش الملك ويخرب عراق في ملاحم بداية آخر الزمن. ويحارب أمير الذنب الصغير جيوش المهدى، وحان خراب البلد مرة أخرى لأن أميرها سر الفساد . . المهدى بقتله ويعود الذنب إلى جسد . .) [1] ».

---

(١) [« الكتاب المذكور» ص١٣٢. وهناك تآكل في النص المذكور في المخطوطة مكان النقط]. هرمجدون بنصه، وشكله، دون تصويب.

ثم قال ص (٢٢):

«... وفي نفس المرجع السابق، في مخطوط آخر، في القرن الثالث الهجرى، لتابعيٌّ شامى، وفي فقرة من ذلك المخطوط النادر ما نصه:

(.. وفي عراق الشام رجل متجبر . . و. . سيفانى، في إحدى عينيه كسل قليل، **واسمه من الصدام وهو صدام لمن عارضه**، الدنيا جمعت له في «**كوت**» صغير دخلها وهو مدهون ولا خير في السفيانى إلا بالإسلام، وهو خير وشر والويل لخائن المهدى الأمين)[1].

وقال أيضا في ص (٣٩-٤٠):

« في **أثر عزيز**، من **مخطوطة نادرة من القرن الثالث الهجرى بدار الكتب الإسلامية**. بكتابخانة **الترك** باسطنبول وسبقت الإشارة إليه في بيان «غزو العراق للكويت»، مما **رواه أبو هريرة وكان يكتمه من قبل**، وإليكم النص كما أورده صاحب كتاب «المهدى المنتظر على الأبواب».

«حرب آخر الزمن حرب كونية، المرة الثالثة بعد اثنين كَبريين يموت فيهما خلائق كثيرة، الأولى أشعلها رجل كنيته السيد الكبير، وتنادى الدنيا باسم (**هتللر**) . . ».

وهذا ما رواه أبو هريرة وابن عباس وعلى بن أبي طالب، رضى الله عنهم، وفي رواية خاف أن يحدث بها أبو هريرة، ولما أحس الموت خاف أن يكتم علمًا فقال لمن حوله: « في نبأ علمته عما هو كائن في حروب آخر الزمن، فقالوا: أخبرنا ولا بأس جزاك الله خيرًا فقال:

في عقود الهجرة بعد الألف وثلاثمائة واعقدوا عقودًا يرى ملك الروم أن

(١) [المرجع المذكور «ص٢١٦»]. هرجدون، بنصه وشكله، دون تصويب.

حرب الدنيا كلها يجب أن تكون، فأراد الله له حربًا. ولم يذهب طويل زمن، عقد وعقد فسلط رجل من بلاد اسمها (**جرمن**)، له اسم الهر، أراد أن يملك الدنيا ويحارب الكل في بلاد ثلج وخير، فأمسى في غضب الله بعد سنوات نار، أراده قتيلاً سر الروش أو الروس»[1].

وفي عقود الهجرة بعد الألف وثلاثمائة، عُد خمسًا أو ستًّا يحكم مصر رجل يكنى (ناصر) يدعوه العرب (شُجاع العرب)، وأذله الله في حرب وحرب وما كان منصورًا، ويريد الله لمصر نصرًا له حقًّا في أحب شهوره، وهو له، فأرضى مصر رب البيت والعرب **بأسْمر سَادًا، أبوه أنور منه، لكنه صالح لصوص المسجد الأقصى بالبلد الحزين.**

وفي عراق الشام رجل متجبر... و... **سفياني**، في إحدى عينيه كسل قليل، **واسمه من الصدام، وهو صدام لمن عارضه**، الدنيا جمعت له في **«كوت»** صغير دخلها وهو مدهون، ولا خير في السفياني إلا بالإسلام، وهو خير وشر. والويل لخائن المهدي الأمين.

وفي عقود الهجرة الألف وأربعمائة، واعقد اثنين أو ثلاثا... يخرج المهدي الأمين، ويحارب كل الكون يجمعون له الضالون والمغضوب عليهم والذين مردوا على النفاق **في بلاد الإسراء والمعراج عند جبل مجدون وتخرج له ملكة الدنيا** والمكر، **زانية اسمها «أمريكا»** تراود العالم يومئذ في الضلال والكفر، **ويهود الدنيا يومئذ في أعلى عليين يملكون كل القدس والمدينة المقدسة** . وكل البلاد تأتي من البحر والجو إلا بلاد **الثلج الرهيب** وبلاد **الحر الرهيب**. ويرى المهدي

---

(١) [الشك من الراوى، ومكان النقط كلام مطموس متآكل في المخطوطة].هرمجدون.

أن كل الدنيا عليه بالمكر السيئ، ويرى الله أشد مكرًا، ويرى أن كل كون الله له، إليه المرجع والمصير، وكل الدنيا شجرة له أن يملكها فرعًا وجذرًا (...) فيرميهم الله بأكرب رمي ويحرق عليهم الأرض والبحر والسماء وتمطر السماء مطر السوء، ويلعن أهل الأرض كل كفار الأرض، ويأذن الله بزوال كل الكفر »[1]. إلخ هذه الخرافات، وهاتيك الأباطيل.

قُلتُ: هذا الهراءُ مُسْقِطٌ لكلِّ مَنْ ينقُله مُقِرًّا، أو يقبلُه، فكلُّ مَن ركبَ الله فيه آلةَ العقل ينْفُر من أمثالِ هذه السَّخافَات.

مخطوطاتٌ.. إسْلاميّةٌ.. موجودةٌ.. في دارِ الكُتُبْخَانَة.. بتُرْكيَا!!.

أيُّ كُتُبْخَانَة في تُرْكيا؟!، وتركيا تَعجُّ بمكتباتِ المخطوطات؛ والتي تَبْلُغُ حوالي: **ثنتين وخمسين ومائة (١٥٢)** مكتبةً؛ على ما فَصَّلَهُ العلامة الأستاذ: فؤاد سزكين في « تَاريخ التُّرَاث العَرَبيِّ » (١/٣٥-٥٦)؟!.

وليس بين هذه المجموعة الضخمة، من المكتبات مكتبةٌ تُعْرَفُ بـ«الكتبخانة التركية »[2].

ثمَّ مَنْ هو ذلك العالِمُ المَدَنِيُّ، الذي كان يعيشُ بِالمدينةِ المُنَوَّرَةِ في القرن الثالث؟!.

لم يَجِدْ صاحبنا، أو مَنْ نقل عنه - وليْس بأحسنَ حالاً منه - بُدًّا مِن اختراعِ اسمٍ، يُجِيْبُ بِه عن هذا السُّؤالِ، وهذا ليسَ عسيرًا على مَنْ جعلَ

---

(١) [الكتاب المذكور (ص ٢١٦)، ومكان النقط... طمس في المخطوطة.]. هرمجدون. وقد نقلته دون أي تصرف، أو تصحيح، أو غيره؛ رغبة في أن يراه القارئ على حقيقته، بدون أدنى تغيير. مازن.

(٢) وانظر « تاريخ التراث العربي » (١/١٠٠-١٠١).

لِصَدّام، ولعبدِ النّاصرِ وللسادَات ذِكْرًا في الأحاديث النَّبويَّة المُطَهَّرة! وهُم في القرنِ الرَّابعِ عشر الهجري، أفيعجزه أن يَكْذِبَ على قَوائم المخطوطات، ويَفْتَاتَ عليها؛ فيُدْرِجَ فيها اسمًا لرجلٍ من القرنِ الثالثِ الهجْرِيّ؟!.

ثمَّ لماذا القرنُ الثالثُ الهجريُّ، بالذاتِ مِن بين القرون؟!.

ربما لأنه من قرون الخيرية، التي أخبر عنها النبي ﷺ، فيكون في تخيُّل كلّ مَن لفَّقَ هذه الأُخْلُوقَة: أنَّ كلَّ مَن عاش في ذلك القرن؛ فهو فاضلٌ خَيِّرٌ إمامٌ عالِمٌ...، حتىّ ولوْ لَمْ نَتعرَّفَ إلاَّ على اسمِهِ فقطْ.. فيكفيهِ أنّه من رجالِ القرنِ الثالث!..

وهذه سَوْءَةٌ فكريةٌ؛ فإنَّ ابنَ الرَّاوَنْدِيِّ، المُلْحِدَ الشّهير، والزِّنديقَ الوضيعَ، الذي ناقضَ القرآنَ، كان هو الآخر مِن رجالِ القرنِ الثالث الهجري، فقد تُوفي - على قَوْلٍ - عامَ ثمانية وتسعين ومائتين!.

وَفي أيِّ عصر! كان جَهْم، والجَعْدُ بن دِرْهَم، وابنُ أبي دُؤَاد، وأمثالهم من الضالّين المضلِّينَ؟!.

إنَّ هذه الخيريةَ على الأعمِّ الأغلبِ، ولمن اشتهروا، واستفاض الثناء عليهم، سلفًا وخلفًا.

أمّا هذا «الكَلْدَة بن زيد بن برَكة المَدنيّ»، الذي يَنْسبُونَ إليه هذه المخطوطةَ؛ فهو رجلٌ - واللهُ تعالى أعلمُ - لم يُخلَقْ بَعْدُ؛ إلاّ أنْ يكونَ شيطانًا؛ أوحى إليهم هذه الأُغْلُوطات المَهِينَةَ.

وأنَا أشْتهي أنْ يَذكر لِيَ المؤلف، أو مَن نَقل عنه!، شيئًا يتعلّق بـ «كَلْدَة ابن زيد بن بركة المدني»؛ من سَنَة ميلاده، أو وَفاته، أو شيءٍ من حاله أو ثَناء أهل العلم عليه، أو نقلهم عنه!.. لا، لا.. أنا أثِقُ، تمامَ الثِّقَة، أنهما يَعجزان عن

بعضِ هذا، كلَّ العجز، ولا يستطيعانه؛ ولو شُقَّا نصفين؛ ولذا فأنا أطالبُهما بأقلّ من هذا، وهو أن يَذْكُرا لي أي مَرْجِعٍ مُعْتَمَد، ذَكَر هذا العالمَ المدني؛ ولوْ في الكذَّابين، أو ذَكر الكتابَ المذْكُور؛ ولو في الكُتُب المَنْحُولَةِ المكذوبةِ.. وهيهاتَ، هيهات، فَدونَ ذَلك خَرْطُ القَتَادِ.

فإنَّ هذا الكتابَ، لا يَفْترق حالُه عن حالِ مؤلفه في الجهالة والاختلاق.

وكتابٌ يُؤَلَّفُ في القرن الثالث الهجري، عصرِ الرِّوَايَةِ، وفي المدينة؛ محلّ أنظارِ أهلِ العلمِ وطلبتهِ، ثم لا ترى أحدًا ينقلُ عنه، أو يذكره ويشير إليه، ممّن صنَّف في بَابَتِهِ وموضوعه، من المتقدّمين أو المتأخرين، وهم كُثُرٌ، منهم: نُعيم بنُ حماد، في كتابه «الفتن»، الذي خلط فيه الحابل بالنابل، وملأه بالغرائب والمناكير، وكذا أبو نُعيم الأصبهاني، في جزئه «صفة المهدي» - وقد لخصه السيوطي - وهو من هو جمعًا وإحاطةً -، وزاد عليه، في «العرف الوردي»، ولا ابن المنادي ، ولا يوسف المقدسي، ولا أبو زُرعةَ العراقي، ولا ابن كثير، ولا السخاوي، وغيرهم ممّن أفردَ المهديَّ بالتصنيف [1].

أقول: كتابٌ لا يعرفه هؤلاء، ولا غيرُهم من أهلِ الاستقراء والضبط، يأتي رجل في هذا الزّمان، ممن لا يُعرَفُونَ بعِلمٍ ولا تحقيقٍ؛ فيُثْبِتَهُ، فهذا لا ينطلي إلا على أخْرقَ جاهلٍ!.

وثَمّتَ أمرٌ، يستلفت النظر الصحيحَ، وهو اسم الكتاب المزعومِ: «**أسمى المسالك لأيام المهدي الملك لكل الدنيا بأمر الله المالك**».

ومَنْ له أدنى صلةٍ بالتُّراثِ العِلْمِيِّ للمسلمين، في القرن الثالث الهجري،

---

(١) بلغهم الشيخ محمد بن أحمد بن إسماعيل المقدم حفظه الله واحدًا وثلاثين مصنفًا، وذكر مصنفاتهم في كتابه « المهدي حقيقة لا خرافة »، فانظر: ص (٦٥-٦٦).

ومارس كُتُبهم وخَبَرَ أساميَها؛ علم أنَّ هذا الهاذي، الذي نفخ هذه الأغلوطة، كان أبعدَ ما يكون عن السداد والتوفيق؛ فإن هذا السجعَ المُتَكَلَّف، لم يكن من دَيْدنِ أهل هذه الحِقبة، في تسمية كتبهم، وإنما شاع وانتشر بعد ذلك بزمنٍ ليسَ بالقصير، حتى غلبَ على عامّة المتأخرينَ، وصار هجّيرَاهُم.

ثم إني لأتساءل.. هل كل من وجَدَ ورقة بالية أو مخطوطًا جازَ له الأخذُ بما فيه والاعتمادُ عليه، وإن كان يخالف المنقول والمعقول؛ بل والبدهيات؟! أم أن هناك قواعدَ وأصولاً يتَّبِعُها أهل الاختصاص في استخراج المخطوطات واعتمادها، ومن ثَمَّ نشرُها؟!

لا شكّ أن هناك قواعدَ ملزمةً، ينبغي السير عليها عند الرجوع إلى المخطوطات ، ومن لا يعتد بها أو يسير عليها يُعَدُّ عابثًا؛ مثل صاحبنا الذي يظن: أن أيَّ كلام ورد في أي مخطوطة؛ فهو حق، ولو كان عينَ الباطلِ..، والسبَبُ: أنّه في (مَخْطُوطَة)؟!!.

ولو أن الله - عزَّ وجلَّ - ابتلى الأمة بمثل هذه العقول، ومكّن لها لدَرَسَت المحابر، ومُحيَت الدفاتر، وخطبت الزنادقةُ على المنابر، ولكن الله سلَّمَ.

فإن هناك مخطوطات مَنْحُولَةً، ومُزَوَّرَةً، وهذا أمر مشهور مقرّر عند ذوي الاختصاص؛ ولذلك وضعَ العلماء طُرُقًا كثيرةً للتثبت من صحة الكتاب، وصحة نسبته إلى مؤلفه، وصحة متنه وسنده، ولولا خشييَ الإطالةَ؛ لنقلت أطايبَ كلامهم في هذا الشأن، ولكنْ اكتفِي هنا بالإشارة إليه، ولبسطه مواضعُ أُخر[1].

---

(١) ومن شاء الوقوف على دقائقه فلينظر لزامًا: « تحقيق النصوص ونشرها» للعلامة الأستاذ: عبد السلام هارون (٢٩-٤٦)، والكتاب كله لا يُستغنى عن مطالعته وتدبره، و« تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره» للدكتور: عبد المجيد دياب، الفصل الثالث منه، ص (٢٠٦)، وما بعدها، و« مبادئ لفهم التراث» للأستاذ: محمد بن إبراهيم الشيباني، ص (١١٥-١٢٦)، و«مناهج=

ويرحم الله الخطيبَ البغداديَّ؛ فقد كانت له اليدُ الطُّولى في تطبيق أمثال هذه القواعد، وكشف عُوار هؤلاء المُزيّفين.

ولقد وَقَعَ له - يَرْحمه الله تعالى- قريبٌ مما نحن فيه الآن.

فقد أظهر بعضُ اليهود كتابًا، وادّعى أنه كتابُ رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية، عن أهل خيبر، وفيه شهادةُ الصحابة - رضي الله عنهم -، وذكروا أن خطَّ عليٍّ - رضي الله عنه- فيه، وحُمل الكتاب في سنة سبعٍ وأربعين وأربعمائة، إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي، وزير القائم، فعرضه على الحافظ الحجة أبي بكر الخطيب، فتأمله، ثم قال: هذا مُزَوَّرٌ.

فقيلَ له: «من أين لك هذا »؟

قال: فيه شهادة معاوية، وهو إنما أسلم عام الفتح [يعني: فتح مكة]، وفتح خيبر كان في سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة، قبل فتح خيبر بسنتين.

فاستحسن ذلك منه، واعتمده وأمضاه، ولم يُجزِ اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره ». (١)

= تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين» للدكتور: رمضان عبد التواب، ص (٦٥-٧٧)، وغيرها كثير.

(١) انظر: «الإعلان بالتوبيخ، لمن ذمَّ التاريخ»، للسخاوي ص (٢٤-٢٥)، و «سير أعلام النبلاء»، للذهبي (١٨/٢٨٠)،و «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١١٤١)، و«المنتظم» (٨/ ٢٦٥)، و«معجم الأدباء » (١٨/٤)، و« الوافي » (١٩٢/٧-١٩٣)، و«المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» ص (٦٠)، و «مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي» ، للمستشرق الدكتور: فرانتز روزنتال، ترجمة الدكتور: أنيس فريحة، ص (١٣٠-١٣١).

وانظر: «المنار المنيف» لابن القيم، ص (١٠٢-١٠٥)، فقد نقض هذا الكتابَ من عشرة أوجه، ثمَّ ذكر: أنه أُحضرَ بين يَدَيْ شيخ الإسلام، ابن تيمية، وحوله اليهود يزفونه ويجلونه، وقد غشي=

وفي الرافعي: سُئل ابن سريج عما يَدّعُونه -يعني: يهود خيبر- أن عليًّا كتب كتابًا بإسقاطها -يعني الجزية-، فقال: لم ينقل ذلك عن أحد من المسلمين[1].

«وقريبٌ من هذا ما حكاه ابنُ إياس في «بدائع الزهور» (٣/١٠٥): أنه وُجد سنة (٨٧٣ هـ) حَجَرٌ، عليه كتابةٌ قديمةٌ غُفْلٌ من الإعجام والتشكيل، فيها: **أنَّ يومَ القيامةِ أصبحَ وشيكًا.**

وقد شك بعض الناس في صحة هذا الكتابة، واعتبروا النقش مُزَوَّرًا »[2].

ولا أبالغ إن قلت: لو أن هذا الحجر المزوّر وقع في يد صاحبنا -هداه الله- لأقام الدنيا، لا يقعدها ، ولملأ الدنيا بصوره، ولأقسم بجميع أسماء الله الحسنى وصفاته العلا: أن القيامة يوم كذا ؛فإنَّهُ يفعل ذلك وأمثالَه، وليس تحت يده شيء.

وإنِّي أوجه هذا السؤال إليه.. هل رأيت هذا المخطوط بعينك، ونظرت فيه، واختبرته، ورُزْتَه، وتأكدت من سلامته ..؟!.

مهـــلاً! فالإجابة يعلمها كل القراء الكرام كعلمك بها..

بالطبع.. لا!.

فالرجل مجرد ناقل، كحاطب ليل، مقمِّشٍ غير مفتِّش!.

= بالحرير والديباج، فلما فتحه وتأمله؛ بَزَقَ عليه، وقال: هذا كذب من عدة أوجه، وذكرها...، فقاموا من عنده بالذُّل والصغار.

وأفاد محقق «المنار» ، عن ابن كثير، في «البداية والنهاية» (١٢ -١٠١، ١٠٢): أنّ أول من نقد هذا الكتاب، ابنُ جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ).

(١) «الاعلان بالتوبيخ» ص (٢٥).

(٢) «مناهج العلماء المسلمين» لروزنتال، حاشية ص (١٣١).

وعمن ينقل؟!.

إنه ينقل عن الأستاذ: محمد عيسى داود!.

والأستاذ المذكور، على شاكلة صاحبنا!، وصدق القائل:

« إِنَّ الطُّيُورَ على أشكالها تَقَعُ »!.

فكلا الرجلين مغرمٌ بالعجائب والمثيرات؛ دون تحرٍ ولا تحقيق.

وصاحبنا ينهج نهج الأستاذ المذكور، لكنه في الجملة أخفُّ منه - والله أعلم -.

وشَيْخُهُ، محمّد عيسى، المذكور، مِمَّنْ يذهبون إلى أن المسيخَ [هكذا يضبطها، وهو تصحيف والصواب: المسيح] الدَّجَّال، هو الذى يحكم أمريكا من وراء الكواليس، وأن مقرَّهُ مثلثُ بَرْمُودا. ويعتقد صحة الجفر!، وينقل عنه، ويقدسه!!؛ وما أدراك ما الجفر؟، إلى آخر أوابده وطاماته، وليس هو الآخر مِمَّنْ يُشْتَغَلُ به.

ثم إنه ليس أحدَ رجال الحديثِ المعنيّين بكتبه، مطبوعها، ومخطوطها؛ بل إنه حاطبُ ليلٍ، يجمعُ كلَّ ما تقعُ عليه يدُه، وبضاعتُه في الحديثِ مزجاةٌ؛ إن كان ثمة بضاعةٌ عنده أصلاً.

وليس هو أيضًا ممن رزقوا التبحّر في معرفة المخطوطات، وعلم صحيحها من سقيمها، وبهرجها من أصيلها.

وإنما الرجل مجرد صَحَفِيّ، يجمع ما يصله، وما تقع عليه يده، من هنا ومن هناك، ثم تغلبه صنعته، فيحشر كل هذا في صعيد واحد، أشبه ما يكون بصحيفة فيها مواضيع شتى، وكلمات متفرقة؛ المُهِمُّ أن يُسَجِّلَ السبقَ الصحفي على أية حال.

وظاهرٌ مدى الهُوّةِ السحيقةِ بين واقع الصحافةِ، وغالب أهلها، وبين التوثُّقِ والتحقيقِ.

وعلى كلٍّ؛ فليس الرجلُ ممّن يُرْكَنُ إليهم، أو يعتبر بهم، في هذه البَابَة.

وبعد؛ فلعلك - أخي في الله - قد ثبت عندك بما لا يدع مجالاً للشكِّ: أن قصة هذه المخطوطة أُغلوطةٌ، إن لم تكن أُخْلوقةً، وذلك وفق المنهج العلمى المعتمد.

بقي أن ننظر إلى هذا الغثاء الذي جمعه، آخِرَ نظرة، وهي نظرة عجلى، على متنه لنثبتَ بطلانه، بعد أن أثبتنا بطلانَ سنده ونسبته، وليرجع بعدها إلى مَزْبَلة الأكاذيب، التي خرَج منها؛ لا ردَّهُ اللهُ!.

ولقد كنتُ أعتقد أنه من العبث، وتضييع الوقت: أن أتكلّم عن مثل هذا الكلام، الساقط بكل الموازين، وتوهمت أن الكلام المذكور أتْفَهُ مِن أن يتقبله عاقل، أو يَرْنُو إليه بصيرٌ!.

ولكن ما هالنِي: هو أنني قَلَّ ما كنت في مكان؛ إلا وسئلت عن هذا الحديث وعن حال ذلك المخطوط، وكنت آسَفُ جِدًّا لحالِ السائلين؛ فإن دلائلَ الكذبِ والافتراء عليه واضحةٌ ظاهرةٌ ظهورَ الشمس في رابعة النهار.

ولا أقصدُ إسنادَه، وقصته؛ فليس كل الناس يدري ما الحديث؟ وما إسناده؟.

ولكن تلك المعاني المنكرة، والألفاظ الساقطة، التي تقذف في قلب المتحرِّزِ شَكًا قويًا في ثبوته.

وهذه القرائن المعنوية، وأمثالها، مما يُسْتَدَلُّ بها - أحيانًا - على صحة الخبر أو بطلانه.

وهي التي صنّف فيها العلامةُ المتفنِّنُ الحافظ، شمسُ الدين ابنُ قيّم الجوزيةِ كتابَه اللطيف: « المَنَار المُنِيْف في الصّحيحِ والضّعِيف ».

و مما قاله - رحمه الله تعالى - فيه: «... وسُئِلْتُ: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط، من غير أن يُنْظَر في سنده؟

فهذا سؤالٌ عظيمُ القَدْرِ »[1].

ثم قال:

«... ونحن ننبه على أمور كلية، يُعرفُ بها كون الحديث موضوعًا، فمنها:

١- اشتمالُه على أمثال هذه المجازفات، التي لا يقول مثلَها رسولُ الله ﷺ، وهي كثيرةٌ جدًّا»[2].

٢- «ومنها: سماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه. . »[3].

٣- «ومنها: أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء؛ فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ؛ الذى هو وحيٌ يوحى، كما قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [النجم: ٣-٤] ، أي: وما نطقه إلا وحيٌ يوحى، فيكون الحديث مما لا يشبه الوحي؛ بل لا يشبه كلام الصحابة. . »[4].

٤- «. . ومنها: رَكَاكَةُ ألفاظِ الحديث، وسماجَتُها؛ بحيث يمجّها السمع،

---

(١) ص (٤٣-٤٤).

(٢) ص (٥٠).

(٣) ص (٥٤).

(٤) ص: (٦١-٦٢).

ويدفعها الطبع، ويسمج معناها للفطن... »[١].

٥- «. . ومنها ما يقترن بالحديث من القرائن، التي يُعْلَم بها أنّه باطلٌ»[٢].

فَكأنّي بشيخ الإسلام ابن القيم - بَلّ الله ثراهُ-، يُمْسك بيده هذا الحديث المكذوبَ، فيصفه أحسن وصف، ويستخرج منه ما قدمته من تقريراته المتقدمة.

فهل رأيتَ أسلوبًا قطّ، أشدَّ ركاكةً، من هذا الأسلوب، أو سمعتَ برسول، لا يحسن لغةَ قومه؛ فيقول : « **كأنها أغنى بلد أولم عليها الوالمون**».

دعْ عنك ما يحتَوِشُه من ركاكة فجّة ..، أيخفي على صغار الدارسين، أن اسم الفاعل من «**أولم**» الرباعي، عند الجمع: « **مُولمون** »، وليس «**والمون**». كما في هذا الحديث المكذوب!!.

تالله! لو وقع في هذا دارسٌ لِلُغة العرب لعُدَّتْ من خطاياه، فكيف الظنّ بالعرب الأقْحَاح؛ فضلاً عن أفصح من نطقَ بالضاد، سيّد ولد آدم ﷺ.

ثم انظر قولــه: «**وأمير فيها سلم رايته لزعيمة الشر الآتية من الشواطئ البعيدة الغريبة بداية آخر الزمن . .**».

كأنها روايةٌ (بُوليسيّة)، من هذه الروايات، التي خَرّبت عقول الشبابِ، وملأتْها بالتّفاهات. واللهُ المستعانُ.

أفيشبهُ هذا كلامَ النبوة، وبالله يا أخي! أيشع منه نور الوحي،.. أم هي الغَبَرَةُ، التي تَرهقها قَتَرَةٌ..؟!.

أهذه جوامعُ الكَلِمِ، التي أوتيها النبي ﷺ؟!.

والله! إني لأُكْبِرُ مقام النبي ﷺ أن يُذكر في مثل هذه المهاترات الفارغة؛

(١) ص (٩٩).

(٢) ص (١٠٢).

ولو على سبيلِ الاستفهام! ولكن.. قَد تخرجُ الحاجاتُ يا أمَّ مالكٍ..

ولله درّ مَنْ قالَ فيه – بأبي هو وأمي – ﷺ:

فما عرف البلاغةَ ذو بيانٍ ... إذا لم يتخــذْك لــه كتابًا

ثم ماذا؟

يَبْلُغُ الأمْرُ غَايتَه، ويعتقدُ الكاتبُ : أنّ القرَّاءَ الكرام لم يبق فيهم أحدٌ حيٌّ، وإنْ بَقِيَ؛ فلم يبقَ له عقلٌ؛ فيرمي بسهمه الطائشِ – إن شاء الله تعالى –؛ فيذكُرُ في الحديث المزعوم! « **هتلر** »، و «**جرمن**»، يعني: « **ألمانيا** »، وذكرت في الحديث!! باسمها اللاتيني، و«**عبد الناصر**» و« **هزيمتيه في حربي: ٥٦، ٦٧** »، و« **أنور السادات** »، و«**حرب أكتوبر٧٣** »، و«**كامب ديفيد** »، و«**صدام**»، و« **الكويت** »، و«**أمريكا الزانية** »... إلى آخر هرائه وأكاذيبه.

أليس هذا ما عناه ابن القيم بقوله: «سماجة الحديث، وكونه مما يسخر به».

لا أحسب أنَّ الله تعالى خلق أسمج من هذا، ولا أبرد.

وإن لساني ليعجز عن وصف هذه المهزلة، بما هي حقيقةٌ به من الألفاظ.

ولماذا يَخُصّ النبيُّ ﷺ عبدَ الناصر، و السادات، وصدام بالذكر، من بين رؤساء العرب، وقادهم، ثم يُثْنِي على السادات، مع أنه كان حاكمًا بالقانون الفرنسي، لا بشرعِ الله وسنة نبيه ﷺ، أفهذا مما يُرْضِي اللهُ بِهِ عبَادَهُ . والرجل! إنما صالحَ لُصُوصَ المسجدِ، كما تقول الأُكْذوبة؛ صالحهم وأقرَّهم على ما اغتصبوه، وخالفَ الكتابَ والسنةَ وإجماعَ الأمة. فلِمَ يثن عليه رسول الله ﷺ؟!

الجواب عند من اختلق هذا الهراء، وكذب على النبي ﷺ.

وبأيّ معنى يُذْكَرُ هؤلاء، ولا يذكر صلاحُ الدّين، الملكُ –رحمه الله تعالى– الذى ردَّ القدس للمسلمين، ولم يُساوِم عليها أحدًا، وأمثالُه من القُوَّادِ العظماء.

وغزوُ الكويتِ أعظم، أم زوالُ الخلافة الإسلامية؟، وصدّام، أَمْ أتاتُورك؟ أين هذه الأحداث والشخصيات؟ أمَا كانت أولى بالذكر من هذه المذكورات.

ثمَّ متى تعلّمَ النبيُّ ﷺ اللغة اللاتينية؛ حتى يُسمّي «ألمانيا» باسمها اللاتينى اليوم «جرمن»؟!.

والذى يَعْرِفُ عبدَ الناصر، والسادات، وصدام. لا يعرفُ أنّ «أمريكا» هذه دولةٌ، وليست بزانية؟!. وما حكايةُ هذا "الثلج الرهيب، والحرّ الرهيب"؟!.

وماذا يعني قوله في هذا الحديث!! المكذوب: «ويهود الدنيا يومئذ في عليين، **يملكون كلّ القدس، والمدينة المقدسة** »؟.

أليس معناه: تركُ الجهاد، وفضٌّ هذه الانتفاضة، فإنهما لا يُجدِيَانِ شيئًا؛ لأن الحديث المزعوم يقول: إن اليهود سيملكون كلّ القدس والمدينة المقدسة؟!.

وعندئذ:

« فلندعِ الأرض لمن غصبوا.

ولمن ظلموا في كل مكانْ .

ولنذهبُ نبتَاعُ لنا فرسًا.

ولنبحث أيضًا عن سِرْدَابْ.

ولنضعِ الفرس المذكور..

وجوالاً من فول عند السردابْ..

ونظل وقوفًا.. وعكوفًا..

كالفرس على رأس السرداب.

فسيخرج يومًا مهدينا..لكن.. مِن سامرّاء »[1].

قدْ يقول قائل: العهدة على القائلِ، وصاحبنا مجرد ناقل!.

فنقول: كلاّ؛ فقد قالَ صاحبنا، عقبَ هذا الكذب الصّراح، ص (٤٠):

« وقد قلت في «قبل البيان»: أنني سأورد بعضَ الآثار العجيبة، معزوةً إلى مصادرها، منسوبة إلى قائليها، جاعلاً عهدتها على قائليها ، **ولولا أنني أقبلها؛ ما أوردها** ».

فتذكر هذه العبارة جيدًا : «**ولولا أنني أقبلها؛ ما أوردها** »، فالرجل مؤازر؛ بل شريكٌ في هذا الكذب؛ فإنه بنى كتابه كلّه على هذا النمط، ولم يستح من الله، ولا من الناس، بل ولا من نفسه.

فيا أمة الإسلام!.. لَوْ أراد أحد أن يطعن في النبي ﷺ، أو أنْ يحقّر جنابه الشريف، أو يهزأَ به — بأبي هو وأمي - ﷺ؛ فلن يجد لذلك أنسبَ من أن ينسبَ إلى جنابه ﷺ هذا الحديث وأمثاله!.

أي طعنٍ في رسول الله ﷺ فوق أن يصدُر عنه هذا الهراء البارد - بأبي هو وأمي - وقد نزهه الله، وشرفه، وكرمه، ورفع مقامه عن أمثال ذلك ﷺ.

وقد قال فيما رواه مسلم، في «مقدمة صحيحه» من حديث سمُرة بن جندب، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما: « **مَنْ حَدَّثَ بحديْث يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِيْنَ** »[1]، وهذا معناه: أنَّ الناقل إذا حدَّث بحديثٍ، وظن

---

(١) هذا تهكم ببعض الشيعة؛ فإنهم يعتقدون مثل ذلك، وهم إنما أوتوا من قبل الجهل، ولو سرنا وراء هؤلاء الجهال، لصرنا إلى ما صاروا إليه!!.

(١) «مسلم، بشرح النووي»: (١/١٠٠)، وقال النووي: «ضبطناه بضم الياء، والكاذبِيْنَ، على الجمع، وفي «مستخرج أبي نعيم» على التثنية، واحتج به على أن الراوي له يشارك البادئ بهذا الكذب . .» ا.هـ بتصرف.

أنه كذبٌ، ولم يتيقن؛ فلا ينقله، ولا يتحدّثُ به، فإنْ فعلَ؛ فهو كذّابٌ له إثمُ الكاذبينَ.

ومن اعتقدَ صحة هذا الكلام، فقد طعن في بلاغة النبي ﷺ.

«فليتَ القَلَمَ الذي أُرْغِمَ على حكايةِ هذا الغُثاءِ العَفِنِ، في عَرْضِ هذه الرِّواياتِ المُهَلْهَلَةِ الباطلَةِ في هذه الأُكْذُوبةِ البَلْهَاءِ - مُسْتَغْفِرًا باكيًا - يَتأَتَّى لهُ أَنْ يَضْحَكَ في غَمْرَةِ الأسى والحُزْنِ على ضَياعِ عُقولِ الذينَ فَقَدوا خَصائصَ إنسانيَّتِهم، فهَرَفُوا بكُلِّ مُتَهافتٍ سقيمٍ من الرِّواياتِ؛ إرضاءً لعواطفِ الحقْدِ الأسودِ الذي أُفْعِمَتْ به قلوبُهم المريضةُ، شَنَفًا لهذا الدِّينِ القيِّمِ، دينِ الإسلامِ القَويمِ، الذي أُرْسِلَ به سَيِّدُ المُرسَلينَ، وإمامُ المتَّقينَ، محمدٌ الأمينُ ﷺ. وليتَ هذا القلمَ يستطيعُ أنْ يُرَبِّتَ على أكتافِ البُلْهِ المُغَفَّلينَ، المُتَكثِّرينَ من تَلقُّفِ كُلِّ سواءٍ في رواياتٍ داحضةٍ من كلِّ منْ هَبَّ ودَبَّ، إشفاقًا عليهم من هولِ ما اجترَحوا، وإشفاقًا على عُقولِهم التي قَبِلَتْ هذه الرّواياتِ الباطلةَ، فسوَّدُوا بسوادِها بياضَ غَفْلَتِهم لسلامةِ صُدورِهم، ليتَ وليتَ!!

بَيْدَ أنَّ الأمرَ أمرُ عقيدةٍ وإيمانٍ، وأمرُ دينٍ وإسلامٍ، وأمرُ أُمَّةٍ تنتشرُ في أَقْطارِ الأرضِ، وفي أَدمغَتِها توقيرٌ وقداسةٌ لناقلي رواياتِ عقيدتِها وشرائعِ دينِها، بل هُو أَمرُ هدايةٍ هاديةٍ مُنْجيَةٍ من عذابِ اللهِ، أو ضلالةٍ ضالةٍ مُضلَّةٍ مُوْبِقَةٍ، أو أمرُ عقولٍ عاقلةٍ تفقَهُ ما تقولُ وما يقالُ لها، أو أمرِ نزَغَاتٍ شيطانيةٍ عاتِهَةٍ تَطْغَى على الفكرِ فتُفْسِدُهُ، أو أمرُ كتابٍ أنزَلَهُ اللهُ بالحقِّ وللحقِّ، على رسولٍ ختَمَ اللهُ برسالتِهِ رسالاتِ السماءِ، فَعَصَمَهُ أنْ يتقوَّلَ عليه شيئًا يبهتُ به كمالَ إلهيتِه.

فلا مكانَ للأضاحيكِ الماجنَةِ.

ولا محلَّ فيه للمَجَانَةِ العابثةِ.

ولا مواضعَ للمُجامَلَة والمُداهَنَة.

ولا سبيلَ فيه لمراعاةِ فلانٍ وفُلانٍ، أو إغضاءٍ عن هَيَّانَ بن بَيَّان!

فهو جدٌّ كله، لا يقبل الهزل والهذيان، ولا هُجْرَ القول والخُرافات.

ولا تَلجُ إلى ساحته الأساطيرُ والأُبْطُولاتُ.

ولا يرضى بالسكوتِ عن المَساسِ بأصوله الإيمانيَّة، ولو كان ذلك المَساسُ مُغَلَّفًا بأغلفةِ تحريفِ التأويلِ والإذعانِ، أو ضلالاتِ الأسماءِ ولَغْطَةِ الأتباعِ.

هذه الروايةُ المَمْسُوخَةُ أكثَرُ الرواياتِ البَلْهَاءِ المُتَهَاوِيَةِ عَبَثًا وتلاعُبًا صبيانيًّا وتَفَاهَةً فِكْرِيَّةً.

فهي من أغربِ الرواياتِ المختلقة المكذوبة، فيما جاءت به من الحركةِ البهلوانيَّةِ المُضْحِكَةِ المُبْكِيَةِ، السخيفة المُسْتَسْخَفَة، التي لم تعرفْها قطُّ المجتمعات إذ ذاك، والتي لا تصدقها عقولُ الأطفال العابثين، فضلاً عن الرجال العقلاء العالمين »[1].

ولذلك فإن من أوجب ما يجب على المؤلف المذكور، أن يتوبَ إلى الله تعالى، وينشر هذه التوبةَ، كما نشر هذا الباطل والإثم، ويتبرَّأ من الطعن في النبي ﷺ.

وأكتفي بهذا القدْرِ من الكلامِ على هذه الأُخْلُوقَةِ، وعَلَيْهِ فَكلُّ ما بناهُ عليها ساقِطٌ، لا يَسْوِي جَنَاحَ بَعُوْضَة. والله وحدَه المستعان.

❋ ❋ ❋

---

(١) اقتباس من كتاب « محمد رسول الله » للشيخ محمد الصادق عرجون – رحمه الله تعالى –، (٢/٦٦)، نقلا عن « دلائل التحقيق » للشيخ علي بن حسن الحلبي.

❊ فرار حاكم الكويت إلى أمريكا، واستغاثته بالروم، (أول الملاحم).

ذكر فيه الرجلُ - هدَاه الله - حديثين، وبنى عليهما أوهامَه، التي لا حدَّ لها:

الأول منهما:

هو ما رواه نُعيم بن حمّاد، في «الفتن» (٢/٤٧٧-٤٧٨) رقم (١٣٤١)، قال:

حدثنا ابنُ وَهْب، عن ابنِ لَهِيْعَةَ، عنْ كَعْبِ بن علقمة، قال: سمعت أبا تَيْم، أوْ أبا تَمِيْم، يقولُ: سمعت ابن أبي ذرّ، يقول: سمعت أبا ذرّ، رضي الله عنه، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**سيكونُ مِن بني أمية رجلٌ أخْنَسُ بمصر، يلي سلطانًا، يُغْلبُ على سلطانه، أو يُنْتَزَعُ منه، فيفرُّ إلى الروم، فيأتي بالروم إلى أهل الإسلام ؛ فذلك أوّلُ الملاحِمِ**».

قلت: هذا حديث منكر، لا يصح؛ لأمور، منها:

١- أن مداره على عبدِ الله بن لهيعةَ، وابن لهيعة: ضعيفٌ سيئُ الحفظ، وروايةُ العبادلة قد تكون أخفَّ ضعفًا مِن غيرها.

قال الترمذيُّ في «العلل الصغير» (١٠/٤٨٨ تحفة):

« . . وكذلك من تكلّم مِن أهل العلم في مجالد بن سعيد، وعبدُ الله بن لهيعة، وغيرهما، إنما تكلموا فيهم من قِبَلِ حفظهم، وكثرة خطئهم، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمةِ، فإذا انفردَ أحدٌ من هؤلاءِ بحديثٍ، ولم يتابعْ عليه؛ لم يحتجّ به »[١].

---

(١) راجع: « النكت الرفيعة، في الفصل في ابن لهيعةَ »، لأبي محمد عصام بن مرعي - رحمه الله تعالى - فعنه نقلت ما نقلت عن ابن لهيعة. وقد سألتُ شيخنَا الهُمامَ، أبا إسحاق الحوينيَّ -أمتع الله به-، عن رواية العبادلة، عن ابن لهيعة؛ فقال كلامًا، مُؤَدّاهُ — حسب فهمي -: « أنه كان قد نصح صاحب «النكت الرفيعة » - رحمه الله -، بأن لا يُهْدِرَ رواية العبادلة تمامًا، وإنما هي وإن كانت=

وقد اشتهر: أن روايةَ العبادلةِ عن ابنِ لهيعة صحيحةٌ، ومنهم ابن وهب الراوي عنه هنا.

ولكن هذا خلافُ ما عليه المحققون من أهل العلم، وتصرفهم في حديث ابن لهيعة يشهد بذلك.

قال أبو عمر بنُ عبد البرِّ، في « التمهيد » (٥/٢٢٤)، عَقبَ حديثٍ، من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة:

« ابنُ لهيعة، ويحيى بن أزهر: ضعيفان، لا يحتجُّ بهما، ولا بمثلهما ».

فلم يعبأ برواية ابن وهب عنه!، وهذا هو محل الشاهد.

٢- ولئن سلَّمنا بصحةِ حديثه، إذا كان من رواية ابن وهب؛ فإنَّ ثمَّةَ علةٌ قويةٌ، تمنع من الصِحّةِ، ألا، وهي: الاضطرابُ الشديدُ في إسنادِهِ؛ فقد رُوِيَ على أوجه مختلفة متضاربة، منها:

* (أ) ابنُ لهيعة، عن كعب بن علقمة، عن أبي تيم، أو تميم، عن أبي ذرّ. أخرجهُ نُعَيمُ بن حمّاد، عن ابن وَهْبٍ، عنه، وقد مَرّتْ.

* (ب) ابنُ لهيعة، عن كعب بن علقمة، سمعتُ أبا النَّجم، سمع أبا ذر. أخرجه نعيم في «الفتن» (٢/٤٨٤) رقم (١٣٥٨) معلقًا، والطبرانيُّ في « الأوسط » (٨/١١٠) رقم (٨١٢١) عن موسى بن هارون: ثنا كامل ابن طلحة، عنه.

قال الطبرانيّ:

« لايُرْوَى هذا الحديثُ، عن أبي ذَرّ؛ إلا بهذا الإسناد، تفرَّد بهِ ابنُ لهيعة ».

= كغيرها في عموم الضعف؛ إلا أنها أخف ضعفًا من غيرها، فلا تهدر »، والله أعلم.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣١٨/٧):

«وأبو النجم، صاحبُ أبي ذرّ، لم أعرفه، وابن لهيعة فيه ضعف».

* (ج) ابنُ لهيعةَ، عن كعب بن علقمة: حدثني حسان بن كريب، قال: سمعت أبا ذَرٍّ.

أخرجه ابنُ عساكرٍ في « تاريخ دمشق » (٤٤٥/١٢) في ترجمة (١٢٦٩) حسان بن كريب، من طريق: محمَّد بن هارون الرّويَانيّ، [وقد سقطَ مِن مسندهِ المطبوعِ، واستدركه محققه (٣١٣/٣) رقم (٢٦١)]، عن محمدِ بن إسحاق: أنا محمد بن أسد الخشني، عن الوليد بن مسلم، عنه.

قال ابنُ عساكرٍ:

رواه غيرُه [يعني:محمد بن أسد الخشني]،عن الوليد؛ فأدخل بين حسان، وأبي ذرّ: أبَا النجم، وهو الوجه الآتي.

* (د) ابنُ لَهِيعَةَ، عن كعب بن علقمة: حدثني حسّان بن كريب، قال: سمعت أبا النجم، يقول: سمعت أبا ذَرٍّ.

* (هـ) ابنُ لَهِيعة: حدثني سعيد بن عبد الله المرادي، قال: سمعتُ عروة ابن أبي قيس، يقول: فذكره..

أخرجه نعيم في « الفتن» (٤٨٤/٢) رقم (١٣٥٩) معلقًا عنه.

أقول: فهذه خمسةُ أوجه، بَيِّنَةُ الاضطراب، ولذلكَ قال أبو سعيد بن يونس - فيما نقله عنه ابن عساكر-:

«الحديثُ مَعْلُولٌ ».

قال المُنَاوي في «فَيض القدير» (١٣١/٤) رقم (٤٧٧٧) - بعد نقل كلام ابن عساكر-:

«وأقرَّه عليه الذهبيُّ، فَرَمْزُ المصنِّف [يعني: السيوطي في «الجامع الصغير»] لحُسْنِه، مع قَطْعِ مُخَرِّجه بأنّه معلول، غيرُ مقبولٍ » أ.هــ

فإذا علمنا أنَّ الحديثَ مُنكرٌ؛ فإنه يسقطُ به الاحتجاج، ولكن المؤلف - هداه الله بعد أن احتج به - وهذا لا يجوز، في حد ذاته - ذهبَ يُحَرِّفُهُ!، فلم يكفِه أنّه منكرٌ، لا يصح؛ فذهب يَلْوِي عنقه؛ حتى يشهدَ لتُرَّهَاته.

وهذا التحريف واضحٍ، وجليٌّ في قوله: «...رجل أخنس بمصر (أي: ببلد)...».

فقد أقحم في النص، مع ضعفه: هذه العبارة (أي:ببلد) ليقولَ: إن كلمة «مِصر» الواردة في هذا الأثر، ليس المراد منها الدولة المشهورة، وطنَنَا الحبيبَ؛ «مصر»، وإنما المراد بها: أيّ بلد؛ فإن المصر في اللغة: واحد الأمصار [(١)].

وإنما دفعه إلى ذلك التحريف: أنه يريد أن يُسْقطَ هذا الحديث - الذى أثبتنا نكارته - على «الكويت»، هكذا رُغْمَ أنف الحديث ، الذى يقول: «مصر»، والتي يريدها المؤلِّفُ أن تكون «الكويت» فليكُنْ للمؤلِّفِ ما يريد، ولتذهبِ القواعدُ والأصولُ والعقولُ إلى غير رَجْعَة!.

ومن المقرَّر: أن كلمةَ «مصر»، إذا أُطلقتْ ونُكِّرَتْ؛ فإنها تنصرف إلى الدولة المشهورة، وطننا، وإذا ما أُريدَ بها أي بلد أو قرية قيل: «المصر»، أو « مصر من الأمصار» .

وإذا قيل «مصر»؛ فليس لها إلا معنى واحد فقط، هو: الدولة المعروفة.

ولذلك لما قال الله تعالى، مخاطبًا بني إسرائيل: ﴿ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ

---

(١) « مختار الصِّحاح» (٢٦١/١).

لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ [سورة البقرة:٦١]، ما قالوا: أيّ مصر تعني؟! وكانوا من أشد الناس تنطعًا، و أكثرهم سؤالاً؛ ولكن الكلمة لا تحمل إلا معنى واحدًا.

ومما يؤكد ما قلت: من أن المراد في الحديث المنكر المذكور «بمصر» هو معناها الأشهر المعروف، وأن المؤلف مدلس، متبعٌ هواه أو هوى غيره، بلا حجة أو دليل؛ فوق ما ذكرت: الحديث الثاني.

الحديث الثاني:

الذي ذكره قائلا ص (٢٣):

«عن عمرو بن العاص، قال: «إذا رأيتَ، أو سمعت برجل من أبناء الجبابرة، بمصر له سلطان، يُغلب على سلطانه، ثم يفر إلى الروم؛ فذلك أول الملاحم ، يأتي الروم إلى أهل الإسلام»».

قلت: وهذا الحديث أخرجه نعيم بن حماد، في «الفتن» (٤٧٨/٢) رقم (١٣٤٢)، فقال:

قال كعبٌ: وحدثني مولى لعبدِ الله بن عمرو، عن عبد الله بن عمرو، سمعه يقول:.. فذكرَهُ

فهذا لايصح عن عبد الله بن عمرو؛ لأنّه مُعَلّقٌ، ولم أقفْ على أحدٍ وصله؛ اللهم إلا أن يكون قوله « **قال كعب** »، يعني: بالإسناد السابق، إلى كعب، فإنْ تكن هذهِ؛ فالإسناد السابق، هو الذي تكلَّمْنا عليه منذُ قليل، وأثبتنا نكارته، فراجعه.

وعلى فرض صحته؛ فهو من كلامِ عبد الله بنِ عمروٍ، وكان ممن يُكْثِرُ التحديث، عن أهل الكتاب؛ فالظاهر أنَّ هذا مما تلقاه عنهم .

و لم يَفُتِ المؤلفُ - كعادته- أنْ يحرِّف هذا الأثَر مع ضعفه؛ فأخذ منه ما

يُؤَيّد أغاليطَه، وترك الباقي الذي يَهْدمها.

فبعد أن نقل النصّ المذكور، لم يُشر أدنى إشارة إلى أنَّ النصّ ناقصٌ، ومبتورٌ، وتمامه: « **فقيل له: إنَّ أهلَ مصر سَيُسبَوْنَ، فيما أخبرنا، وهم إخواننا، أحقٌّ ذلك؟ قال: نعم؛ إذا رأيت أهلَ مصرَ قد قتلوا إمامًا بين أظهرهم؛ فاخرج إن استطعت، ولا تقرب القصر، فإنه هم يحل السباء** ».

فهذه الزيادةُ، التي حذفها ذلك «الأمين»!!، مما لا يَبقى معها شكٌّ في أنّ المرادَ بمصر، إنما هو ما قررناه من كونها الدولة المعروفة. ولكن الرجل يريد أن يكون معناها: «الكويت»، فليدَلّس، وليُحَرّف وليَبْتُر؛ فليسَ في الزّوايا خبايا، ولا في النَّاس بقايا.

وقد وقع الرجل في جهالةٍ أُخْرَى؛ ففسر «**أخنس**»، بأنه يعني: «**خَنَس، واختفى، و فرّ** »، وهذا لغوٌ وعبثٌ؛ فإنّ « **أخنس** » هنا في هذا الأثر، صفةٌ من صفات ذلك الرجلِ الأموي، قالَ في «النِّهاية»: « الخَنَسُ بالتَّحرِيْك: انْقِبَاضُ قَصَبَة الأَنْفِ، وعِرَضُ أَرْنَبَتِه، والرَّجُلُ أَخْنَسُ، والجَمْعُ خُنْسٌ...، وهوَ شَبِيْهٌ بالفَطَسِ»[1].

وبِنَاءً على ما سبقَ أجمع؛ فإن ما ذَكَره، مِنْ فِرَارِ حاكمِ الكويتِ، إلى آخر أوهامه: باطلٌ لوجهين، سبق تقريرهما:

أحدهما: أن ما استدلّ بهِ على ذلك من آثار، فهي منكرة، لا تصح.

ثانيهما: أنها لو صحت- ودون ذلك خرطُ القتاد -، فالمراد بها «**مصر**»، وليس «**الكويت**»، رغم تحريف ذلك الرجل، وتلبيسه، وأوهامه.

---

(١) « النهاية، في غريب الحديث والأثر »، لابن الأثير (٨٤/٣).

وبعدُ! أفلا يحقُّ لنا أن نقولَ ، ما قالَه الرجلُ: « **فَلَكِ اللهُ، ثُمَّ لكِ اللهُ! يَا أُمّةَ الإِسْلامِ** » من أمثالِ هؤلاءِ الفَاتِنِينَ!.

واللهُ الموفقُ، وهوَ المُستعَانُ.

❊ ❊ ❊

❊ ضَرْب قواتِ التحالف للعراق، ثم حصاره في «الجولةِ الأولى من الحرب العالمية ».

ساقَ فيه عِدّةَ أحاديثَ، منها:

١- ما عَزاه إلى نُعيم في «الفتن»، عن كعب الأحبار، قوله عن الروم: « **فتصالحونهم، ثم تغزون أنتم وهم الكوفةَ؛ فتعركونها عَركَ الأديم** ».

قلت: هذا جزء من كلام، لا يثبت عن كعب الأحبار.

وقد أخرجه نُعيم بن حماد، في «الفتن» (٤٥٩/٢) رقم (١٣٠٠) ، قال: قال كعبٌ: فذكرَه مِنْ كَلامه.

وقوله: قَال كعبٌ؛ إن لم يكن معَلّقا؛ فَهُو بإسنادِه إلى تُبَيع الحِمْيَرِيِّ، ابنِ امرأةِ كعب، قال كعب.

وهو على كلٍ ضعيفٌ؛ لتفرُّدِ نُعيم بن حماد به، وحتى لو صحَّ؛ فهو من الإسرائيليات، التي لا تُصَدَّقُ، ولا تُكَذّبُ.

وعلى أيَّةِ حَالٍ، فليس هذا الذي نقله، عن كعب أيُّ تعلقٍ بضربِ قواتِ التحالفِ للعراق.

ولذَلكَ دَلّس ذلك الرجلُ؛ فحذف من النصِّ ما لا يوافق هَوَاهُ؛ حتى يَصل إلى غرضه.

وتمامُ قولِ كعب - كما في «الفتن» (٢/٤٥٩) رقم (١٣٠٠):

« قال كعب: فتصالحوهم، على عشر سنين، وفي ذلك الصلح تقطع المرأة الدَّرْبَ آمنةً، وتغزون أنتم والرومُ من وراء خلفِ القسطنطينية، إلى عدوٍ لهم، فتنصرون عليهم، فإذا انصرفتم ورأيتم القسطنطينية، ورأيتم أنكم قد بلغتم أهاليكم، وأهل صلحكم، ثم تغزون أنتم وهم الكوفةَ فتعركونها عَرْكَ الأديم».

فانظر- أخي الكريم - كَمْ دلَّس، وحرَّف؛ فقطع الكلام، حتى يصل إلى مراده، لقد قطع، وحذف خمسةَ أسطرٍ ليُلَفِّقَ ما يريدُ.

والسؤال الآن! هل صالحنا الرومَ على عشر سنين؟!

وهل كانت النساء عندنا، غير آمناتٍ، فأَمِنَّ بهذا الصلح؟!

وهل غزونا نحن والروم عدوًّا لهم خلفَ القسطنيطنية؟!

وهل دخل الروم القسطنطينية، وصالحونا عند ذلك، وانتصرنا؟!

كلُّ هذه التساؤلاتِ تحتاج إجابةً بالإيجابِ أوّلاً.

فإذا وجدتْ هذه الإجابةُ؛ غَزونَا عندئذ نحن والرومُ الكوفةَ! هذا ما يقولُه هذا الخبرُ الإسرائيليُّ! ونحن لا نعتمدُه أصلاً، ولكن على افتراض أننا نعتمده! كما يعتمده ذلك الرجل.

ومن المقطوع به أن شيئًا من المسئول عنه لم يكن!. فالله حسيب ذلك المدلس المزور..

٢- ثم قال ص (٢٤): **« ثم يبعث الروم يسألونكم الصلح (التحالف)، وفي ذلك الصلح، تعرك الكوفة عرك الأديم، وذلك لتركهم أن يمدوا المسلمين، فالله أعلم، أكان مع خذلانِهم حدث آخر يستحل غزوهم، وتستمدون عليهم »**.

قلت: أخرج هذا الأثر نعيم بن حماد في «الفتن» (٤٣٨/٢) رقم (١٢٥٩) قال:

حدثنا الوليد، عن معاوية بن يحيى، عن أرطاة بن المنذر، عن حكيم بن عُمَيْر، عن تُبَيْع، قال:... فذكره، بأطول مما ذكره الرجل هنا، وسيأتي تاما مع بيان سبب حذفه منه.

وهذا إسناد ضعيف إلى تُبَيْع، ومتن إسرائيلي

* فالوليد، شيخ نعيم، هو: الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي؛ « ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية »[1]، وقد عنْعَنَ، ولم يُصَرِّحْ بالتحديث.

* وشيخه معاوية بن يحيى، هو: أبو مُطِيْع الأُطْرَابُلْسِيّ الدمشقي؛ «صَدوقٌ، له أوهامٌ ». قال ابن عدي: «في بعض رواياته مالا يُتابع عليه »[2].

* وحَكيم بن عُمير؛ «صدوقٌ يَهِمُ»، هو الآخر[3].

* وأمّا تُبيع؛ فهو الحِمْيَرِيُّ، ابنُ امرأة كعبِ الأحْبَارِ، وجُلُّ روايته عن أهل الكتاب. وهذا منها.

* أضف إلى ذلك: أنّها مِن مَفَارِيْدِ نعيم بن حماد، وهي ممَّا يعدُّه العلماءُ مُنْكَرًا. كما سبق، والله أعلم.

ولم يكتَفِ صاحبُنا باحتجاجه بالمنكرات والوَاهِيَاتِ من الإسرائيليات؛ فذهبَ يحرفها، ويتلاعبُ بها.

---

(١) «تقريب التهذيب » ص (٦٦٧) رقم (٧٤٥٦).

(٢) « تهذيب الكمال » (٢٢٦/٢٨)، و« التقريب » ص (٦٢٦) رقم (٦٧٧٣).

(٣) «التقريب » ص (٢١٣) رقم (١٤٧٦).

وعادَتُهُ: أن يحذفَ من الأخبارِ ما لا يجد له مخرجًا أو تأويلاً، يتماشى مع أوهامه.

وهو هنا، قد حذفَ مِن هذا النص بعد ما ذكره، ونقلته في أول هذه النقطة: «**وتستمدّون الروم عليهم، فيمدونهم، فتنصرفون حتى تنـزلوا بمرج ذي تلول، فيقول قائل النصارى: بصليبنا غَلَبْتُم، فأعطونا حظًّا من النساء والذرية، فيأبون أن يعطوهم من النساء والذرية؛ فيقتتلون، ثمَّ ينصرفون، فيجتمعون للمَلْحَمَة** ».

* ففي هذا الجزء، الذى أخفاه الرجل من الخبر المزعوم:

أن هذا التحالف المزعوم سينتصر، وهذا واضح من قول الروم فيه: « **بسيوفنا غَلَبْتُم**»!

في حين أن الرجلَ دائمُ التأكيدِ على أن هذا التحالف سينهزم، ويفشل ، وهذا هو ما صرَّح به مِرارًا، فيقول مثلاً في نفس الصفحة (٢٤): «لم يهزموا العراق، فنظامه باق، وشعبه ما ازداد لرئيسه إلا حبًّا، مع غزارة الدمِ المهراق، فقد فشل التحالف في تحقيق أهدافه، من القضاء على صدام ونظامه، وتركيع شعب العراق، ولعمر الله إن هذا لنصرٌ كبيرٌ للعراق... ».

من أجل ذلك حذف هذا الرجل الأمين!! هذا الجزء من الخبر؛ لأنه لا يتفق مع أوهامِه، بل يخالفها وينقضها. فبئست الخيانة!!.

* وفي الجزء المحذوف أيضًا: أن التحالف خرَج من هذهِ الحربِ بغنائم ونساء وذراري!.

فأين هذه الغنائم والنساء والسبي، في حرب التحالف على العراق!

إنَّ هذه الأمثلة – على وجازتها – ، وغيرها كثير، لتُثبِتُ: أنَّ هذا الرجلَ

ليس له من اسمه أيُّ نصيب، وأنَّه ليس بأمين في نقل النصوص، فضلاً عن جهله التام بنقد المرويات، وتُسْقِطُ الثقةَ- وهي لم تقم أصلاً - في كلِّ ما كتبَ ويَكْتُبُ.

* * *

٣- ثمَّ قالَ ص (٢٥):

« أما دليل أنَّ الحرب الثالثةَ العالميةَ هي جولاتٌ، فما رواه نُعيم بن حماد ... « يَهزم السفيانيُّ الجماعةَ مرتين، ثم يهلك »».

وأدع هنا الكلام على هذا الحديث، مرجئًا استيفاءَ نقدِه، وبيان ما فيه - إن شاء الله تعالى-، عند «نقضِ البيانِ الرابعِ»، والذي يَدَّعِي فيه: أنَّ صدّام، هو السفياني، فانظره هنالك.

وهنا ينتهي الكلامُ في «نَقْضِ بَيَانهِ الأوَّلِ».

والذي أثبتنا فيه -بعون الله ومَدَدِه-: أنه لم يُصِبْ فيه في أيِّ شيءٍ توهمه. وأنَّ ما ذكره من غزو العراق للكويت، وفرار حاكم الكويت وضربِ قوات التحالف للعراق... إلى آخر هرائه؛ ما هو إلا أغاليطٌ مبنيةٌ على أكاذيبَ، وأوهامٍ، لا تَنْفُقُ إلا في رأسِ ذلك الرجلِ وحدَه.

وقدْ سلكَ في سبيل إثباتها كلَّ ما يَسلكه أهلُ الزّيغِ مِنْ كَذِبٍ وتَدْلِيسٍ، وخِيَانَةٍ في النقل، ولَيٍّ للنصوصِ، في مُسلسلٍ لا ينتهي، من التَّحْرِيفِ، لا يجحده بعد إثباتنا له؛ إلا مُكابرٌ جَحُودٌ.

ونسألُ الله لنا وله الهِدَايَةَ.

* * *

المَبْحَثُ الثَّالِثُ
نَقْضُ البَيَانِ الثَّانِي

※ ظهورُ أصحابِ الرَّايَاتِ السُّودِ « الطالبان بأفغانستان ».

وقد ساق فيه المؤلف ثلاثة آثار، لم يسلمُوا من الضَّعفِ الشَّدِيدِ، ومن تحريفه المتعمَّد، وهاكَ التفصيلَ:

١- قال في ص (٣١): « عن محمد بن الحنفية قال: « **تخرج راية سوداء، لبَنِي العبَّاسِ، ثمَّ تخرجُ من خُراسان أخرى سوداء، قَلانسهُم سود، وثيابهم بيض . . إلى أن قال: يَكون بين خروجه، وبين أن يُسلِّم الأمر للمهديّ اثنانِ وسبعون شهرًا** ».

قلت: هذا الأثر، أخرجه نُعيم بن حمّاد في «الفتن» (١/٣١٠) رقم (٨٩٤) قال:

حدثنا الوليد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن عبدِ الكريم، أبي أمية، عن محمد بن الحنفية قال:... فذكره .

وهذا إسنادٌ ضعيف جدًّا إلى ابن الحنفية - رحمه الله -.

※ الوليدُ بن مسلم، مع ثقته؛ يدلِّس تدليسَ التَّسْوِيَةِ، وقد عَنْعَنَ.

※ وعبد الكريم، أبو أمية، هو: ابنُ أبي المخَارِق؛ ضعيفٌ، باتِّفاق[١].

وأمَّا المتنُ؛ فقد جرَى فيه المؤلف على جادَّته المعهودةِ، فحذف من النصِّ ما

---

(١) « التقريب » ص (٤٢٣) رقم (٤١٥٦).

لا يخدُمُ هَواهُ، ولكنه هذه المرة كان أحسن تصرفًا من ذي قبلُ؛ فوضَعَ نَقَطًا، وقال: « إلى أن قال:»، ولكنه أيضًا أساء؛ لأن الذي حذفه يخالفُ بل ينقض ما فهمه، أو توهمه مما استبقاهُ.

وهاك ذلك المحذوفَ:

«... وثيابُهم بيض، على مقدمتهم رجلٌ، يقالُ له: شعيب بن صالح، أو صالح بن شعيب، من تميم، يهزمون أصحاب السفياني، حتى ينْزل بيت المقدس، يُوطّأ للمهدي سلطانه، ويمدُّ له ثلاثمائة من الشام، يكون بين خروجه...».

والسؤال الآن:

على فرض صحة الخبرِ، فهل على مقدمة « طالبان » رجلٌ يقال له: شعيبُ ابن صالح، أو صالحُ بن شعيب، ومن بني تميم؟!

بالطبع: لا!

وفي الفقرة المحذوفة: أن قائد جيش المهدي، شعيب بن صالح هذا، سيقاتل السفياني، والذي يزعم صاحبُنا: أنه صدام حسين، فيهزمه!! فأين هذا الآن يا «باشمهندس أمين»؟!

ومن أجل ذلك حذف ذلك الرجل هذه الفقرات؛ فالله حسيبه.

وأصدقُ وصفٍ لحاله تلك، ذلك المثل السائر المشتهر: «أحشفًا، وسوء كِيْلَة ».

لم يكتف بإيرادِ المنكراتِ والبَواطيلِ؛ محتجًّا بِها، حتى ذهب يحرفها ويزوّرها. فلا حوْل، ولا قُوّة؛ إلا بالله.

ثمَّ ما دُمت تحتجّ بما في كتاب « الفتن » لنعيم بن حماد، فلم لم تَذْكُر للقرّاء الكرام، ما ذكره نُعَيم في « الفتن » (٣١٦/١) رقم (٩١٢)، عن علي بن

أبي طالب - رضي الله عنه -، قال: «إذا خرجت خيل السفياني إلى الكوفة؛ بعثَ في طلب أهل خُراسان، ويخرج أهل خُراسان في طلب المهديّ، فيتلقى هو والهاشميُّ براياتٍ سودٍ، على مقدمته: شعيب بن صالح، فيلتقي هو وأصحاب السفياني، بباب اصطخر، فتكون بينهم ملحمةٌ عظيمةٌ، فَتَظْهَرُ الرّاياتُ السودُ، وتَهرب خيلُ السفياني، فعندَ ذلك يتمنَّى الناسُ المَهْدِيَّ ويطلبونَه!»[1].

أو اذكرْ لهم ما في «الفتن» أيضًا، عن كعب الأحبار، قال:

«إذا ملك رجل الشام، وآخرُ مصرَ، فاقتتل الشاميّ والمصري، وسبى أهلُ الشام قبائلَ من مِصرَ، وأقبلَ رجلٌ من المشرق براياتٍ سُودٍ صغارٍ قِبَلَ صاحبِ الشام؛ فهو الذي يؤدى الطاعةَ إلى المهديِّ.

قال أبو قَبيل: يكون بأفريقيا أميرًا، اثنا عشرَ سنةً، ثم تكون بعده فتنةٌ، ثم يملك رجل أسمر يملؤها عدلاً، ثمّ يسير إلى المهدي، فيؤدى إليه الطاعةَ، ويقاتلُ عنه! »[2].

أنا أعرفُ، وكذا القارئُ اللبيبُ، لماذا أعرض الرجلُ عن هذه الآثارِ، مع أنها من جنسِ ما أوردَه نكارةً وضَعْفًا.

* * *

٢- قال ص (٣١):

« عن حفصةَ، زوج النبي ﷺ، عن رسول الله ﷺ قال: « إذا سمعتم بناسٍ، يأتون من قِبَلِ المشرق، أولو دهاء [هكذا عنده، والصواب: أوْ كُورِها]،

---

(١) هذا لا يصح عندنا؛ فإنَّ فيه رِشْدِينَ بنَ سعد، وابنَ لَهِيْعَةَ، وهما: ضعيفان، والوليد من مسلم يُسَوِّي، ولكن نذكرهُ مجاراةً للخصم. والله أعلم.

(٢) «الفتن» (١/٣١٢) رقم (٩٠٣)، وهذا أيضًا ضعيفٌ جدًا، والله أعلم.

يعجب الناس من زيّهم؛ فقد أظلتكم الساعةُ ».

قلت: أخرجه نعيم (١/ ٢١١) قال:

حدثنا ابن وهب، عن حمزة بن عبد الواحد، قال: حدثني محمّد بن عمرو ابن طلحة، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن عبد الله بن صفوان بن أمية، عن حفصة.

وهذا إسنادٌ رجاله ثقاتٌ؛ اللهمّ إلا محمد بن عمرو بن طلحة فلم أقفْ له على ترجمة، ولعله: محمّد بن عمرو بن حَلْحَلَة، فهو من طبقة هذا، فإنْ يكُنْه؛ فهو أيضًا ثقةٌ، وهو ممن يَرْوِي، عن محمَّد بن عمرو بن عطاء، والله أعلم.

وهذا الحديث من مفاريد نُعيم - والله أعلم -؛ حيثُ لم أقفْ على مخرج آخر له الآن، في هذه العجالة، ومعلومٌ: أنَّ مفاريدَ نُعَيْم لا يُحْتَجُّ بها، كما سبق تفصيلُه، في الفَصْلِ الذى عقدناهُ له، أَوّلَ الكتابِ، فالله أعلم، وهو المستعان ".

وحتى لو صح الحديث؛ فإنه لا يفيد الرجل هنا شيئًا، فإن نُعيمَ بن حماد قد ساق هذا الحديث في «فتنه»، في باب: «في خروج بني العباس»، وبنو العباس كانوا أصحابَ راياتِ سودٍ، خرجتْ من خُراسان، أقبلَ بها أبو مُسْلِم الخُرَاساني، فاستَلَبَ بها بني أمية، في سنة ثنتين وثلاثين ومائة، ووَطّدَ للعبَّاسيينَ.

وأهلُ العلم يُفرِّقُونَ بين هذه الراياتِ السُّودِ الخُرَاسانيَّة العبَّاسيَّة، والتي خرجتْ في العامِ المذكور، وبين الراياتِ السودِ التي تَخْرجُ مع المهديِّ، عليْهِ السَّلامُ (١).

أقول: مِن العجيبِ أنْ يَنُصَّ نُعيم على أنّ هذه الرايات السوداء، المذكورة

---

(١) راجع «النهاية، في الفتن والملاحم» لابن كثير (١/ ٥٥).

في الحديث، هي العبّاسيّة؛ فيتجاهلُ الرجلُ ذلك، ويجعلها الرايات المَهْديَّة، في آخر الزمان، وهذا عينُ التلبيسِ؛ فإن أهل مكة أدرى بشعابها، واللهُ حسيبُهُ.

وقد يقول قائل: إن قوله **«فقد أظلتك الساعة»**، مُشْعِرٌ بأنها راياتُ المهديّ، وليست رايات بني العبّاس، التي ظهرت عام ثنتين وثلاثين ومائة!.

فأقول – وبالله التوفيق –: إنّه لا يلزمُ من ذلك ما ذكرتَ؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ قد قال فيما رواه البخاري ومسلم، من حديث سهل بن سعد – رضي الله عنه – : **«بُعِثْتُ وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ»**[1]. فإظلال الساعة متحقق، من لدن بعثة النبي ﷺ، ولا يُنْكَرُ وُقوعُ بعضِ علامَاتِ الساعةِ قريبًا مِن عهد النبي ﷺ، والله أعلم.

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴿١٧﴾ ﴾ [الشورى:١٧].

❊ ❊ ❊

٣- وفي ص (٣٢) :

« . . عن الزهري، قال: « تقبل الرايات السود من المشرق، يقودهم رجالٌ كالبُخْتِ المُجَلَّلَة، أصحابُ شعور، أنسابهم القرى، وأسْماؤهم الكُنى..».

قلت: هذا الأثر؛ أخرجهُ نُعَيْمٌ (٢٠٦/١- ٢٠٧) رقم (٥٦٤) قال:

حدثنا عبد الله بن مروان، عن سعيد بن يزيد التنوخي، عن الزهري، قال:... فذكره.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ.

(١) أخرجه البخاري، في كتاب تفسير القرآن، رقم (٤٩٣٦)، ومسلم، في كتاب أشراط الساعة، رقم (٢٩٥٠)، من حديث سهل بن سعد – رضى الله عنه –، قال: رأيتُ رسول الله ﷺ قال بأصبعيه هكذا، بالوسطى والتي تلي الإبهام فذكره ».

* لم أقفْ على ترجمةٍ لسعيد بن يزيد التّنوخي هذا، في هذه العجالة.

* وعبد الله بن مروان، هذا، إن كان أبا شيْخٍ الحرَّانيّ؛ فقد قال ابنُ حبان: « يُعتبر حديثُه، إذا بَيَّن السماع في خبره » [١]، وهو هنا لم يُبَيِّن السَّمَاعَ، وقال مرة: « لا يحلُّ الاحتجاجُ به » [٢]، وإن يكن الخزاعي؛ فثقة، لكنه ليس من طبقة شيوخ نُعَيْم، فالأوَّلُ أقربُ، والله أعلم.

* وهذا أيضًا من مفاريد نُعيم، وهي ضعيفةٌ، كما سبق بيانه.

ومع ضعفها، فلم تسلم من تحريفِ الرّجُلِ؛ فقدْ حذفَ منها بعد ما ذكره، هذه البقية:

«أسماؤهم الكُنى، يفتتحون مدينة دمشقَ، ترفع عنهم الرحمةُ ثلاثَ ساعات».

ولنا أن نتساءل!

هل افتتحَ «الطالبان» دمشقَ؟!

وهل معنى أنَّ أسماءهم الكُنى، وأنسابهم القرى: أن يكونَ من أسمائهم: «عبدُ السلام ضعيف، و وكيل أحمد متوكل »، وغيرهم ممَّن ذكرهم الرجلُ؟!.

أمّا الأولى؛ فلا يَشُكُّ في بطلانها أحدٌ.

وأمّا الثانيةُ؛ فمن أشنعِ الجهل، وأقبح التلبيس؛ فإنَّ مِثلَ: «عبد السلام ضعيف»، أين الكُنْيَةُ التي صارتْ فيه اسمًا، وأين فيه القرية التي نُسِبَ إليها؟!

اللهمَّ؛ إلا أن يكونَ عبدُ السَّلام كنيةً؟! ويكون ضعيفٌ اسم قريةٍ؟! وأقِم على النّحو واللغةِ مَأْتمًا وعَوِيْلاً!

---

(١) «الثقات» (٨/٣٤٥) رقم (١٣٧٩٩).

(٢) «المجروحين» (٢/٣٦) رقم (٥٦٨)، و «الميزان» (٤/١٩٧) (٤٨٤٩).

أرأيتَ إلى أيِّ حَدٍ بلغَ تخبُّط ذلك الوَاهِم.

إنَّ الذي أوقعه في ذلك، هو بحثه عن أيِّ كلمة، ولو باطلة، ليؤكد بها ما يدورُ برأسه من أوهامٍ، حتى؛ وإن كان ما بعدها سينْقُضُهَا، ثم إنه لا يعبأ بتصرُّفَات العلماءِ أصلاً ، ولا يعتبر بأفهامهم.

فهذا الأثرُ مثلاً- **مع ضَعْفِه**-، إنما أوردهُ نُعيم، في باب: «**خُرُوجِ بني العبَّاس**»، ومن تَمَثّلنا: أنّهم أيضًا من ذوي الرايات السود، ولم أره عند غير نُعيم.

وأنتَ إذا ذهبتَ تقيسُ هذا الحديثَ على راياتِ بني العبَّاسِ؛ رأيتَه مُتَمَاشِيًا معهَا.

فإنَّ راياتِ بني العبَّاس كان على مقدمتها يومَ خرجت: «أبو مُسْلم الخُرَاسانيُّ»، وهذا كما ترى: اسمهُ كُنْيَةٌ، وهي: «أبو مُسْلم»، ونَسَبُهُ قَرْيَةٌ، وهي: «الخُرَاسَانيُّ»؛ فإنها نسبةٌ إلى «خُراسان»، البلدة المشهورة.

ولذلك أَوْرَدَ بعدَه نُعَيمُ آثارًا مُتَكَاثِرَةً، كلها ضعيفةٌ، ولكنَّها ممّا تُبيِّن بوضوحٍ: أنَّ المُرادَ بهذا الأثر راياتُ بني العبّاس، لا المَهْدِيِّ (١) ، ولا طَالِبَان، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: «الفتن»، لنعيم بن حماد (١/٢٠١-٢٣٣) أرقام: (٥٤٥-٦٥٤).

*** مجيء الغَرْبِ براياته، لضَرْبِ أصحابِ الرَّايَاتِ السُّودِ «ضرب الإرهاب».**

ساقَ فيه المؤلف أثرًا، **ص:** (٣٢)، عن رجاء بن أبي سلمة، وفيه: قولُهُ لعقبةَ بن أبي زينب: « **لعلك إنما تخافُ المَغْرِبَ؟! قال: لا؛ إنَّ فتنتَهم لن تَعْدُوَهُم، ما لم تخرج الراياتُ السُّود؛ فإذا خرجتِ الراياتُ السودُ؛ فَخفَ شَرَّهم** ».

قلتُ: هذا الأثر، أخرجه نُعَيم في «الفتن» (١/٢٠١) رقم (٥٤٦)، قال: حدثنا ضمرة، أخبرنا رجاء بن أبي سلمةَ، عن عُقبةَ بن أبي زينب، أنه قدم بيت المقدس يتضمن، فقلت: فذكره.

وإسنادهُ ضعيفٌ، لا يصحّ إلى عُقبة.

* ضمْرَةُ بن ربيعةَ: صدوقٌ يَهِمُ قَلِيْلاً.

* وعقبةُ بن أبي زينب: مَقبولٌ، يعني: لَيِّنٌ؛ إذا لم يُتابعْهُ أحدٌ، كما هنا.

* ثمَّ إنهُ من مفاريدِ نُعَيم، وهي ضعيفةٌ.

وقد ساقه نُعيم أيضًا، في «خُرُوج بني العبَّاس»، براياتهم السود، ولا تَعلُّقَ له بالمهدي، ولا «الطالبان»، و«أهْلُ مكةَ أدْرَى بشِعَابِها».

ومن المُدْهش: أنَّ المؤلفَ يفسّر كلمة «**المغرب**»، الواردةَ في هذا الكلام «**بالغَرْب**»، ثمّ يُنزِّلُها على «**أمريكا، وحلفائها**».

فيقول ص: (٣٣):

«ففتنةُ المَغْرِب أي: حروبُ الغَرْبِ، قد بدأتْ فِعْلاً بِظُهُورِ أصحابِ الرَّاياتِ السودِ، فمتى خرجوا؟؟ يبين ذلكَ الحديثُ التَّالِي ... » ثم ذَكر أَثَرَ الزُّهْرِيِّ ، قال:

« إذا اختلفت الرايَاتُ السُّودُ، فيما بينهم؛ أتاهم الراياتُ الصُّفْرُ... »

ثم قال صاحبنا: «وقد اختلفوا فعلاً فيما بينهم، وتقابلَ الفريقان المتصارعان: الطالبان، وقواتُ التحالف؛ فجاءهم الراياتُ الصُّفْر؛ راياتُ الغَرْبِ الصَّلِيْبيّ ... إلى آخر هُرَائه، وأوهامه.

وأقولُ – ومن الله أستمدُّ العونَ والتوفيق –:

أما أثَرُ الزُّهْرِيِّ؛ فعند نُعَيمٍ في «الفتن» (١/ ٢٧٠) رقم (٧٧٢) قال: حدثنا عبدُ الله بنُ مَروان، عن سعيدِ بن يزيدِ التَّنوخي، عن الزُّهْريِّ، قال:

«إذا اختلفت الرايات السودُ فيما بينهم؛ أتاهم الراياتُ الصُّفْر، فيجمعون في قَنطَرَة أهلِ مِصرَ، فيقتتلُ أهلُ المشرقِ وأهلُ المغربِ سَبعًا، ثم تكونُ الدّبرَةُ على أهلِ المشرقِ، حتى ينـزلوا الرملةَ، فيَقَعُ بين أهلِ الشام وأهل المغرب شيءٌ، فيغضبُ أهلُ المغرب، فيقولون: إنا جئنا لننصرَكم، ثم تفعلونَ ما يفْعَلون، والله لنُخَلِّيَنَّ بينكم وبينَ أهلِ المشرق، فينهزِنَكم؛ لقلةِ أهلِ الشامِ يومئذٍ في أعيُنِهم، ثم يخْرج السفيانيُّ، ويتبعُه أهل الشام، فيقاتل أهلَ المشرق».

وهذا الأثرُ ضعيفٌ، عن الزهريِّ، وقد سبق الكلام على نفس إسناده[(١)].

ومع عدمِ ثبوته عن الزهريِّ؛ فإن الرجلَ احتجَّ به، وفهِمَهُ على غيرِ الحقِّ والصَّوابِ، فقالَ ما نقلتُه آنفًا، من أنّ الراياتِ السودَ هم طالبان، وقد بيَّنا بطلانَ هذا آنفًا، فانْظُره إذا شئْتَ.

ثم جعلَ المَغْرِبَ هو: الغَرْب، والراياتِ الصُّفر هي: راياتِ الغرب الصليـبيّ، أمريكا وأعوانَها.

---

(١) انظر: ص (٩٢)، من هذا الردِّ.

وهذا ليس بأقلَّ بُطْلانًا مِن سابِقِه، ولا يعدو أن يكون أوهامًا وتُرَّهاتٍ، تخالفُ حتى ما استَدَلَّ به من الأحاديثِ والآثارِ الضعيفة والمنكرة.

وقد فسّر الإمامُ الذَّهبيُّ « **المغربَ، والرايات الصفر** »، وذلكَ في ترجمة الإمام الحافظ الكبير، حمزةَ الكِنَانيّ المصري، من «سير النبلاء » [1]، فقال:

«... سمعت[2]: حمزة بن محمد، الحافظَ - وجاءَهُ غريبٌ - فقال: إنَّ عسكرَ أبي تميم - يعني: المغاربة -، قد وصلوا إلى الإسكندرية، فقال: " اللهمّ لا تحيني حتّى تريني الراياتِ الصُّفْرَ ".

فمات حمزةُ، ودخل عَسكرُهم، بعد موتِه بثلاثة أيّام.

قلتُ: هؤلاءِ عسكَرُ المعزّ العُبَيْديّ الإسماعيْليَّة، تملَّكُوا مصرَ في هذا الوقت، وبَنَوْا في الحالِ مدينةَ «القاهرة المُعزِّيَة »، فأماتوا السُّنَّة، وأظهروا الرَّفْضَ، ودامتْ دَوْلَتهم أزيدَ من مائَتَيْ عَامٍ، حتّى أبادَهم السلطانُ صلاحُ الدين، ونَسبُهُم إلى عليٍّ - رضيَ الله عنه - غيرُ صَحيحٍ [3] ... » أ.هـ

فانْظُرْ إلى صنيع شيْخ المؤرِّخين، وقُدْوَتِهم، الجامعِ بين التاريخِ والحديثِ والسُّنة، الإمام الذّهبي - عليه رضوان الله -، كيفَ فسَّرَ «**المَغْرِبَ**» بأنه: « **المغربُ العربيُّ، وليَس الغَرْب الأوربيّ** »، «**والراياتِ الصُّفْرَ** »، إنما هي: « **راياتِ الدولة العُبَيدية، المسمّاة - زورًا - بالفاطميّة، وليستْ راياتِ حرْبِ التَّحالف** ».

وسبَق إلى ذلك التفسيرِ: الحافظُ المصريُّ الكبيرُ، حمزةُ الكِنَانيّ، فدعا الله ألاَّ

---

(١) «سير أعلام النبلاء » (١٨١/٨).

(٢) القائل: «سمعت» ليس الذهبي، وإنما هو عليّ بنُ عمرَ الحرَّاني.

(٣) «السير » (١٨١/٨).

يُحْيِيَهُ حتَّى يراهم، وهم يدخلونَ مصرَ؛ فاستجاب الله تعالى دعاءَه، فمات قبلَ دُخُلوهِم بأيّام.

فهذا هو الحقُّ الذي ليس وراءَه حقٌّ.

وقَطَعَتْ جَهِيْزَةُ قَوْلَ كُلِّ خَطِيْبِ.

ولا يفوتني أنْ أنبِّه على ما أُنَبِّهُ عليه عندَ كُلِّ حديثٍ، مِنْ أنّ الرجل لم يحرمنا من التحريف والتلبيس، فحذف من هذا الكلام ما لا يتمَشّى مع أوهامه.

* * *

*** اجتيازُ قوّاتِ الغَرْبِ قناةَ السويس، ورئيسُ الأركان «الأعرج».**

وبعدما اجْتَرَّ بعضَ أوهامه، قال ص (٣٥): وإليْكُم بعضَ هذه الآثار:

١- وذكر الأثر السابق، عن الزُهري، والذي حكمنا بعدم ثُبوته عن الزهري، ولكنه زاد فيه مما كانَ قَد حذَفه، وأثبتناهُ بتمامِه.

والجديدُ، الذي من أجله أعادَ الأثرَ، هو قَولُ الزُهْرِيّ:

«... فيجتمعون في قنطرة، من أهلِ مصرَ فيقتتل أهلُ المشرقِ وأهلُ المغرب سَبْعًا، ثم تكون الدبرةُ على أهل المشرق ... ».

وقد زادَ هذه القطعةَ مُدعيًا: أن قنطرةَ مصر، هي: قناةُ السويس، وسوف يجتازها جيش الغرب الصهيونيٍّ، بقيادة أمريكا.

وقد سبق بيانُ أنَّ هذا - مع ضعف مستنده - مِنْ أبعدِ ما يكونُ عن الواقع.

فإنَّ نُعيم أوردَ هذا الكلامَ في «**خروج بني العباس**»، وقد كانَ، وخرجُوا

بالرايات السود الخراسانية، منذ زمن بعيد.

وهُنا يقول الزهريّ - ولا يَثْبت هذا عنه، ولكن مجاراةً للخَصم -: « إنّ أصحاب هذه الرايات إذا اختلفوا؛ جاءتهم الراياتُ الصُّفر » وهذا هو الآخر قد كانَ، وقد اختلفوا فعْلاً؛ فصارت الدولةُ العبّاسيّةُ في آخر أيامها دُوَيْلاتٍ صَغيرةً متناحرَةً، فلما اختلفوا هذا الاختلاف، وتفرقوا هذا التفرق؛ جاءتهم الراياتُ الصُّفْر المَغْربيّة العُبَيْديَّة أو «الفاطميّة» - كما يسمِّيها جَهَلةُ المؤرِّخين، والعوام -، بقيادة المُعزّ العُبَيْديّ « الفاطميّ زُورًا »، ودخلوا مصر حقيقة، فاقتتلوا فيها وكانت الغلبةُ لهم على بني العبّاس.

هذا هو ما يَتَحَمّلُه النّصُّ، ولا يَتَحَمّلُ سِوَاهُ، ويقبلُه الواقعُ، لا يقبلُ غيره.

فالذي يُنَزّلُه ويحملُه غيرَ هذا؛ إمّا جاهلٌ عتيقُ الجَهْلِ، أوْ وَاهمٌ قد أكلَ الوَهَمُ قلبَه، وأضلّهُ.

ومعلومٌ؛ أنّ جيشَ التّحالف الغربي الأمريكي، لم يدخل مصرَ، ولا اجتازَ قناةَ السويس، ولا غَيْرها.

إنّ صاحبنَا مُصابٌ بِحُمّى الفتَن والملاحم؛ فكل شيء يسمعه أو يراه أو يقرأه، لا يراه إلا ملاحمَ وفتن، وكانَ يَسَعُهُ: أنْ يَضَعَ الأمورَ في نصابها؛ فالأمر واسعٌ حقًّا، وليست الآثار التي أساءَ فهمها مشتَبِهَةً، حتى يقع فيما وقع فيه، بلْ هيَ - مع نكارتها جميعًا، وعدم صلاحيتها للأخذ منها، أو الاعتماد عليها - أنطقُ ما تكون بمخالفة هذا الرجلِ الواهم، ولكنَّ الأمرَ؛ كما قالَ أبو نُوَاس:

مضى بها ما مضى من عقلِ شاربها ... وفي الزُّجــاجةِ باقٍ يطلبُ الباقي

فكــلُّ شيءٍ رآهُ ظنّه قَدَحــاً ... وَكُلُّ شخـصٍ رآهُ ظنّه السّاقي

فلله الأمرُ من قبلُ، ومن بعد.

*** رئيس الأركان «الأعرج»: ريتشارد مايرز.**

قال الرجل ص (٣٥):

« عن كعب، قال: « **علامةُ خُروجِ المهديّ: أَلْوِيَةٌ تُقْبلُ مِن المَغْرِب، عليْها رَجُلٌ أَعْرَجُ مِنْ كِنْدَة** ».

قلت: أخرج هذا الأثر نُعَيم في «الفتن» (٣٣٢/١) رقم (٩٥٢) قال: حدثنا أبو يوسف، عن محمّد بن عُبيدِ الله بن يزيد بن السّنديّ، عن كعب، قال:... فذكره.

وهذا إسناد ضعيفٌ ؛ ولم أقف الآن في هذه العجالة على ترجمةٍ لأبي يوسفَ المقدسيّ، ولا لشيخه، ولكنّه على كلٍ مِن مفاريدِ أبي نُعَيم، وهي ضعيفةٌ، لا يحتجُّ بشيءٍ منها.

وحتى لو صحَّ؛ فلا يُفْرَحُ بهِ؛ فإنّه من كلام كعب الأحبارِ، وهذا شأنُ ما في هذا الكتاب! إمّا من الإسرائيليّات، التي يحدّث ها كعب، أو ابنُ امرأته تُبَيع الحِمْيريُّ، أو قولٌ لبعض التابعين، وهذا الأخيرُ، إمّا أنّه مُسْتلٌّ من مشكاةِ النُّبوّة؛ وحينئذ يكون منقطعًا أو مُعضلاً، ولا يَصحُّ، لسقوطِ الواسطة بين التّابعي وبينَ النبي ﷺ، أو يكون التابعيُّ أخذه من أهلِ الكتابِ؛ فيرجعُ لأوّل شيءٍ ذكرناه.

وسواءٌ كان الأول أو الثاني، بقسمتيه؛ فلا يثبتُ منهما شيءٌ إلى قائله. كما سبق بيان بعضه، وستأتي بقيته. والله المستعان.

ومعَ عدم ثُبوت هذا الخبرِ الإسرائيلي، عن كعب الأحيار؛ إلا أنَّ الرجلَ فرِح به فرَحًا شديدًا، وكأنّه ظفر بالحجَّة الدامغَة، فراح يقومُ ويقعد، ويُرْغِي ويُزْبِدُ، ويُصَفّقُ ويُطَبِّلُ لهذا الكشف الخطير، فتراهُ يقول:

« ما كنت أظن أن يختار الأمريكان رجلاً أعرجَ، فيجعلوه في منصب

رئيس أركان القوّات المشتركة، بلْ كنتُ أقولُ في نفسي: لعلّ المقصودَ بكلمة « أعرج » أي ضعيف مثلاً، أو رأيه عاجز...»، ثم قال:

« فلما رأيت الجنرال «ريتشارد مايرز» يقبل على عكّازين، ليعلن للشعب الأمريكي بدء عمليات القوات المشتركة الجوية والبحرية ضد أفغانستان ، قلت: الله أكبر صدقت يا رسول الله ...».

ونقولُ له: عَلى رِسْلِكَ أيّها الغِرُّ الوَاهِمُ!، إنّ هذا الخبرَ « الأعرج!»، الذى ذكرته، إنّما هو:- إن صحَّ - مِن كلام كعب الأحبارِ، كما ذكرتَ أنتَ ص (٣٥)، و هو لا يَصِحُّ قَطْعًا عن كعب - إن شاء الله تعالى -.

ومَبْلَغُ عِلْمي وعِلْمِ المسلمين قاطبةً، أنَّ كعبًا ليسَ من أنبياءِ الله، ولا من المرسلين، حتّى تقولَ أنتَ - بعد نقلِ كلامه، وتخَيُّلِكَ موافقتَه للواقعِ -: « صَدَقْتَ يا رسولَ الله! ».

فأينَ رسولُ الله مِن هذه الأكاذيب التي تسوقها و لم يُنْسَب إليه ﷺ من هذا الكلام شيء البتةَ، ولا تراه معزُوًّا إليه ﷺ في شيء من كتب المسلمين البتةَ.

وكما هو الغالب في كل ما يسوقه هذا الرجلُ؛ فإنَّ آخرَهُ ينقضُ أوَّله.

وهو قد فَرِحَ «بالأعرج»، - وبدون تفكير - جعله : «ريتشارد مايرز »، وعَمِيَ أوْ تَعَامَى عن صفةٍ أخرى لهذا القائد المزعوم، ألا وهى ما قاله كعب: « **أعرج من كِنْدة** ».

فهل «ريتشارد مايرز» رجلٌ من قبيلة « كِنْدة »، القبيلة اليمنية الشهيرة؛ والتي إليها ينسب الصحابيّ الشهير، المقداد بن عمرو الكِنْدِيّ -رضي الله عنه-، وكذا الشاعرُ الجاهليّ امرؤُ القَيْسِ الكِنْدِيّ ؟!.

حقيقةً! لستُ خبيرًا بأنساب الأمريكان - هذا؛ إن كانوا ذَوِيْ نَسَبٍ أَصْلاً -.

ولكنَّ صَاحبنا، الذي لا تخفى عليه خافيَةٌ؛ لعلّه على علم بنَسَبِ «مايرز» هذا، فليتحفنا بشيء من أخباره.

بَيْدَ أني الآن - وبعد ممارسة هذا الرجلِ - لا أستبعد عليه شيئًا، فمن الممكن أن يطلع علينا بعد ذلك بحديث من أحاديثه الجديدة المثيرة، يحسم المسألة، ويقول: إن «مايرز» من قبيلة كِندة.

أو يقول: إن «مايرز»، أصله من «كَنَدا» الدولة المعروفة، جارة أمريكا؛ فيلبِّس على النَّاس - كما هي عادته - ولا يخفى على عاقل أن كِنْدَةَ اليمنية، غير «كَنَدَا» الأمريكية، و التي لم تظهر إلاَّ مُؤَخَّرًا.

وعِندئذ.. لا.. لا.. من الآنِ..؛ بلْ قَبْلَ الآن، نقولُ لهُ:

فَدَعْ عَنْكَ الكتابةَ لستَ منها وإنْ سَوَّدْتَ وَجهَك بالمِدَادِ

والله وليُّ التَّوْفِيْقِ!.

❊ ❊ ❊

المَبْحَثُ الرَّابِعُ
نَقْضُ البَيَانِ الثَّالِثِ

❋ من الحرب العالمية الأولى إلى ظهور المهدي.

لقد استهل الرجلُ هذا البيانَ، بهاتيكَ الروايةِ الأُخْلوقة الكاذبة، السخيفة، المستسخَفَةِ، والتي لا تصدِّقُها عقولُ الأطفالِ العابثين؛ فضلاً عن الرجالِ العقلاءِ العالمينَ.

هذه الروايةُ التي ذَكرتْ صَراحةً، لا إيماءً: عبد الناصر، والسادات، وصدام، والكويت، وأمريكا، وبلايا أخر ....

وقد سقتُها - هناك - في نقض البيان الأول[1]، وفصّلتُ القولَ فيها إسنادًا ومتنًا، بما يستأصلُ شأفتَها، ويجتثُّها من جُذورها، فراجعْه لِزَامًا؛ تُشْفَ من داءِ هذا الكذبِ البَارد.

ولا يفوتني أن أقف وقفاتٍ سريعةً معه، في بعض عثَراته، في هذا البيان.

فقد قال ص (٤١)، بعد أن ذكر الحديثَ البارِدَ المكذوب:

"وأُذَكِّر بأن أبا هريرة - رضي الله عنه - كان من أحفظ الصحابة لحديث رسول الله ﷺ، لأنَّ النبيَّ ﷺ قد دعا له بذلك،كما في حديث البخاري، المعروف في كتاب العلم. وقال أبو هريرة: " حَفظتُ من رسول الله ﷺ

(١) انظر ص: (٥٧-٧٤) من هذا الردِّ.

وعاءين، أمّا أحدهما فقد بَثَثته، وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم »[١].

وقد ذكر ابنُ حجرٍ في «فتح البارى» أن أبا هريرة كان يعلم أسماء الأمراء والسلاطين وأسماء آبائهم، وقد كتم أبو هريرة ذلك العلم ثم حدث به قبل موته خائفًا أن يكون كتم علمًا، فلعل هذا الأثر المذكور كان مما حَدَّثَ به – رضي الله عنه –.

ولعلّ «نوستراداموس» كان يأخذ علمه من مثل هذه الآثار المدونة في المخطوطات الكثيرة المحفوظة في بلاد العالم من نحو ما أشرت إلى بعضه قريبًا " انتهى كلامه.

قلت: في هذا الكلام نظرٌ شديدٌ.

فقوله: وقد ذكر ابن حجر في « فتح الباري»: « أن أبا هريرة كان يعلم أسماء . . حتَّى... كتم علمًا » . فيه تجوّزٌ، وتَقْوِيلٌ للحافظِ مَا لم يَقُلْهُ.

ونصُّ كلام الحافظ – كما في « الفتح » (١/٢٦١)– :

«... وحمل العلماءُ الوعاءَ الذى لم يَبُثّه، على الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء، وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو هريرة يكني عن بعضه، ولا يصرّح به، خوفًا على نفسه منهم، كقوله: أعوذُ بالله مِن رأسِ الستين، وإمارةِ الصبيانِ، يشيرُ إلى خلافةِ يزيد بن معاوية؛ لأنها كانت سنة ستين، من الهجرة، واستجاب الله دعاءَ أبي هريرةَ، فمات قبلها بسنة ...» الخ كلام الحافظ – رحمه الله تعالى –.

فقد أبانَ الحافظُ أن أبا هريرة إنما يخْشى أن يحدّثَ بهذا الوعاءِ، خشيةً على

---

(١) أخرجه البخاري، في « صحيحه »، كتاب العلم رقم (١٢٠).

نفسه من القتل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ فلو أنَّ عندَه علمًا بأسماءِ أمراءِ وسلاطينِ الأزمانِ المتأخرة كزماننا، فلمَ لَمْ يحدّث به، مع انتفاءِ الخطرِ، أو كان على الأقلِّ حدث بفتوحات الأمة وأسماءِ ناصريها كصلاحِ الدينِ وأمثالهِ، فلمَ لمْ يذكُرْ ذلك؟!.

الجواب: لأنّه - والله أعلم - إنّما يعلمُ أسماءَ أمراءِ، وسلاطينِ زمانه، وما قرُب منه فقط، وذلكَ جمعًا بين الروايات.

ومن ناحيةٍ ثالثة؛ لم يقل الحافظُ أنَّ أبا هريرةَ حدَّث بهذا الوعاء تأثمًا، كما ادَّعى ذلك الرجل.

ولو أننا اكتفينا بهذا الأخير، وهو: أن أبا هريرة لم يثبت عنه التحديث بشيء من هذه الفتن، التي كان يعرف بعضها أو بعض تفاصيلها، ووَسِعَهُ مَعَ علمِهِ بها السُّكُوتُ!، أفمَا كانَ يسَعُ هؤلاءِ المفتونين الفاتنين - مع وفورِ جهلهم - السكوتُ؛ إذن لأراحوا واستراحوا.

وأمّا قولـــه: «ولعل «نوستراداموس» كان يأخذ علمه من قِبَلِ هذه الآثار، المدونة في المخطوطات الكثيرة، المحفوظة في بلاد العالم... ».

فهذا منْ أسقطِ ما يكون من الكلام، وأشدّه بطْلانًا.. ولا يَقُولُه رجلٌ يعتزُّ بإسلامه، ولا أُمَّته، ولا رجلٌ يعلم أقدارَ علمائنا العظامِ الأفذاذ، فيُجوِّزَ عليهم أن تفوتَهُم أحاديثُ وآثارٌ، تتعلق بدينهم، ثم توجد هذه الأحاديث والآثار، عند اليهود والنصارى.

فما معنى هذا الكلام؟.

معناهُ أنَّ هذا الدينَ الذي بلغنا ناقصٌ، لم يكتمل! فمَا يُدْرِينا! لعلَّ هذه الواجباتِ - التي نتحمّس لها - بعد ظهورِ هذه الآثارِ المختفيةِ ، تصير

محظورات، أو على الأقل: مباحات. وكذا المحظورات، لعلها تصير مباحات، أو واجبات، وهذا باب شرٍّ، لو فتح؛ فلن يغلق أبدًا، وقد أغلقه الله أيّما إغلاق، فقال عزّ من قائل:﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣].

ولنْ أتحدَّثَ عن مَدَى الدِّقَّة والشمول، التي استخدمَها المحدِّثونَ في جمعِ السُّنَّة، وتَوْثيقها، حتى لم يَدَعُوا منْها شاذَّةً، ولا فاذَّةً؛ فهذا كلامٌ يَطُولُ، وليسَ هذا موضعَه؛ فراجِعْهُ في كُتبِ الاصطِلاحِ والرِّجالِ؛ تقرُّ عينُكَ، وتطمئنَّ نَفْسُكَ.

* * *

*** وقفةٌ مع سِفْرِ أشعياء.**

وختمَ المؤلفُ هذا البيانَ بنَصٍّ تَوراتيٍّ، ادّعى أنه مِن سِفْر أشعياء الحقيقي، وفي نسخةِ الفاتيكان، وذكر نصًّا، لا يختلفُ كثيرًا في أسلوبه عن الحديثِ المُزوَّرِ، الذي أودَعَهُ في أوّلِ البيان.

والذي يُثيرُ عجبَك: أنَّ الحديثَ المُزوّرَ، والنصَّ التَّوْراتِيّ المُدلّس، هو الآخَر، والمتشابِهان في الأسلوب، نقلَهما المؤلِّفُ مِن مصدَرٍ واحدٍ، وهو: الأستاذ:محمّد عيسى داود، وقد سبقَ الكلامُ عنه، وأنّه أسوأُ حَالاً مِنْ صاحبنا، فهو في رتبة شُيُوخه في الأوهام والتَّدْليسِ، وغيابِ المنهجِ، في النَّقْلِ والتَّأْليفِ.

ومن المُثير للشّكِّ: أنّك لا تجدُ لهذه الأحاديثِ والنصوص التوراتيَّة مصدرًا آخرَ، غيرَ عيسى داود، المذكور، وهو من القُصّاص الواهِمِينَ صَاحِب عجائبَ ومناكير، فلا يُشْتَغَلُ به، ولا بمصنّفاته.

وأنا أسألُ المؤلفَ الكريم أن يتحفنا ببياناتٍ كافيةٍ عن هذه النُّسْخَةِ

الحقيقية، التي يدّعي أنّه وقف عليها، ونقلَ عنها هذه الأغاليطَ، ويا حبَّذا لو صوّر لنا هذه الصفحات، التي تحمل هذه النصوصَ المُثيرةَ، المزعومة!.

وأنا واثِقٌ أنه لن يفعلَ؛ لأنه ما رآها بعينِه، وإنّما هو بُوقٌ لأوهامِ شيخه محمّد عيسى داود.

ثم إذا كان لم يَتَحَرَّ فيما نسبَه إلى رسول الله ﷺ ،كذبًا وبُهتانًا؛ أفمثْلُه يتحَرّى فيما ينسبه للتوراة مع عدَمِ اطّلاعِ كثيرٍ من النّاس عليهَا، وعلى نُسَخِها؛ بخلافِ السُّنَّة! فالأمرُ عندَه أهونُ مِنْ هذا بكثيرٍ .

فاللهُ حَسِيبُه، واللهُ المَوْعِدُ.

* * *

المَبْحَثُ الخَامِسُ

نقضُ البَيانِ الرَّابِعِ

صَدّام حُسين، السُّفيانيّ الأوّلُ

وقد استَهَلَّهُ المُؤَلِّفُ بالإنكارِ، على مَنْ رَدَّ عليه في سابقِ كُتُبِه، واصِفًا تِلْكَ الرُّدُودَ بـــ « شَغَب الصِّبْيَة »، وأنّه: « التَّشْغِيْبُ، والسَّلام ».

و لعلّه مِنَ الظَّرِيفِ المُسَلِّي: أَنْ تَعْلَمَ أنّ هؤلاءِ الصِّبْيَة الذينَ شَغَّبُوا عَلَيْه، وشغَّبُوا والسلام! إنّما هم خيرة أهلِ العلم، والمعتَبرُ بهم في هذا الزمانِ، من الشّيوخِ الأماثِل، والذينَ هم في عِلمهم ونُصْحِهِم كلمةُ إجمَاعٍ.

ثمَّ بلغتْ بِهِ الحَيْرَةُ مَداها، فلم يَدْرِ: « أيركبُ الحمارَ، أم يمشي بجانبِه.. أمْ يُلْقِيْهِ في «الترعة»»، ويخلص « على حدِّ تعبيره، حاسبًا نفْسَه » جُحَا» .

ونحنُ ننصحُه: بأنْ يَبِيعَ هذا الحمارَ الذي حَيَّرَهُ، والذي قد يكونُ هو السببَ فيما هُوَ فيه من الأوهام، وتَكفيه حيرتُه في هذا الكتاب، الذي لعلّه يُلجئُوه، هوَ الآخرُ، إلى إلقاءِ أشياءَ أُخَر، غير الحمار في «الترعة»، على حد تعبيره.

ثم تراه يَمْتَنُّ علينا، وعلى الأمة: بأنّه كان يتواضع سابقًا ، ويستخدم في تفسيره للأحاديث –.. عفوًا.. الأكاذيب – بالواقع ألفاظًا، مثلَ: « قد يكون، وهل يكون، ولعله، وربما يكون ».

وما ذلك إلا تحاشِيًا لتشغيبِ الصّبيةِ الذين نَبّه عليهم قَبل ذلك، وبيّنّا نحنُ

أنهم علماءُ المسلمينَ في هذا العصر، من علماءِ الأزهر الشريف، وشيوخ الجماعات الإسلامية العاملة في حقول الدعوة، وأساتذة الجامعات المتخصصين، وغيرهم من الفضلاء، الذين يقول فيهم الأستاذ المؤلف ص (٤٨):

«... ممّن لم تَتَّسِعْ دائرةُ عِلمهم، ولم ترسَخ بعد في العلمِ أقدامهُم.. ولكنْ هيهاتَ هيهاتَ... ».

ونَسِيَ المؤلف أنه ليس أهلاً أصْلاً للكتابة، فضلاً عن الردِّ على العلماء؛ بله الحكم عليهم، وعلى أقدارهم .. ولكنه زمانُ الغُرْبَة.

فالرجل يقول: إنه كان متواضعًا، في استخدامه هذه الألفاظ المحتَملة، أما الآن.. فلا..، وألفُ لا.. سوفَ يجرمُ، بل وسَيُقْسِمُ بأغلظ الأيمان...

لقد اغْتَرّ الرجلُ، وغرّرَ به المُغَفَّلونَ، الذين صدّقوه، ونَفَثوا في روعه.

فذَهبَ يَقيسُ نفسَه بعُمرَ بن الخطابِ، وجابرِ بن عبد الله - رضي الله عنهم -.

فيقولُ بعدَ سَفْسَطَةٍ فارغَة:

«... فإنّي أسوق أثرًا واحدًا، يُبيّن جواز تنْزيلِ الأحاديث على الواقع المعين، بل يجوّز الحلف على غلبة الظنّ ... ثم ساق حديث مسلم [1]، عن ابن المنكدر قال: رأيت جابر بن عبد الله، يحلف بالله: أنّ ابنَ صائد الدجالُ، فقلتُ: أتحلف بالله؟! قال: إنّي سمعتُ عمرَ يحلفُ على ذلك، عند النبيِّ ﷺ، فلم ينكره النبي ﷺ ». ا.هـ .

قلتُ: فأخذَ أهلُ العِلمِ من ذلك: جوازَ الحلف، على غلبةِ الظنّ، كما قالَ

---

(١) هكذا قال، وهو قصورٌ؛ فإن الحديث عندَ البخاري كذلك، من حديثِ ابن المنكدر عن جابر، وانظر: (١٣/ ٣٢٧ فتح).

الرجلُ.

ولكن! هذه ليست نقطةَ الخلافِ بيننا.

وإنما الخلافُ الشديدُ، هو في قِيَاس الرجلِ ما هوَ فيه، بما كانَ عندَ الفاروق عمر، وجابر — رضي الله عنهما — من قرائن الأحوال الصحيحة، والأدلة المعتمدة المليحَة، وفوق كل ذلك: إقرار النبي ﷺ لهما وأمثالهما، وهذا كلّه ليس عندَ صاحِبنا شيءٌ منه البتّةَ.

فغلبة الظن عند صاحبنا- على التحقيق — لا تَصِلُ إلى رتبة الظنّ المجرّد أَصْلاً.

* وذلك لبطلان جميع القرائن، التي اعتمد عليها في ظنه ذلك، كما سبق، وكما سيأتي.

* وكذلك؛ فإن أدلته على هذه القرائن، أو على ظنّه جميعها، ما بين باطلٍ، أو منكَر، أو ضعيفٍ ضعفًا شديدًا. وجُلّها مع نكارة أسانيدها ومتونها، ليست من كلام النبي ﷺ، وإنما من إسرائيلياتِ كعب، أو تُبَيع، أو من قول بعض التابعين، أو غيرهم، وجميعها- بعد ذلك - غيرُ صحيحة.

* وفي إقرارِ النبي ﷺ لهم أقوى قرينةٍ على غلبة ظنِّهم، وإنما لم يُنكِر عليهم النبي ﷺ ربما لأنّه لم يُوحَ إليه في أمره شيءٌ - على ما نقله الحافظ ابن حجر، عن النَّوَوِيّ [1].

فشتّان بين حال هذا الرجل، وحال أصحابِ النبي ﷺ، فليس هذا من ذاك في شيء.

---

(١) عَزاهُ الرجلُ للحافظِ، والحافظ إنما حكاهُ، عن النوويّ، والله أعلم.

وإمعانًا في بيان زَيْفه وباطله، سنقف مع هذه القرائنِ، التي دفعته إلى أن يَصُفَّ نفسه في مصافِّ الصحابةِ، وهَيَّئَتْ له القسم مرارًا على ما تَوهمه؛ حتى يعلم القراء الكرام أنّ هذه القرائن المزعومةَ، لا تفيد صاحبَها حتى ولا الشكَّ، وإنما أقصى ما تدل عليه: الوهم.. ذلك أنها أوهى من بيتِ العنكبوتِ.. لو كانوا يعلمون.

※ القرينةُ الأولى:

قال الرجل ص (٥٠):

« فإذا كان المهديُّ على وشك الظهور؛ فالسُّفيانيّ إذن موجودٌ فعلاً، لأنَّه له معَ المَهديّ أمورٌ وَهَنّات ».

والجوابُ عن ذلك: أنّ الراجح أنَّ هذا ليس زمانَ المهديّ عليه السلام، وأنَّ الصحيحَ: أن المهدي يخرج بعدَ رجوع الخلافة الإسلامية، عَمَلاً بمجموع الأحاديث، وقد فصّلْنا ذلك فيما نَقلناه أول الكتاب؛ فانظرْه هناك [١].

وأمّا وجودُ السُّفياني فعلاً؛ فأمرٌ لايقومُ عليه أيُّ دليلٍ، لا من نَقْلٍ، ولا عقلٍ، وتفصيلُ ذلك فيما نَرُدُّهُ عليه من بقيّةِ قرائنه، وبهذا لا تقومُ هذه القرينَةُ.

※ القرنيةُ الثانيةُ

ذلك الأثر، الذى أورده في صدرِ البيانِ الثالثِ، ثم أعاده في هذه القرينة ص (٥٠):

«وفي عراقِ الشام رجلٌ متجبرٌ ...، وسفيانيٌّ، في إحْدَى عينيه كسلٌ قليلٌ، واسمه من الصّدام، وهو: « صدامٌ » لمن عارضه، الدنيا جُمعت له في «

(١) انظر ص: (١٣)، وما بعدها، من هذا الردّ.

كوت»صغير، دخلها، وهو مدهون، ولا خير في السفياني؛ إلا بالإسلام، وهو خيرٌ وشرٌ، والويلُ لخائنِ المهديّ الأمين... ".

قلتُ: وهذا الأثرُ من أسمج الكذب، وأبطله، وقد بيّنتُ كذبهُ فيه، واختلاقَه له، وتلبيسه به هناك، عندَ نقضِ البيان الأول ؛ فانظره لزامًا [(١)].

وإذْ قَدْ ظَهَرَ كَذِبُهُ واختلاقه.. فَكلٌّ ما بناه عليه الرجلُ من أوهامٍ ساقطٌ، لا دليلَ عليهِ، فإنَّ الأمرَ – كما يقولُ أهلُ العلم –: «التأويلُ فرعُ التَّصْحِيْحِ »، فكلّ ما لم يصح فلا يشتغل بتأويله.

فإذا بطلَ الخبرُ أو الأثرُ بَطَلَتْ القرينَةُ القائمَةُ عليهما.والله المستعان.

❊ القرينة الثالثة:

وهذه القرينة، أودعها المؤلفُ الأمورَ التي ذُكرت في السُّفيانيِّ؛ فتحَقَّقَتْ في «صدّام»، حسب زعمه.

والجواب عن هذه القرينة: أنّ هذه الأمور الأربعة، التي ذكرها المؤلف في السُّفْيانيِّ، ويدّعي تَحَقُّقَها في «صدّام»، لم تثبتْ أصلاً في السُّفياني المزعوم، وإنما وَردتْ من طرُقٍ ضعيفة جدًّا ، ومنكرة، وعلى فَرضِ ثبوتها؛ فلا يمكن إسْقَاطها على «صدّام»، وهذا إجمال، هاكَ تفصيله:

❊ ١– الربط بين «السُّفيانِي»، و«الحِصَارِ».

وقد ساق فيه حديثَ عَليّ: **«إذا ظهر أمرُ السُّفيانِيّ، لم ينجُ من ذلك البلاءِ؛ إلاّ مَنْ صَبَرَ على الحِصَارِ»**.

قلت: هذا الأثر أخرجهُ نُعيم بن حماد في «الفتن» (٢/٢٤٦) رقم (٦٩٩)

---

(١) ص: (٥٧–٧٤)، من هذا الردِّ.

قال:

حدثنا الوليد، ورِشْدِينُ، عن ابنِ لَهِيْعَةَ، عن أبي قبيل، عن أبي رومان، عن علي، قال:... فذكره.

وهذا إسنادٌ مُنكرٌ بمرة، لا تقومُ به حجة.

❊ الوليدُ، هو ابن مسلم: شديدُ التَدليس، ويدلِّسُ التَّسْوِيَةَ.

❊ ورِشدِين، وابن لهيعةَ: ضعيفان.

❊ وأبو قبيل: يَهِمُ مع صِدْقه.

❊ وأبو رومان، إن يكن عبدَ الملك بن يحيى بن هلال المَعَافريّ؛ فهو مُتأخِّرٌ عن هذه الطبقة بكثير، يَرْوي عن مالك بن أنس، وطبقته[1]، وإلا يَكنْه؛ فلم أقِف عليه في هذه العجالة، والله أعلم.

❊ ثم إنه من مفاريد نُعيم، وقد علمنا حالها.

وعليه؛ فما بناه علي هذا الأثر، من حصار العراق عام ١٩٩٠م؛ لا يستقيم، وتشبثه بحديثِ «مُسلم»، الذى سبق، وهو حديثُ منعِ القَفِيز .. لا ينفعُه؛ فإن منعَ القفيز، والدرهم، لا يستلزم الحصار، لا سيما، وأن هذا الأثر الذي ذكره في الحصار، ليس فيه تحديدًا مكانُ هذا الحصار.

فلِمَ يحدّدُه المؤلفُ بالعراقِ مثلاً؟، وما مستندُه في ذلك إلاّ الأوهامُ.

❊ ❊ ❊

(١) الاكمال لابن ماكولا (٣/٣٣٩)

*** ٢- تحويلُ نَهرِ الفُرَاتِ، وبِنَاءُ مدينةِ بابلَ على شَاطِئِه.**

وقد ساقَ فيه أثرين:

أولهما: «**إذا بُنِيت مدينةٌ على شاطيءِ الفُراتِ حتى لا تَمتَنِعُوا عن ذُلٍّ ينــزل بكم، وإذا بُنِيَت مدينةٌ بين النَّهرين، بأرض منقطعة من أرض العراق، أتتْكم الدُّهَيماءُ**».

قلتُ: وهذا من كلامِ أَرطاةَ بنِ المُنذرِ، أحدِ شيوخِ شُيُوخِ نُعيم، ولا حجة فيه، وقد ذكره نُعيم، (١/٢٠٨) رقم (٥٦٨) فقال: وقال أرطاة بن المنذر، فذكره...

وقَوْلُه: قال أرطاة، يشبه أن يكونَ معلَّقًا؛ فهو على هذا منقطعٌ، وإلّا؛ فبالإسنادِ الآتي في «ثَانيهما» إليه، وهو لا يَسلمُ مِن نُعيم على أيّة حال، والله أعلم.

وأمّا ثانيْهما:

فذَكَرَ أنَّ الأثَر يَقُولُ: «**ينــزل على نهرٍ من أنهارِ المشرقِ، يبني عليه مدينتان، يشقُّ النهرُ بينهما شقًّا، جَمَع فيها كلّ جبارٍ عنيدٍ**».

وأقول: هذا الأثرُ أخرجه نعيم (١/٢٠٨) رقم (٥٦٨) عن أبي المغيرة، عن أرطاةَ بنِ المُنْذرِ، عمّن حدَّثه، عن ابن عباسٍ - رضي الله عنهما - أنَّهُ أتاهُ رجلٌ، وعندَه حذيفةُ، فقال: يا ابنَ عبّاسٍ!قولــه تعالى: ﴿ حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢ ﴾ [الشورى: ١-٢] ، فأطرقَ ساعةً، وأعرضَ عَنْهُ، ثمَّ كرّرَها، فلم يجبْه بشيءٍ، فقال حُذَيْفَةُ:... فذكره.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، وأبو المغيرة، هو: عبدُ القُدّوس بن الحجّاج: ثقة، ولكنَّ شيخَ أرطاةَ، الذي حدَّثَه: مجهولٌ، وهذا على كلٍ مِن مفاريدِ نُعَيم.

وقدْ عاوَدَتْ صاحبَنا حُمَّى التَّحْرِيْفِ والتَّلْبِيْسِ؛ فحذَفَ مِن هذا الكلامِ، ما يخالفُ زَعْمَه وهواه.

وذلك المحذوف هنا، هو قول حذيفةَ - بعدَ ما سبقَ نَقْلُه-:

«أنا أنبئك، قد عرفتُ لِمَ كرهها، إنّما نزلتْ في رجلٍ من أهلِ بيتِه، يُقال له: عبد الإله، وعبد الله، ينـــزلُ على نَهرٍ من أنْهارِ المشرق . .» .

فانظر- عزيزيَ القارئ - إلى الأستاذ «أمين!!»، كيفَ خانَ الأمانةَ العِلْمِيَّةَ، استِخْفَافًا بعقولِ الجماهيرِ المسلمة، المتعطشَةِ إلى دينها.

فحذف من النصّ: ما يصرِّح بأن اسم هذا المتكلّم عنه: «عبدُ الإله، أو عبد الله »، وليس «صدّامًا»، كما يحاول ذلكَ الرجلُ بكلّ الوسائلِ أنْ يُلَبِّسَهُ علينا.

وأنا صراحةً، لا أدري ما مصلحتُه في أن يكونَ صدّامًا أو غيره.

أهذا أمرٌ يخصّه في شيءٍ؛ حتى يقومَ بهذه الأعمال، التي لا تخلو من غش وخيانة وتلبيس على الأمة، التي لم ترتكب في حقه إثمًا سوى أنها احتضنته، وسمعت بعضَ كلامه، هذه الأعمال التي من شأنها: أن تُسقط عدالتَه، قبل إسقاطِها الثقةَ بكلامِه.

* بقي أمرٌ آخرُ، هو: أنّ نُعيم بن حماد أوردَ هذا الأثرَ الضعيفَ، في «**باب خروجِ بني العبّاس**»، وليس في السُّفياني، فهذا تلبيسٌ آخَر.

وعلى فَهمِ نُعيم، وإيراده ذلك الأثرَ في «**خروج بني العبّاس**» يكون المرادُ بهذا الأثرِ، على فرضِ صحته، هو: عبدُ الله بن محمّد بن على بن عبد الله بن

عباس، المعروف بالسّفّاح، وهو أول خلفاءِ بني العبّاسِ[١].

فهذا مِن نَسل ابنِ عبّاس، واسمه: «عبد الله»، وهذا هو ما جاء في الأثر، وليس اسمه «صدامًا»، ومن «نسل أبي سفيان»، كما يريد هذا المحرّف الخائنُ للأمانة أن يُلبِّسَهُ.

وقد كنتُ أظنُّ به الخيرَ، إلى وقتٍ قريبٍ جدًّا، فلمّا رأيت ما رأيت، من عدمِ أمانته، واستخفافه بالمسلمين، وبعقولهم؛ ظهر لى أنّ الرجلَ ليس أهلاً لحُسن الظنِّ به، ولا كرامةَ.

فإنّه في هذه النقطة مثلاً، يُدَنْدنُ كثيرًا، حول أنّ السُّفْيَانِيَّ من ولدِ أبي سُفيان، وقد استقرّ رأيُه على أنّ صدّام هو السُّفيانِيّ، إذن فصدّام من نَسْلِ أبي سُفيانَ.

ويَدّعي أنّه توَصّل إلى هذا الاستقرار، على كونِه صدّامًا لقَرائن عديدة، ويذكرُ منها الأثرَ الضعيفَ، الذي ذكرتُه آنفًا، وبغض النَّظَر عن ضعفه - فالرجل ليس من أهل الحديث في شيء أصلاً، فلعلّه لم يُدْرِك كونَه ضعيفًا -، ولكنه حتْمًا قرأ الأثرَ كلَّهُ، فرأى ما رأيناه نحن فيه من:

١- أنه في ذكر خروجِ بني العبّاس، لا السُّفيانِيّ.

٢- أنّ المذكور فيه، من ولد ابنِ عبّاس، لا أبو سفيان.

٣-وأنّ اسمَه: عبدُ الله، أوْ عبدُ الإله، لا صدّام.

فيحذف كل هذا، بجُرْأَةٍ عجيبةٍ، ولكنّها على الله، ويدّعي: أن الأثر في السّفياني، وأنّ اسمه صدّام.

---

(١) انظر: «تاريخ الخلفاء»، للسيوطي ص (٢٣٨).

وبعد كل هذا التحريف: يجعل هذا التزوير قرينةً على اعتقاده أن «صدّامًا» هو السفياني ، فإنّا لله، وإنا إليه راجعون، فقد ماتت الأمانةُ، وانتزعتْ، وضاعت المروءة، ولم يبقَ إلا الأدْعياء الكاذبون، وأحسن الله عزاءنا فيك يا « أمين»!!.

❊ ❊ ❊

❊ ٣- صفات السفياني الخِلْقيَّة في «صدّام».

يدّعي الرجلُ في هذه النقطة: أن صفات السفياني قد تحقّقتْ في «صدّام».

وأنا أقولُ له: اتّقِ اللهَ، يا «أمين»!!؛ فأنتَ أدرى النّاسِ بأنَّك تَفتري على الله، وتلبّس وتحرّف.

❊ أتَقُولُ ص (٥٣): «حتى التطابق في الاسم المذكور في الأثر السابق أنه «صدام»».

أيُّ أثر ذكرَ أنَّ اسمَ السُّفْيَاني هو «صدّام»؛ اللهُمّ؛ إلاّ هذه الأُخلوقةُ الفارغةُ المستَسْخَفةُ، التي اختلقَها مَن اختلقها، وتَلقّفتْها منه دون وَعْيٍ، ولا دِرَايةٍ، فشركت مختلقَها في الإثم؛ إذ بثّتَها بين المسلمين.

فإن كنتَ لا تَدْرِي؛ فتلك مصيبةٌ وإنْ كنتَ تَدري؛ فالمصيبةُ أعظمُ

وقد سبقَ نقضُها، واستئصالُها من جذورها بأَسنَّةِ الحقِّ، في: «نقضِ البيَانِ الأوّل» [1]، فراجعها لزامًا.

ثمّ ما الذي يجعلُه يتمسك بهذا النصِّ المُزيَّفِ، الذي لم يَرَهُ أَصْلاً، ويُعرض عن الآثار التي أوردها « نُعيم »، في «الفتن» - وهو كتابُهُ المُفَضَّلُ، والذي

(١) راجع: صفحة (٥٧-٧٤).

يَعتمدُ عليهِ في كلّ ما يكتبه هنا، ولو كان مُنْكرًا-،، والتي تصرِّح بأنّ اسمَ السُّفياني: «عبد الله»، أو «عبد الله بن يزيد»، أو«الأزهر بن الكلبية»، أو «الزّهري بن الكَلْبيّة »[1]، وقد كانت أمامَ عينيه، وتحت يديه، فلم أغفلها؟!

الجوابُ: صار مألوفًا، وهو أنّها ستعكّرُ عليه أوهامَه!.

وإمعانًا في تضليل النّاس، ساقَ بعضَ صفاتِ السُّفياني المزعوم، مُدّعيًا وجودَها في «صدّام»، فممّا ذكرَه:

«ضخم الهامَة، بوجهه آثارُ جُدَريّ، بعنيه نكتةٌ بيضاء، وكسلٌ قليلٌ، يميل لونه إلى البياضِ مع الصُّفرةِ، جعد الشَّعَر، دقيقُ الساعدين والساقين» إلخ ما أورده.

وأنا- بعون الله- أثبتُ عدمَ ثبوتِ هذه الصفاتِ أسَاسًا للسُّفيَاني، وذلك بالنظر في أسانيدها، ثم أتي على تمويهه في إسقاطها على " صدّام "؛ فأبطِلُهُ بما يقطعُ دابرَه؛ ومن الله أستمدُّ العونَ والتوفيقَ.

فأمّا الأثار، التي اعتمد عليها، في إثبات هذه الصفات؛ فهي ثلاثةُ آثار، و هاكها على الترتيب، مشفوعةً بحالها:

١ – «السفيانيّ، من وَلَدِ خالد بن يزيد بن أبي سفيان، رجلٌ ضخم الهامة، بوجهه آثارُ جُدَرِيّ، وبعينه بياضٌ . .».

قلتُ: هذا الأثرُ، أخرجه نُعَيم بن حماد (١/٢٧٩) رقم (٨١٢) قال: حدثنا عبد القدوس،وغيره، عن ابن عيّاش، عمّن حدَّثه، عن محمّد بن جعفر،

---

(١) راجع: الفتن (١/٢٧٩) رقم(٨٠٨)، و(٨٠٩)، و(٨٢٠)، وهي على الترتيب: من قول كعب، وأرطاة بن المنذر، وكعب. و أسانيدها لا تخلو من ضعفٍ ، وأنا أذكرها مجاراةً له، وإلزامًا لأنّها على شرطه الساقط.

عن علي: فذكره.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، لجهالةِ شَيْخِ ابنِ عيّاش هذا، ومحمّد بن جعفر لعلّه ابنَ جعفر الصادق؛ فيكون بينه وبين عليٍّ مفاوزُ، تنقَطِعُ فيها أعناقُ المطِيِّ، و لا تَنْسَ أنّه من مفاريدِ نُعيم، وهي مناكيرا!.

* والمؤلفُ - هداهُ الله - على عادَتِه في خِيانة النقلِ والتَّحْرِيْفِ، حذفَ من هذا الأثر الضّعيف ما يُبطلُ أوهامه، فبعد النّصّ الذي ذكرَه، ترى بقيةَ الأثرِ كالتّالي:

«... وبعينه نكتةٌ بيضاءُ، يخرج من ناحية مدينة دمشق، في وادٍ يقال له: وادي اليابسِ، يخرجُ في سبعة نفرٍ، مع رجل منهم لواءٌ معقودٌ، يعرفون في لوائه النصر، يسير بين يديه على ثلاثين ميلاً، لا يَرى ذلك العَلمَ أحدٌ يُريده؛ إلا انْهزم ».

فالأثر - على ضعفه - يَضُمّ إلى الصفات التي نقلها الرجل الأمين!! صفةً أخرى مهمةً جدًّا، ألا وهي: «أنه يخرج من ناحية مدينة دمشق، في وادٍ يُقال لهُ: وادي اليابس».

فهل يا تُرى خرجَ «صَدَّامُكَ» من دمشق، من وادي اليابس «يا أمين!!»، أم أنَّه قابعٌ في عراقه من البداية؟!

* * *

٢- **«السفيانيّ رجلٌ أبيضُ، جعْدُ الشّعَر . .»**.

قلت: أخرجَهُ نُعيم (١/٢٨٠) رقم (٨١٤) قال:حدثنا عبد القدوس، عن أرطاة، عن ضمرة، قال: . . فذكره.

وتَمامُه: «ومَن قَبِلَ مِن مَاله شيئًا؛ كان رَضفًا في بطنه، يوم القيامة».

وهذا؛ إسنادٌ ضعيفٌ، إلى ضمرة؛ تفرد به نُعيم، وهو لا يحتجّ به، لا سيّما؛ إذا انفرد، كما هنا.

* * *

٣- « يخرج رجلٌ من ولدِ أبي سفيان، في الوادى اليابس، في رايات حمر، دقيق الساعدين والساقين، طويل العنق، شديد الصفرة، به أثر عبادة ».

قلت: أخرجَه نُعيم (١/٢٨٠) رقم (٨١٥) ، قال: حدثنا أبو عمر، عن ابن لهيعة، عن عبد الوهاب بن حسين، عن محمد بن ثابت، عن أبيه، عن الحارث بن عبد الله، قال:... فذكره.

وهذا اسنادٌ منكَرٌ بمرة:

* ابنُ لهيعةَ: ضعيفٌ، سيئ الحفظ.

* وعبدُ الوهاب بن حسين، قالَ الحافظُ في «اللّسان» (٤/٨٧) رقم (١٦٢):

« عبد الوهاب بن حسين، عن محمّد بن ثابت، وعنه: ابنُ لهيعة، أخرجَ له الحاكمُ، في « كتاب الأهوال »، من «المستدرك» حديثًا، وقالَ:

«أخرجته تعجبًا، وعبد الوهاب مجهول».

قال الذهبيُّ في «تلخيصه»:

«قلت: ذا الخبر مَوضوع»... » ا.هـ[٢]

---

(١) «المستدرك، مع تلخيصه» للحاكم، والذهبي (٤/٥٢١).

(٢) ليكن معلومًا: أنَّ جميع الآثارِ، في هذا الباب، لا يصحُّ منها شيء، ونحن لا نحتجّ بها، وإنما نجارِيه فَقطْ، والله المستعان.

ومحمد بن ثابت بن أسلم البُنَانِي: ضعيفٌ.

ثم إنه من مفاريدِ نُعَيْم، وهي منكرة لا تصح.

فأنت -كما ترى- لم يصحّ في صِفَةِ السُّفيانِي شيءٌ.

ومع ذلك قمَّشَ الرجلُ ما وقعت عليه يده، متحرِّيًا حذفَ ما يُنَاوِئُهُ، ومعَ ذلك فلمْ يَسْلَم من التّناقُضِ؛ ففي بعض الآثارِ التي أوردها مثل رقم (٢): أنّه أبيض، وفي الذى يليه (٣): أنه شديد الصفرة.

ومحاولةُ المؤلف الجمعَ بينهما: بأنه أبيض، يميل إلى الصفرة، محاولةٌ فاشلةٌ؛ لأنه لا يقال فيمن كان هذا حاله: شديدُ الصُّفْرة.

وعلى أيٍّ؛ فجعله «صدّام»، هو: «السُّفْيانيّ المزعوم» باطلٌ للآتي:

١- ورودُ اسمه «عبد الله، أو عبد الإله»، في بعض الآثار، التي حرَّفَها المؤلِّفُ؛ وليس صدامًا، وفي بعضِها أنه: «الأزهرُ بن الكلبيّة»، وفي بعضها: «الزّهري بن الكَلبيّةِ»[1]، وفي بعضها: «معاويــة بن عتبة»[2]، وفي بعضها: «عتبة بن هند».

٢- أنه يخرج مِن الوادي اليابس، من قرية غرب الشام، يقال لها: «أندرا»، بدمشق، وليس بالعراق!، كما هو شأنُ صدّام.

٣- أنّ راياته حمرٌ، وراياتُ صدّام ليستْ كذلك.

---

(١) «عقد الدرر، في أخبار المهدي المنتظر»، ليوسف المقدسي، ص: (١٤٩)، ولا يصحُّ شيء من هذا.

(٢) «التذكرة» للقرطبي، ص: (٧١٤)، وقد أفادني هذا الموضع، والذي قبله أخي في الله، الكاتبُ الإسلامي الغيور،الأستاذ: يوسف رشاد - حفظه الله -، وجزاه خيرًا على إرشاده لي في ما كنت أستشيره فيه.

٤- أنّه يَمْلكُ قَدْرَ حَمْلِ امرأةٍ، على الأقلّ، أو ثلاثَ سنين ونصف، على الأكثر، وصدّام مَلَكَ فوقَ هذا بكثيرٍ.

٥- أنه أعورُ العينِ، أو أخوصُهَا.

٦- أنه مُشَوّهٌ.

٧ - أنّه مصفح الرأسِ، حمشُ السَّاعِدينِ، غائرُ العينين[١].

وظاهر لكلِ ذي عينٍ، أنّ هذه الصفات، لا تنطبقُ على صدّامٍ قطعًا، وهذا على افتراضِ صحتها، وهي لا تَصِحُّ، كما بيّنّا.

فاللهُ حسيبُ هذا المدلّس، المتخبّط!.

* * *

*** ٤- السُّفياني يهزمُ الجماعةَ مرّتين.**

ذكَر فيه الأثرَ الآتي:

«يهزمُ السُّفيانيُّ الجماعةَ مرتين، ثمّ يهلك».

قلت: هذا الأثر؛ أخرجه نعيم بن حماد (١/٢٩٥) رقم (٨٦٥) قال: حدثنا عبد القدوس، عن أرطاة، عن سنان بن قيس، عن خالد بن معدان قال:... فذكره.

وتُوبِعَ أرْطَاةُ.

فأخرجَه البُخاريُّ، في «التّاريْخِ الكَبيْرِ» (٤/١٦٦)، في ترجمةِ «سنان بن قيس»، قال: قال لنا عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن سنان؛...

---

(١) انظر: كلّ هذه الصفات في «الفتن»، لنعيم بن حماد، ص (٢٧٨-٢٨١)، «باب صفة السفياني، واسمه ونسبه». وكل ما فيه ضعيفٍ وذكرناه احتجاجًا عليه بمصادره، وتبيانا أنهُ، قد ترك ما لا يوافقُ أوهامه.

فذكره.

وهذا سندٌ ضعيفٌ، سنان بن قيسٍ : مقبولٌ [1]، يعني: عندَ المتابعةِ – وهو لم يُتابع هنا –، وإلا؛ فلَيِّنٌ ، كما هنا ، والله أعلم.

وأمّا نقْدُ هذا المَتن، وبيانُ خطئِه في فَهمه؛ فقد سبق، فانظره ص (١١٢–١١٣)، والله المستعانُ.

* * *

* **« السُّفْيَانِيُّ ابنُ السُّفْيَانِيِّ »**.

وقبل أن يَتركَ المؤلف السُّفْيَانِيّ، وينتقلُ إلى بيانٍ جديدٍ، رأى أن يتحفنَا بهذه الفائدة المهِمّة، ألا وهي:

« أنّ الآثار؛ وردتْ بإثباتِ سفيَانِيَّيْن، السفياني الثّاني: ابنُ السفيانيّ الأوّل، ويعملُ برَصيدِ أبيه ، وذكر ما في «الفتن»:

«في زمان السفياني الثانِي، المشوّه الخَلق: هدّة بالشام، حتى يظنّ كلُّ قومٍ: أنه خرابُ ما يَلِيْهم ».

قلت: أخرجه نُعيم بن حمّاد (٢٢٧/١) رقم (٦٣٥). قال: قال الوليدُ: فأخبرني شيخٌ، عن الزُّهْرِيّ، قال:... فذكره.

وهذا إسنادٌ مُنكرٌ بِمَرّة، ولا يمكن أن يصحَّ عن الزهريّ؛ إذ أين كان أصحاب الزهري الأثبات منه، حتى يتفرّد به ذلك المجهول!، ثمّ إنّ الوليد، هو: ابنُ مسلم، وهو: كثيرُ التدليس، وشَيْخُه مجهولٌ، ونُعيم ضعيفٌ، وقد علّقه؛ ثم إنّه من مفاريده.

(١) « التقريب» ص (٣٠٥)، رقم (٢٦٤٣).

وعليه؛ فما بناه عليه مُنهارٌ، لم يقم أصلاً - ولا يُلْتَفتُ إلى أوهامه، وترهاته؛ فلَقَد - والله - سئمتُ منه، ومن كلامه، ومن أوهامِه. فالله المستعانُ.

* * *

* قرينةُ الرُّؤْيَا!.

لقد استدلَّ الرجل على كون السفيانيِّ المزعومَ، هو: «صدّام»، بعد ما أسلف، من المناكير والمحرّفات، «بقرينة مُعتبرة؛ بلْ ويعتزُّ بها»، على حدِّ تعبيره.

وهذه القرينةُ، هي رؤيا، رآها له: «رجلٌ مُسلمٌ فاضلٌ، من «البحيرة»، لا أعرِفُه، ولا يَعْرِفُني»، - هكذا قال -!.

وما زِلْتُ أتعجب منْ وَصْفه لهذا الرائي بأنه: مسلمٌ فاضلٌ، معَ أنّه يُصَرّح: «بأنّه لا يعرفه»، فكيفَ عرَفَ أنّه فَاضِلٌ؟!

و أما نحنَ، فبعدَ أنْ خبرَنا حالَ الرَّجْلِ، وسبرناه، في التمويه والخيانة العلمية؛ فما عُدنا نثقُ بشيءٍ يقولُه أصلاً؛ فكيفَ براويتِه عن المجاهيلِ، الذينَ لا يَعرفُهم أحدٌ؛ حتى هُوَ نَفْسُهُ.

ثمّ إنّ الرؤى والأحلامَ، مما لا تفيد شيئًا، في إحقاق باطلٍ، أو إبطالِ حَقٍّ.

وحاشَا النبيّ ﷺ أنْ يُثني على باطلٍ، لا يخفى بطلانُه على أضعفِ الناسِ علمًا، وأقلّهم يقينًا؛ فَضْلاً عنْ أعلمِ النّاس بالله، وأتقاهم له، سيّد وَلد آدمَ ﷺ.

و ليسَ كل من ادّعى رؤيَةَ النبي ﷺ في المنام، يكون قد رآهُ حقيقةً!؛ بل الراجحُ: أنّ مَن رآه على صورته الحقيقية، التي كانَ عليها في حياته ﷺ؛ فَقد رآه ﷺ . فإنّ الشيطانَ لا يتمثّل بصورتِه ﷺ، يعني: الصحيحةَ.

ولذلك «كان إمامُ المعبِّرين، محمّد بن سيرين، إذا قصَّ عليه رجلٌ أنّه رأى

النبيَّ ﷺ ، قال: صِفْ لي الذي رأيتَه، فإنْ وَصَفَ له صفةً، لا يَعْرِفُها؛ قالَ: لم تَرَهُ » [١].

قال الحافظُ: «ووجَدْتُ له ما يؤيِّدُه: فَأخرجَ الحاكمُ من طريقِ عاصمِ بنِ كُلَيْبٍ: حدثني أبي، قال: قلت لابن عبّاسٍ: رأيتُ النبي ﷺ في المنام، قال: صفْهُ لي، قال ذكرتُ الحسنَ بنَ عليٍّ؛ فشبّهْتُهُ به، قالَ: قد رأيتَه»، وسندُه جيِّدٌ »[٢].

فَعُلِمَ بذلك: أنَّهُ ليسَ كلّ مَن ادّعى الرؤيةَ صُدِّقَ؛ إلاّ بعدَ الامتحانِ، «وعلى ذلكَ جرى علماء التعبير، فقالوا: إذا قال الجاهلُ: رأيتُ النبيَّ ﷺ. فإنّه يُسأل عن صفتِه، فإنْ وافقَ الصفةَ المَرْوِيّة، وإلا؛ فلا يُقْبَلُ ». والله أعلم[٣].

ونحنُ لا ندري، كيف رآه ذلك المذكور؟!.

ولو سلَّمْنا أنّهُ رآهُ ﷺ على صورتِه الحقيقيّة المُطابقَة لما عندَنا، من أوصافه الصحيحة، وشمائله الشريفةِ ﷺ؛ فليس يصحُّ أن يأمرَ، أو يفعل ما يخالفُ سُنّتَه وشرْعَتَهُ.

فإذا رأى الرائي شيئًا من أمرِه أو فعلِه ﷺ يخالفُ ما تَقرَّرَ في شِرْعَتِه ﷺ؛ فَلا يُسَلَّم هذا للرائي، ويكونُ قدْ وقَعَ لهُ فيما سمِعَ أو رَأى خَلَلٌ.

قال ابنُ أبي جمرةَ – رحمه الله تعالى –:

«وكذلك يُقال في كلامه ﷺ ، في النوم: أنه يعرض على سنته، فما وافقها فهو حق، وما خالفها فالخَللُ في سَمْع الرائي، فرؤيا الذات الكريمةِ حقٌّ، والخَللُ

---

(١) انظر: «فتح الباري» (١٢/٤٠٠)، حديث (٦٩٩٣)، وقد قال الحافظُ عن أثر ابن سيرينَ، هذا: «وسنده صحيح».

(٢) الموضع السابق.

(٣) « فتح الباري » (١٢/٤٠٣).

إنما هو في سمع الراوي، أو بصره، قال: وهذا خَيْرُ ما سمعتُه في ذلك»[1].

وما في كتب هذا الرجلِ يخالفُ سُنَّةَ النبيِّ ﷺ، بل لا ينتسب إليه في صَدْرٍ ولا وِرْدٍ.

وفيما بيَّنَّا من زَيْفه وتضليله، كفايةٌ ومَقْنعٌ لمن أراد الوقوفَ على حاله.

وقد أجمع أهل العلم بالحديثِ على أنَّ الكشفَ والإلهامَ والرؤى، لا تفيدُ شيئًا في صحة حديثٍ ما، أو ضعفِه، وإنما غايتُها الاستئناسُ بها، بعد ثبوتِ الأصلِ، والله أعلم.

* * *

(١) «الفتح» (١٢/٤٠٤).

المَبْحَثُ السَّادِسُ

نَقْضُ البَيَانِ الخَامِسِ

(هَرْمَجِدّون)

هذا البيان الأكبر، الذي من أجله ألّف الرجلُ كتابَه، كما يظْهَرُ من تسْمِيَته كتابَه باسم هذا البيان، وهو يتعلقُ - كما هو بيِّنٌ - بمعركة، خلع عليها الرجلُ أوصافًا ضخامًا، فجعلها بدايةَ النهاية، ونهايةَ البداية، ونفخها نفْخًا عظيمًا.

وقد نتجَ عنه أن سمّى بها كتابه، مع أنها لا تستغرق منه أكثر من ثلاثة عشرة صحيفة، جُلّها نُقُولٌ عن السّاسَة الغربيّين، واقتباساتٌ من كتب أهل الكتاب، وأوهامٌ وتخيلاتٌ، ولا تكاد تلمحُ بين هذا الغثاءِ الباردِ إلا شعاعًا من نور، ينبثقُ من حديثٍ واحدٍ فَرْدٍ، زَجَّ به المؤلِّفُ بين كلّ هذه السخَافَات.

ومن عجيبِ أحوالِ هذا الرجلِ: أنه دائمُ الدّنْدَنَة بأنه لا يعتمد على أهل الكتاب!؛ مع أنه يدافعُ عنهم!! فانظر إليه ص (٦)، وهو يعتذرُ عنهم قائلاً :

«ولّما حدّد أهل الكتاب، لم يكونوا في ذلك منجِّمينَ، وإنما كانوا يعتَمدون على عِلْمٍ عندهُم، في كُتُبهم، من نحو ما ورَد في سِفْرِ دَانيال: « فَسَمِعْتُ قُدُّوسًا . . إلخ ما نَقَلَهُ ».

ثم قالَ: « وفي الطبْعة الكاثوليكية: « إلى ألفين . . ».

ثم يقولُ: «ومن نحو هذا النصّ وأمثاله في كتب القوم، استطاع بعض علمائهم أن يستنبطوا تواريخَ ومواقيت للحروب والملاحم، فحددوا لذلك

أزمانًا بعينها، اعتمادًا على نصوص عندهم . . » .

أفينْفَعُه قولُه بعد ذلك: «ولم أكنْ ناقلاً عنهم أدلّتهم، ولا تابعًا لهم. .» .

بلْ هو ما أبعد ذلك، وهو اعتزازُهُ الشديدُ بموافقة القَساوِسَةِ له، وإقرارهم كلامَه، وكأنه ظفر بتعديل القطّان أو أبي حاتم، أو ابن معين.

وحُقَّ لهؤلاءِ القساوسَةِ أن يفرحُوا به، وبأمثاله ممّن لا يملأ عيونَهم كتابُ الله وسنَّةُ نبِيه ﷺ فيتنكّبوهما، ويَرُوحونَ يَتَلَقّطُونَ فُتاتَ موائد اليهود والنصارى.

تالله ما ظَفِرَ العَدُوُّ بمثلها يا خَيْبَةَ المتُنَكِّبِ الحيْرَانِ

يقول الرجلُ فَرِحًا بهذه الغَنِيْمَةِ البَارِدَةِ ص (٦):

« فقد استأنسوا هم أيضًا بكلامنا، فقد سمعت بعض علمائهم، وهو القس: إميل بطرس، يقول لأتباعه – في شريط تسجيل عندي– مستأنسًا: إنَّ علماء المسلمين أيضًا، يتحدَّثون عن قُرب النهاية، ويذكرون حُروبَ هرمجدون والملاحم، وظل يذْكرُ لهم اسمَ «غُمْر آمّة الإسلام، وقرب ظهور المهدي عليه السلام»، ويكرّرُ ذلك مِرَارًا، وكأنه فرح بموافقة كلامه لكلامنا، فقد كان يحاضرُ أتباعَه في سلسلة حروب آخر الزمان، حين وقع على كتابي المذكور..»ا.هـ

تالله! لقد أَنِفْتُ لك أيّها الرجلُ المسلمُ؛ تَرضَى بثناءِ الضّالّين ومُوافَقَتِهِم لك، ثم تَقول عن تقويم علماء الأمّة الإسلامية المشرّفَة لك: «تشغيبُ الصِّبْيَة، والسلام».

فكلّ ذلك وأمثاله، مما يرُدّ عليه في دعواه عدم الاعتماد على كتب أهل الكتاب.

وأظهرُ مثالٍ على هذا – بخلاف ما أسلفناه –: هذا البيانُ «هرمجدون»؛ فإنّه من مَنبعه حتى المصبّ، مستقى من كلام أهل الكتاب.

وليس في علماء المسلمين، لا سلفًا ولا خلفًا، مَن ذَكَرَ هذه المعركةَ بهذا الاسم، فلئِن كانت هذه المعركةُ معروفةً لديهم؛ فلَقَدْ كان لها عندَهُم اسمٌ ارتَضَوْهُ وتعَارفوا عليه، فما هو ذلك الاسمُ الاسلاميّ، أو العربيُّ لهذه المعركة؟!

ولماذا لا يُشيعُه الرجل، بدلاً من أن يُشيع بين المسلمين «هرمجدون»؟!

أفلا يَسعُه ما وسعَ رسولَ الله ﷺ، وورثته من العلماء، بَدَلاً من هذا التعاقلِ المفتعلِ، والرَّزَانَةِ المُصْطَنعة.

وما يُلجئه إلى إشاعة هذا اللفظ الإسرائيلي، مع عدم الحاجة إليه أصلاً؛ إلا اتّباعُه واعتمادُه على أهلِ الكتاب، رُغم ادّعائه بَراءتَه من هذا الاعتماد؛ إلا أنّه - والحال هذه - غارقٌ فيه من رأسه حتى أخمصِ قدميه.

ثم هل فَرغ الرجل من العلم، الواجب تعلُّمُهُ، وأحاط علمًا بمشهُورِ السنَّة؛ حتى يَذهبَ يطلبُ كتبَ أهلِ الكتاب؟! ولأيِّ معنى يفعل ذلك؟!

وقدْ قال يحيى الناقد: سمعتُ أحمد بن حنبل، يقول:

«الاشتغالُ بهذه الأخبارِ القديمة، يقطعُ عن العلم الذي فُرِضَ علينا طلبُه»[١].

وسأل رجلٌ مالكًا، عن زَبُورِ داود، فقال له مالكٌ:

"ما أجهلك!، ما أفرغك!، أمَا لنا في: نافع، عن ابن عمر، عن نَبيِّنا، ما شُغلنا بصحيحه، عمّا بيننا وبينَ داود، عليه السلام؟! »[٢].

قال الخطيب البغداديُّ:

«ونظيرُ ما ذكرناه آنفًا . . أحاديثُ الملاحم، وما يكون من الحوادث، فإن

---

(١) « الجامع»، للخطيبِ البغدادي (٢/١٦٠-١٦١)، رقم(١٤٨٧).

(٢) «الجامع »، للخطيبِ (٢/١٦١)، رقم (١٤٨٩).

أكثرها موضوع، وجُلّها مصنوعٌ، كالكتابِ المنسوب إلى دانيال . . »[1].

ولذلك؛ فلن أناقشَه في شيءٍ مما نَقَله عن أهل الكتاب، ذلك لعدَم الثّقة بمصادرهم، واكتفي بنقلِ قولِ العلماءِ في أحدِ أشهرِ مصادرهم، والتي يعتمدها صاحبنا، وينقل عنها، ويهتمُّ بإثباتِ الفروقِ بين طَبَعاتِها ونُسَخِها؛ ألا وهو: «سِفْر دانيال»[2].

«قال الحافظ أبو الخَطّابِ ابنْ دحيَةَ:

ودانيال نبيّ من أنبياءِ بني إسرائيل، وكلامُه عبراني، وهو على شريعة مُوسى ابن عمران، وكان قبْل عيسى بزمان.

ومَنْ أسندَ مثْل هذا إلى نبيّ، عن غير ثقة ، أو توقيفٍ من نَبِيّنا ﷺ؛ فقد سقطت عدالته؛ إلا أن يُبيِّنَ وضعَه، لِتَصِحَّ أمانَتُه.

وقد ذكر في هذا الكتاب، من الملاحم، وما كان من الحوادثِ، وسيكون، وجمع فيه التنافيَ والتناقضَ بين الضبّ والنون، وأعربَ فيما أغربَ في روايته، عن ضرْبٍ من الهَوَسِ والجُنُون، وفيه من الموضوعاتِ ما يُكَذِّبُ آخرُها أوّلَها، ويتعذّرُ على المتأوِّلِ لها تأويلُها، وما يتعلق به جماعة الزنادقة، من تكذيبِ الصادقِ المصدوق محمد ﷺ: أنّ في سنة ثلاثمائة، يظهرُ الدجّال، من يهودية أصبهان، وقد طَعَنّا في أوائلِ سبعمائةٍ، في هذا الزمان [يعني: زمنه - رحمه الله -]، وذلك شيءٌ ما وَقَع ولا كانَ.

ومِنَ الموضوعِ فيه المَصْنوعِ، والمُتَهافت الموضوعِ: الحديثُ الطويلُ، الذي استفتحَ بِهِ كتابَه، فهلا اتّقى اللهَ وخافَ عِقَابَهُ.

---

(١) «الجامع» (٢/١٦١).

(٢) انظر: ص (٦) من كتابه «هرمجدون »، وكذا ص (٦٩-٧٠).

وإنّ مِنْ أفضحِ فَضِيحةٍ في الدِّينِ: نَقْلَ مثلِ هذه الإسْرائيليّات، عن المُتهوّدِينَ؛ فإنّه لا طريقَ فيما ذُكِر عن دَانيال، إلاّ عنهم، ولا رواية تُؤخذُ في ذلك منهم.

وقد رَوَى البُخاري، في تفسير سورةِ البقرة، عن أبي هريرةَ، قال: كانَ أهلُ الكتابِ يقرأونَ التّوارَةَ بالعبرانيّة، ويُفَسِّرُونها بالعربيَّة لأهلِ الإسلامِ، فقال رسول الله ﷺ: «لا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ، وَلاَ تُكَذِّبُوهُمْ، وقُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا»[1].

وقد ذَكر في كتاب الاعتصام: أنّ ابنَ عبّاس، قال: كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ، وَكِتَابُكُمْ الّذي أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّه ﷺ أَحْدَثُ، تَقْرَءُونَهُ مَحْضًا، لَمْ يُشَبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ: أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا كِتَابَ اللَّه، وَغَيَّرُوهُ، وَكَتَبُوا بِأَيْديهِمْ الْكِتَابَ، وَقَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّه لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَليلاً؛ أَلا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ، لا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلاً يَسْأَلُكُمْ عَنْ الّذي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ»[2].

قالَ ابن دحية – رضي الله عنه –: وكيف يُؤْمَن مَن خانَ الله، وكذب عليه، وكفر، واستكبر، وفَجَرَ؟!... »[3].

وهذا الكلامُ ينسحبُ على جميع كتب أهل الكتاب، بلا أدنى استثناء.

وما أَحسنَ قول حَبْرِ هذه الأمّة ابنِ عبّاس –رضي الله عنهما–:

«أَلا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟! » ، بَلى، واللهِ إنّ عندنا

---

(١) أخرجه البُخاري، في كتاب التفسير، رقم (٤٤٨٥).

(٢) أخرجه البخاري، في كتاب الاعتصام، (٧٣٦٣).

(٣) نقلاً عن «التذكرة»، للقرطبي، ص (٦٩٥-٦٩٦).

لَلْخيرَ كلّهُ.

وبعدَ ذلك . . يَكفرون بحقِّنَا، وخيرنا...، ونؤمنُ بَباطلهم وشرهم.

« لا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلاً يَسْأَلُكُمْ عَنْ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ ».

أليسَ هذا البخسَ عينه؟

ألا! خَسرَ بَيْعُ المُتهَوِّكِينّ!.

ولو أنّ الرجلَ يفقَه ما ذكرنا، لما قالَ مُتَعَجّبًا في ص (٦٦) .

« ومِن العجب: أننا حين نرى أقوال أهلِ الكتابِ قد تواطأت، وكلمتهم اتفقَتْ على اعتبار هرمجدون عقيدةً وحقيقةً، ينتظرونها، نجد كثيرًا مِنَ المسلمين، بل أكثرُهم لا يعلمون عنها شيئًا، بل على العكس: يهاجمون مَنْ يحاولُ تنبيههم إلى خطرها القادم، والمرْءُ عَدُوّ ما يَجْهَلُ ».

فالعجبُ كلُّه مِن ذلكَ الرجلِ! يقول:

أقوال أهلِ الكتاب تواطأت.. واتفقتَ على اعتبار هرمجدون..

حسنٌ! فكتبهُم وساستُهم وقساوستُهم، يذكرون هذه المعركة ويؤمنون بها، وهى شيءٌ مِن عقيدتهم، فما للمسلمين ولها؟!.

وكتابُ ربِّهم - وهو الحق وحده-، وسنة نبيِّهم، وعلماؤهم، وكتبُ دِينهم، لم تذكرْ عنها شيئًا، ولا تعرّضتْ لها بذِكرٍ أصلاً، ولا هي من عقيدتنا في شيء، فنؤمن بها . . فما وجه العجب من المسلمين، إذا جهلوا شيئًا من دين اليهود، أوالنصارى، ولم يؤمنوا به!.

إن هذا الذي يعجب منه الرجل، هو الواجب عينه، وهذا العلم الذي يدعو إليه الرجلُ المسلمين، علمٌ لا ينفعُ، وإنما يَضُرُّ، فلا حاجةَ له، ولا ينبغي النظرُ فيه.

قد يقولُ قائلٌ : كيف تنفي ذكر «هرمجدون» في الكتاب والسنة، وهناكَ حديثٌ، ساقة المؤلف، ص (٦٥)، فيه أنّ هرمجدون جاءت الإشارةُ إليها في السنَّة.

والجواب بعون الملك الوهاب-:

أنّ الحديث الذي استندَ إليه، واعتمد عليه، في فهم الحروب، وجعله حجته في «هرمجدون»، هو ما أخرجه أحمد (٤/٩١)، وأبو داود، - واللفظ له - رقم (٤٢٩٢)، وابن حبان (١٥/١٠٢) رقم (٦٧٠٨)، (٦٧٠٩)، والحاكم (٤/٤٢١) والطبراني (٤٢٣٠) ، من طرقٍ عن الأوْزَاعِيِّ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّة، قَالَ: مَالَ مَكْحُولٌ وَابْنُ أَبِي زَكَرِيَّا إِلَى خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، وَمِلْتُ مَعَهُمْ، فَحَدَّثَنَا عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ الْهُدْنَة، قَالَ: قَالَ جُبَيْرٌ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ذِي مِخْبَرٍ، رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَيْنَاهُ، فَسَأَلَهُ جُبَيْرٌ عَنْ الْهُدْنَة، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ: « **سَتُصَالِحُونَ الرُّومَ صُلْحًا آمنًا، فَتَغْزُونَ أَنْتُمْ وَهُمْ عَدُوًّا مِنْ وَرَائِكُمْ، فَتُنْصَرُونَ وَتَغْنَمُونَ وَتَسْلَمُونَ، ثُمَّ تَرْجِعُونَ حَتَّى تَنْزِلُوا بِمَرْجٍ ذِي تُلُولٍ، فَيَرْفَعُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ النَّصْرَانِيَّة الصَّلِيبَ، فَيَقُولُ غَلَبَ الصَّلِيبُ، فَيَغْضَبُ رَجُلٌ مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَيَدُقُّهُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ تَغْدِرُ الرُّومُ، وَتَجْمَعُ لِلْمَلْحَمَةِ** ».

وهذا الحديث؛ إسنادُهُ صحيحٌ.

وقد صحّحَهُ الحاكِمُ، ووافَقَه الذهبيُّ، وكذا الألبانيُّ في «المشكاة»، و« صحيح الجامع».

ومع ذلك؛ فهذا هو كلّ ما يتعلق بهذه المعركة في السُّنّة، وعليه فقولُ الرجلِ، ص (٦٣):

«ويمكنُ أنْ نميِّز هرمجدون بالآتي:

هي حربٌ تحالفيةٌ عالميةٌ، يشتركُ فيها معظمُ أهلِ الأرض» ؛ ضربٌ من التّخمين، والخيال، فمن أين أخذ هذا؟، وما مستنده في ذلك؟! وعبارة النبي ﷺ: «تغزونَ أنتم، وهم: عدوًّا مِن وَرَائِكم»، لا توحي بشيءٍ مِمّا تخيّلَه صاحبُنا.

وقوله: «الأرضُ الرئيسيّةُ للمعركة: وادي مجيدو، بفلسطين».

هذا أيضًا رجمٌ بالغيبِ، أو تلَقّي عن اليهود والنصارى، وتصديقٌ بكتبهم، وقد أُمِرْنا بألاّ نُصَدِّقَهم !

وكذلك قوله: «هي حربٌ نوويةٌ مدمرةٌ، تقضي على معظم الأسلحةِ الاستراتيجيةِ للدّمارِ الشّاملِ».

لا نَدري مِن أين أتى بكلِّ هذه التفصيلات الدقيقة؟، والنصُّ الذي اعتمدَ عليه لم يذكر؛ بل لم يُشِر إلى أي شيءٍ من هذا؛ اللهم إلا أن يكون أخذ عن بني إسرائيل، وقد سبق ما في هذا.

وبناءً على ما سبق: فإنّ هذه المعركةَ، التي يدعو الناس إلى اعتقادها، بهذه التفصيلات التي يذكرها، ليست من دِينِ الله في شيءٍ.

وكلّ ما عندنا هوَ ذلك الحديثُ المذكور، وليس فيه ما يؤيد هذه الأوصاف، أو التفصيلات التي ذكرها.

فنحنُ نؤمن بما في الحديث، ونكفرُ بِكُلِّ ما جاءَ به ذلك المؤلّفُ، مِنْ كيْسِهِ، أو مِن كِيْسِ أهل الكتاب.

* * *

﴿ وقفة مع الاسم « هرمجدون » .

لقد عُلِم، واشتهر من حَالِ النبيّ ﷺ حُبُّه مخالفةَ أهلِ الكتاب وتَدَيُّنه بذلك، وأمر به المسلمين، وهذه المخالفةُ مخالفةٌ عامةٌ وشاملةٌ، تشمَل مع الباطنِ الظاهر، وتعمّ مع الكبير الصغير.

فمن ذلك ما رواه البخاري، عن أبي هريرة - رضي الله عنه- قال النبي ﷺ: « إن اليهود والنصارى لا يصبغون؛ فخالفوهم» [١].

ومخالفتهم فيما هو أهم من ذلك أولى.

والأدلّة على وجوب هذه المخالفة جملةً وتفصيلاً كثيرةٌ.

قال شيخُ الإسلامِ أبو العبّاس ابنُ تَيْمِيَّةَ - قدّس الله سره-، في كتابه الفردِ، «اقتضاءُ الصراطِ المستقيمِ، مخالفةُ أصحابِ الجحيمِ »:

«فنحن نذكر من آيات الكتاب، ما يدلُّ على أصلِ هذه القاعدة في الجملة، ثم نُتْبعُ ذلك الأحاديثَ المفَسِّرةَ لمعاني ومقاصد الآيات بعدها:

١- قال الله سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۝١٧ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٨ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ

---

(١) «صحيح البخاري»، كتاب اللباس (٥٨٩٩).

بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ [الجاثية:١٦-١٩].

أخبر سبحانه أنه أنعم على بني إسرائيل، بنعم الدنيا والدين، وأنهم اختلفوا بعد مجيء العلم، بَغْيًا من بعضهم على بعض، ثم جعل محمدًا ﷺ على شريعة من الأمر، شرعها له، وأمرَه باتباعها، ونهاه عن اتباع أهواء الذين لا يعلمون، وقد دخل في "الذين لا يعلمون" كلُّ مَن خالف شريعته.

و« أهواءهم » هو ما يهوونه، وما عليه المشركون، من هديهم الظاهر، الذى هو من موجبات دينهم الباطل، وتوابع ذلك، فهم يهوونه.

وموافقتهم فيه اتباعٌ لما يهْوونه، ولهذا يفرحُ الكافرون بموافقةِ المسلمين، في بعضِ أمورهم ويسرون به، ويودُّون أن لو بذلوا مالاً عظيمًا، ليحصل ذلك.

ولو فُرض أن ليس الفعل من اتباع أهوائهم، فلا ريب أن مخالفَتهم في ذلك أحسم لمادة متابعتِهم في أهوائهم، وأعونُ على حصولِ مرضاةِ الله في تركها، وأن موافقتهم في ذلك، قد تكون ذريعةً إلى موافقتهم في غيره.

فإنّ مَن حامَ حولَ الحِمَى؛ يُوشك أن يواقعه، وأيُّ الأمرينِ كان؛ حصل المقصودُ في الجملة، وإنْ كان الأولُ أظهرَ » [1].

وقال تعالى:

٢- ﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ [الحديد:١٦].

قال ابنُ كثيرٍ، عند تفسير هذه الآية (٤/ ٣١٠):

---

(١) « الاقتضاء » ص (١٤-١٥).

«ولهذا نَهى الله المؤمنين أن يتشبهوا بِهم، في شيء من الأمور الأصلية والفرعية »[(١)] .

ومن ذلكَ قولُه تعالى:

٣ - ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْۗ وَلِلۡكَـٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ [البقرة:١٠٤].

قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ (١/١٤٨):

« نهى الله تعالى عباده المؤمنين، أن يتشبهوا بالكافرين، في مقالهم وفعالهم. .».

وقال شيخُ الإسلامِ عندَ هذه الآية، ما مختصره ص (٢٢):

«قال قتادةُ وغيره: كانت اليهود تقوله استهزاءً، فكره الله للمؤمنين، أن يقولوا مثل قولهم، وقال أيضًا: كانت اليهود تقول للنبي ﷺ: راعنا سَمْعَك، يستهزئون بذلك. وكانت في اليهود قبيحةً، فهذا يبين أن هذه الكلمة نُهِي المسلمون عن قولها، لأن اليهود كانوا يقولونها، وإن كانتْ من اليهودِ قبيحةً، ومن المسلمين لم تكن قبيحةً، لَما كان في مشابهتهم فيها، من مشابهةِ الكفار وتطريقهِم إلى بلوغِ غرضهم» [(٢)].

ومن أجلِ ثبوتِ هذه القاعدةِ الكبيرةِ، نهى عمرُ عن رَطَانَةِ الأعاجمِ، وقَال:

---

(١) نقلاً عن «حجاب المرأة المسلمة »، لمحدّث العصر، العلامة الألبانيّ -رحمه الله رحمةً واسعة -، ص (٨٠).

(٢) نقلاً عن «حجاب المرأة المسلمة » ص (٨١)، وانظره لزامًا، حتى ص: (١٠٨)؛ ففيه تفصل فريدٌ، وشفاءٌ ناجعٌ لمن ابتلي بداء التشبيه.

إنَّها خِبٌّ »[١].

وعليهِ جرى نَكيرِ الأئمة الأعلام، على من تكلّم بغير العربيةِ، فيما يمكن التكلّم فيه بالعربية .

قال الإمام الشافعيُّ - فيما رواهُ السِّلَفِيُّ، بإسنادٍ معروفٍ إلى محمّد بن عبد الله بن الحكَم، قال: سمعتُ محمّدَ بنَ إدريسٍ الشّافعيَّ، يَقول:

« سمى اللهُ الطَّالبين من فَضلِه في الشّراءِ والبَيعِ: تجارًا، ولم تزلِ العربُ تسمِّيهم: التجار، ثمّ سمّاهم رسول الله ﷺ بما سمى اللهُ به من التِّجارة، بلسان العرب، والسَّماسِرَةُ، اسمٌ من أسماءِ العَجَمِ، فلا نحبُّ أن يُسَمّي رجلٌ يعرفُ العربيةَ تاجرًا، إلا تاجرًا، ولا ينطق بالعربيةِ، فيسمّي شيئًا بالعجمية، وذلك أنّ اللسانَ الذي اختاره الله - عزّ وجلّ- لسانُ العرب، فأنزل به كتابَه العزيزَ، وجعلَهُ لسانَ خاتَم أنبيائه محمد ﷺ . .

فقدْ كرِه الشافعيّةُ لمن يعرفُ العربيّة، أن يُسَمِّي بغيرها، وأنْ يتكلّم بها، خالطًا لها بالعجميّة، وهذا الذى ذكَرَه، قَالَهُ الأئِمَّةُ، [وهو] مأثورٌ عن الصحابةِ والتّابعين . . »[٢].

فانظر- يرحمك الله- إلى فقه هؤلاء الأفذاذ، من أعلام هذه الأمة، ثم تسفَّل بنظرك، فأبصر هذا التنطّع، الفارغَ، السخيفَ، في قول ذلك الرجل - مصطنعًا الحكمةَ والجدّ -، وهو ينعى على أهل الحقّ امتعاضَهم من تسميته كتابه بهذا الاسم العبري!.

فيقول: « أقولُ لهم - إشفاقًا على حالهم -:

---

(١) « الاقتضاء » ص (١٦٠).

(٢) « اقتضاء الصراط المستقيم » ص (١٦١)، بنوع تصرُّف.

دعوكم من هذه الكلمة، كلفظ، وافهموا المعنى المراد، فهي حرب تحالفية عالمية نووية مدمرة قريبة جدًّا، ويمكنكم أن تطلقوا عليها هذا الاسم: « الحرب العالمية الثالثة »، آخذين في الاعتبار أن أهل الكتاب، الذين سيشعلون نار هذه الحرب يسمونها: «هرمجدون».. هذا الاسمَ الأعجمَ المبتدع!... »

إنه يتهكّمُ، ثم يقول بعدها:

«فهل يا تُرى! استطعنا بذلك أنْ نحل هذا الإشكالَ، ونزيل هذا الهمَّ الكبيرَ، الذي جثم على صدوركم، من جَرَّاءِ هذا الاسم «هرمجدون»..» إلى آخر كلامه.

نعم!.. ليستْ النائحةُ كالثَّكْلى، فالرّجلُ يَرَى أنّه لا إِشْكَالَ في أن نقول: «هرمجدون»، أوْ نقول: «أيَّ لفظِ آخر»؛ لأنَّه لا يعنيه شيءٌ، إلاّ أنْ يُباعَ الكتابُ ويَنْفُقَ سُوقُه، ولو أتى ذلكَ على حسابِ شعائرِ هذا الدِّين وثوابته، ولو أفسدَ ما أفسدَ، فغرضُه معلومٌ!

ولكنْ هيهاتَ أنْ يَسْكُتَ عليهِ أهلُ الحقِّ، وهمُ الكُمَاةُ المغَاوِيْرُ، والأُبَاةُ البَهَاليلُ.

فاعلم أيُّهذا الرجلُ: أنَّ العربيةَ إحدى شعائرِ هذا الدِّينِ [1].

﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾ ﴾

[الحج:٣٢]

وما دُمْتَ تنصحُ مَن رفض ذلك الاسم العبري، الذي استخدمته، بأن يستخدم أي اسمٍ يحبُّه، المهمُّ: أن يؤديَ المعنى.

---

(١) راجع: «الاقتضاء» ص (١٦٣).

فهَلاّ لِنَفسكَ كان ذا التّعليمُ!

لماذا لم تصنعها أنت؟، وتعبر باسم عربي شرعي، بدلاً من هذا الاسم العبري المنْكَر، مادام الاسم ليس شيئًا، والعبرة بالمعنى.

أم أنَّ ذلك، لو حدث لن يَسُرَّ القساوسة، الذين فرحوا بكتابك «عمر أمة الإسلام»، كما تفخر بذلك.

أسألُ اللهَ لي، ولكَ الهِدَايةَ.

ولو أنّ الأمر - كما يقولُ الرجل - أمر لفظٍ، وكلمة، والسلام!، لما كان لنهي الله عن «**راعنا**»، وأمره بـ« **انظرنا** » أيُّ معنىً؛ إذ كلاهما بمعنى واحدٍ.. ولكن مع ذلك قال الله تعالى:

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْ ۗ وَلِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [البقرة: ١٠٤].

فليتَنا نفهم القرآن ونتدبرُه، ونكبّ عليه، بدلاً من البحث عن الآثار المثيرة، والمُفَرْقَعَات الخطيرة، والتصفيق، والتطبيل، والتهليل لأهل الكتاب، ولكتُبهم وأهوائهم.. على حسابِ هذا الدين الكريمِ وكتابه المقدس.

واللهُ يتولّى هدانا، لما يحبّه ويرضى.

* * *

*** نداؤه إلى المسلمينَ في أمريكا وأوروبا.**

وبلغت به الجُرأةُ مداها، حتَّى فَقَدَ صوابه؛ فأخذ يُنادي المسلمينَ، في أمريكا وأوروبا، بالعودةِ إلى بلادهم وأراضيهم، مُعتَمِدًا في ذلك على حديثٍ، رواهُ نعيم بن حماد، عن النبيّ ﷺ قال:

« . . ويثب الرومُ على ما بقي في بلادهم، من العرب، فيقتلونهم، حتى لا يبقى بأرض الرومِ عربيٌّ، ولا عربيّةٌ، ولا ولد عربي؛ إلاّ قُتِلَ. . ».

قُلتُ: وهذا الحديثُ، هو: ما أخرجه نعيم (٤١٧/١) رقم (١٢٥٢) قال: حدثنا أبو عمر، صاحبٌ لنا من أهل البصرة: حدثنا ابنُ لهيعة، عن عبد الوهاب ابن حسين، عن محمد بن ثابت، عن أبيه، عن الحارث الهمداني، عن عبدِ الله بن مسعودٍ -رضي الله عنه-، عن النبيِّ ﷺ: فذكره.

وهذا حديثٌ كأنّه موضوعٌ، إسنادُه تالفٌ مُسَلْسَلٌ بالضعفاءِ، والمجاهيلِ:

* أبو عمر: لم أقفْ له على ترجمةٍ، في هذه العُجالة.
* وابنُ لهيعة: ضعيفٌ، سيءُ الحفظ .
* وعبد الوهاب بن حسين: مجهول.
* ومحمّد بن ثابت: ضعيف.
* ثم إنه من مفاريد نُعيم، وهو ليس أحسنَ حالاً من هؤلاء.

ألمثلِ هذا الخبر المُنكر، يتركُ الناسُ أوطانهم؟، وإلى أين يذهبون؟

أيظنُ الرجلُ أنّ كل مَن في أمريكا، من المسلمين، أو في أوروبا مثلاً، عمّال وجائلون، أو معارون ومبعوثون؟

رويْدَكَ أيّها الرجلُ..، ولا تعجل..

وأخبرنا عن موقف المسلمين، من أبناء هذه الدّيار، ومواطنيها الأصليّين، أيرجعونَ؟.. ولكنْ إلى أين؟.. أم يَبقون في بلادهم، فلن يمسّهم السفّاحون بشيءٍ، وإن كانوا مسلمين؛ لأنّهم ليسوا بِعَربٍ، وحديثُه المُنكَر يقولُ: «**عربي ولا عربية، ولا ولد عربي؛ إلا قُتل** ».

«فهم يَثِبُون على كلّ من له ملامحُ عربيةٌ؛ وإن كان نصرانيًّا، وإن كان لا

يصلّى، فيقتلونهم، بغير تمييزٍ...! » ، على حدِّ تعبيرِه.

وهذا كلامٌ حكايتُه تُغني عن رَدِّه. الله وحده المستعـــان.



المَبْحَثُ السَّابِعُ

نقْضُ البيَانِ السّادِسِ

(المهْدِيّ الأمِينُ، محمّد بنُ عبد الله)

بدايةً أُذَكِّرُ بأنّ هذا الكتابَ، ليس المرادُ به شرحَ أشراطِ الساعةِ، أو مسائلَ من الملاحم والفتن، وإنما المرادُ به ردُّ ما أخطأ فيه صاحبُ «هرمجدون»، أو جانب فيه الصواب، بقَصْدٍ أو بغيرِ قصد، والأمرُ لله وحدَهُ.

ولما كان الاعتقادُ في «المهدي» - عليه السلام -، من عقائدِ الفرقةِ الناجيةِ، أهلِ السنّة والجماعة، وهو محلّ اتفاقٍ بين الجميع، حتى المؤلِّف - هدانا الله وإياه - لم أخض في الحديث عنه - عليه السلام -.

ولكنّي رأيتُ صاحبَنا المؤلِّفَ، قدْ عَكّرَ صَفْوَ هذا الحقِّ ببعض الأباطيلِ والمناكيرِ والتُّرَّهاتِ؛ فأنا - بعون الله - آت على بُنيانها من القَوَاعد.

وإنما أنبّه على هذا، حتى لا يظنَّ أحدٌ أني بِنَقْضِي هذهِ الأخطاءَ، أنكرُ المهديّ - عليه السلامُ -؛ فهذا ما أعوذُ بالله تعالى منه، وأسأله أن يثبتني وإياكم على صراطه المستقيم، وأن يحسن لنا الخواتيم اللهم آمين.[1] .

وهذا أوانُ الشروعِ في المقصود:

---

(١) وأنا أنصح إخواني القرّاء ممن يريد التزوّد من الكلام على المهدي، أن يُراجع: «المهديّ..حقيقة .. لا خرافة »، للشيخ الفاضل محمد بن إسماعيل المقدّم -حفظه الله -، وقد عقد فيه مطلبًا ذكر فيه العلماء، الذين صنفوا في المهدى، وذكر مصنفاهم؛ فانظره: ص (٦٣).

*** قال ص (٧٥):**

«ففي الحديثِ الصحيحِ: «بينَ الملحمة، وفتح القسطنطينيّة ستٌّ سنوات، ويخرجُ الدّجّالُ في السّابعة »، وقال في الهامش أيضًا: «صحيح».

قلتُ: كلاّ؛ بلْ هُو ضعيفٌ.

فقد أخرجهُ أحمدُ في «مسنده» (٥/٢٣٤)، وأبــو داود (٤/١١٠) رقم (٤٢٩٦)، وابن ماجه (٢/١٣٧٠) رقم (٤٠٩٣)، والبخاريُّ تعليقًا في «التاريخ الكبير» (٨ / ٤٣١) ترجمة (٣٦٠٤)، والبزّار في «البحر الزخّار» (٨/٤٣١) رقم (٣٥٠٥٨)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٩/٧٢)، ونعيم ابن حماد في «الفتن» (٢/٥٢٢) رقم (١٤٦٢)، وأبو عمروٍ الدَّانِيّ في «السنن الواردة في الفتن» (٤/٩٢٩) رقم (٤٨٨)، وغيرهُم.

من طرُقٍ، عن بَقيّةَ بن الوَليْدِ، عن بحير، عن خالد بن معدان، عن ابن أبي بلال، عن عبد الله بن بُسر: أن رسولَ الله ﷺ قالَ: فذكرَه.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ من أجل:

* بَقية بن الوليد، فإنه: كثيرُ التّدْليس، مع صِدْقِهِ، وهو هنَا قد عنعَنَه، و لم يصرِّحْ بالتَّحْديْثِ في أيٍّ من الطرقِ، التي وقفتُ عليها.

* عبد الله بن أبي بلال، قال الحافظ في «التقريب»: مَقبولٌ، يعني: عند المتابعة؛ وإلاّ، فلَيِّنٌ، وهو لم يتابع هنا، فيبقى ليِّنًا، والله أعلم.

*** وقال ص (٧٦):**

«فقد روى نُعيم بن حماد، من حديث أبي هريرة: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: ليغزونّ الهندَ لكم جيشٌ، يفتحُ الله عليهم، حتى يأتوا بملوكهم مغلّلين بالسلاسل، يغفرُ الله ذنوبَهم، فينصرفون حين ينصرفون، فيجدون ابنَ مريم بالشام ».

قلت: هذا أخرجه نعيم (١/٤٠٩) رقم (١٢٣٦)، قال: حدثنا بقية بن الوليد، عن صفوان، عن بعض المَشْيَخَة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، قال: قال رسولُ الله ﷺ - وذكر الهند -: فذكره.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا:

* بَقِيَّةُ بن الوليد: صدوقٌ، كثير الإرسال والتدليس ، ولم يصرح هنا بالسماع.

* وبعض المَشْيَخة: مجاهيل، لا يعرفون.

* ثم إنه من مفاريد نُعيم، وهى ضعيفةٌ في الجملة.

* **وقال في علاماتِ قُربِ ظهور المهدي ص (٧٨)**:

١- إقبالُ أَلْوِيَة جُيوش، تخرجُ من الغَرب، عليها رجلٌ أعرجُ.

وساق أثرَ كعب: " علامَةُ خروج المَهْديّ: ألويةٌ تقبل من المغرب، عليها رجلٌ أعرجُ، من كندة ".

وهذا باطل سندًا ومتنًا، وقد أشبعتُه ردًّا، هناك في «نقضِ البيَانِ الثاني » فراجعه!.

٢- عجائب في رمضان، وفتن شديدة، في شوال، وذي القعدة، وذى الحجة.

وساق فيها عدّة أحاديثَ باطلة، وهي:

(أ) - «في رمضانَ آيةٌ في السماءِ كعمودٍ ساطع، وفي شوّال البلاءُ، وفي ذي القعدة الفَنَاءُ، وفي ذي الحجة يُنتهبُ الحاجُّ، المحرّم، وما المحرّم؟ ».

قلت: أخرجَه نعيم (١/٢٢٥) رقم (٦٢٦)، قال: قال ابن لهيعة: فأخبرني عبدُ الوهاب بن بخت، عن مكحول: فساق أثرًا ثم قال: قال عبد الوهاب بن

بخت: بلغني: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: فذكره.

وهذا لا يصحُّ؛ فإنه معلّق بين نُعيم وابنِ لهيعة، مع ضعفهما، فهو منقطعٌ، وابنُ لهيعة سيء الحفظ، ضعيف، ثمّ هو منقَطِعٌ بين عبد الوهاب بن بخت، وبين النبي ﷺ، وفوقَ كلّ هذا، فهو من مفاريدِ نعيم.

(ب) – «يكون صوتٌ في رمضان، ومَعْمَعَةٌ في شوّال، وفي ذي القعدة تحارب القبائل، وعامئذٍ يُنتَهبِ الحاجّ، وتكون ملحمة عظيمةٌ بمنى، يكثر فيها القتلى، وتسيل فيها الدماءُ، وهُم على جمرَةِ العَقَبة».

قلت: أخرجه نعيم (١/٢٢٦) رقم (٦٣٠) قال: حدثنا الوليد، عن عنبسة القرشي، عن سلمةَ بن أبي سلمَة، عن شهرِ بن حَوْشَبٍ، قال: بلغني أنّ رسولَ الله ﷺ قال: فذكره.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا:

❊ الوليد بن مسلم: مدلّس شديد التدليس.

❊ وشهرُ بن حوشب: كثيرُ الأوهامِ والإرسالِ، على صدقه [(١)].

❊ ولم أقف في هذه العُجَالةِ على عنبسة، ولا ابن أبي سَلَمَة.

❊ وهذا من مفاريد نُعيم، والله المستعان.

(ج) – وقال: «إذا كانت صيحةٌ في رمضانَ؛ فإنه يكون مَعْمَعَةٌ في شوّال .. قلنا: وما الصيحةُ يا رسول الله؟ قال: هدّةٌ في النِّصف من رمضانَ ليلةَ جمعةٍ، فتكون هدةٌ توقظ النائمَ ... إلخ».

قلت: أخرجَه نُعيم (١/٢٢٨) رقم (٦٣٨) قال: حدثنا أبو عمر، عن ابن

---

(١) انظر: «التقريب» ص (٣٢٠) رقم (٢٨٣٠).

لهيعة، قال: حدثني عبد الوهاب بن حسين، عن محمد بن ثابت البُنانيّ، عن أبيه، عن الحارث الهمداني، عن ابن مسعود، مرفوعًا.

ومن طريقِ نُعيم، أخرجَه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/٢٦٢) رقم (٨٣٧)..

قلت: وهذا إسنادٌ مُنكَرٌ بمرة، وقد سبقَ بحثُه سابقًا، ويبدو أنه مطيّةٌ مِن مطايا الكذبِ، فقد قالَ الذهبي في «تلخيص المستدرك» (٤/٥٢١) ، عقب حديث بهذه السلسة الاسنادية: «ذا الخبرُ موضوعٌ».

وهذه الأحاديثُ الثلاثةُ، من أمثلةِ الأحاديثِ الموْضوعةِ، التي يمثّل بها علماءُ الحديثِ للموضوعات، وانظر: «المنار المُنِيف في الصحيح والضعيف» ، لابن القيم، ص (١١٠)، و«الموضوعات» لابن الجوزيّ (٣/١٩٠-١٩٣)، و«اللآلئُ المصنوعةُ في الأحاديث الموضوعة »، للسيوطي (٢/٣٨٦-٣٨٨)، و«تنْزيه الشريعة المرفوعة، عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» لابن عراق (٢/٣٤٧). والله تعالى أعلم.

ومن المدهشِ: أن هذه الأحاديثَ مع نكارتِها، لا تعلُّقَ لها بالمهديّ، لا من قريب، ولا من بعيد، فلِمَ يُقْحِمُها المؤلِّف هنا؟!

ألم أقلْ لكم: إنه يُفكِّر بعقْلِيّة العتَّابِي!.

(د) – **قال ص (٨٠)**: «وقال محمّد بن عليّ: «إنَّ لِمَهْدِينا آيتين، لم يكونا منذ خلقَ اللهُ السمواتِ والأرضِ: ينكسف القمر، لأوّل ليلة من رمضان، وتنكسفُ الشمسُ، في النصف منه، ولم يكونا، منذ خلقَ الله السماءَ والأرض».

قلت: أخرجه الدَّارَقُطْنيُّ في «سننه» (٢/٦٥)، من طَريق: عَمرو بن شَمر، عن جابر، عن محمّد بن عليّ، قال: فذكره.

وهذا إسنادٌ ساقطٌ بمرّة:

* عمرو بن شَمر الجُعفي الكوفي:

قال فيه يحيى بن معين: «ليس بثقة»، وقال مرة: «ليس بشيء، لا يكتب حديثُه» .

وقال السعدي: «زائغٌ كذّاب» ، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديث».

وقال النسائي، والرّازي، والأزدي، والدارقطني: «متروك».

وقال ابن حبان: «يروي الموضوعاتِ، عن الثقاتِ، لا يحلّ كتبُ حديثِه؛ إلاّ على جهة التعجب».

وانظر: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (٢/٢٢٨) رقم (٢٥٦٥)، وذَكرَه سبط ابن العجمي في «مَن رُميَ بوضع الحديث» ص (٢٠٢) رقم (٥٧١).

* وجابر، هو ابن يزيد الجعفي: ضعيفٌ، رافضيٌّ، يؤمن بالرّجعة، وقد اتّهمه بعضُهم بالكذب.

وانظر: « التهذيب» (٢/٤١)، و«التقريب» ص (١٦٩) رقم (٨٧٨)، و«الضعفاء والمتروكون » لابن الجوزي (١/١٦٤) رقم (٦٣٠).

وهذا حديثٌ، يُشَمُّ منه رائحةُ الرّفض؛ فما أُبْعدُ أن يكون موضوعًا. والله أعلم.

* * *

*** كيف تتمُّ بيْعةُ المهديّ؟**

ذكر أنه سيُبَايَع بعد فتنِ رمضانَ، ومعامع شَوال، وقد قدّمنا أنّ عُمْدَته في

ذلك، هي الأحاديثُ الموضوعة الثلاثة، التي ذكرها.

ثم قال ص (٨١):

« عن ابن مسعود، قال: إذا انقطعت التّجاراتُ والطرقُ، وكثرت الفتن، خرجَ سبعةُ رجالٍ علماء، من أفق شتى على غير ميعادٍ، يبايع لكل رجل... وذكر حديثًا طويلاً... ».

قلت: أخرجَه نُعيم بن حماد (١/٣٤٥) رقم (١٠٠٠) قال: حدثنا أبو عمر، عن ابن لهيعة، عن عبد الوهاب بن حسين، عن محمد بن ثابت، عن أبيه، عن الحارث، عن عبد الله بن مسعود مرفوعا: فذكره.

وهذا إسنادٌ مسلسلٌ بالعِلَلِ، وقد سبقَ الحديثُ عنهُ مرّاتٍ، فانظر على سبيل المثال: ص (١٦٢).

*** ثم قال ص (٨٢):**

«وفي وراية أخرى: «. . فيبايعه مثل عدة أهل بدر، « ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً »، ولعلّها أصحّ ».

قلت: أخرج هذه الرواية:

نعيم في «الفتن» (١/٣٤١) رقم (٩٨٦)، ومن طريقه: الحاكمُ في « المستدرك» (٤/٥٠٣) رقم (٨٥٨٤)، قال نُعيم: ثنا أبو يوسف المقدسي، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، قال: قال رسول الله ﷺ : فذكره.

وهذا إسنادٌ لا يصحّ:

* أبو يوسف المقدسي: لم أعثرْ له على ترجمة، في هذه العجالة.

* ونعيم بن حمّاد: لا يحتج به، وقد تفرّد بجملة الشاهد منه نعيم بن حماد، والله أعلم.

بَيْدَ أنّ له شاهدًا، من كلام الثوريّ، عند نعيم رقم (٩٩٢)، ولكنه ساقطٌ، لا يفرح به، ولا يُعَكِّر هذا انفرادَ نعيم به.

*** ثم قال ص(٨٣):**

« وفي رواية: « . . فيأتونه، وهو ملصقٌ وجهه إلى الكعبةِ يبكي، قال عبد الله بن عمرو، راوي الحديث: كأني أنظرُ إلى دُموعه ».

قلت: أخرج هذه الروايةَ نعيم (٣٤١/١) رقم (٩٨٧)، ومن طريقه: الحاكم في «المستدرك» (٥٠٣/٤) رقم (٨٥٨٤)، قال نعيم: قال أبو يوسف: فحدثني محمّد بن عبد الله، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله عمرو: فذكره.

قال الحافظ الذهبي، في « تلخيص المستدرك » (٥٠٣/٤):

«سندُه ساقطٌ، ومحمد أظنّه المصلوب».

قلت: المصلوب هذا أحد أعمدةِ الكذبِ، وقد صُلب على الزندَقَة.

*** وأما رواية «ترعد فرائصه »**

التي ذكرها ص (٨٣):

فقد أخرجها: نعيم (٣٤٣/١) رقم (٩٩٢)، قال: حدثنا الوليد، عن شيخٍ، عن الزهريّ، قال: فذكره.

وهذا إسنادٌ ساقطٌ أيضًا؛ الوليدُ مدلّس، وشيخُه مجهولٌ، وهو من مفاريد نُعيم، ولا يحتجُّ بها. والله الموفق.

❊ خُطْبَةُ المَهْدِيِّ.

ذكر المؤلِّفُ تحت هذا العنوان ص (٨٤):

« أن المهدي يظهر بمكةَ « بجوارِ الكَعبة » عند العشاء، فإذا صلّى العشاءَ، نادى بأعلى صوتِه فيحمد الله، ويثني عليه، ثم يقول:

« أُذَكِّرُكُم اللهَ! أيّها الناس، ومقامَكم بين يدي ربكم... إلى آخرها ».

قلت: أخرجها نعيم (١/٣٤٥) رقم (٩٩٩) قال: حدثنا سعيد، أبو عثمان، عن جابر، عن أبي جعفر، قال: ... فذكرها.

وهذا سندٌ، لا يصِحّ:

سعيد، أبو عثمان، شيخ نُعيم: لم أعثر له على ترجمة، في هذه العجالة، وجابر، هو الجعفي: ضعيف رافضي، اتهم، كما سبق، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

❊ حادثةُ الحَرَم، سنة (١٤٠٠ هـ)، وظهور المهدي.

قال الرجل تحت هذا العنوان، ص (٨٥):

« **فقد جاءت الآثار، تبيّنُ أن الناس، في سنة خروجِ المهدي، يحجّون معًا، ويعرفون معًا، على غير إمام** ».

قلت: هذا جزءٌ من حديثِ عبد الله بن عمرو، الذي سلف تخريجه ص (٢٠٥).

وقد قال فيه الحافظ الذهبيّ: « سنده ساقط ».

ولقد هوّل الرجلُ كعادته، فقال: « وقد جاءت الآثار . .»، وليس إلاّ هذا الأثرُ اليتيم الساقِط، عند التحقيق، والله المستعان.

*** وذكر ص (٨٦):**

قول تُبَيع: «سيعوذ بمكة عائذٌ ، فيقتَل، ثم يمكث الناسُ بُرْهَةً، من دَهرهِم، ثم يعوذُ عائذٌ آخرُ، فإن أدركته، فلا تغزونه؛ فإنّه جيشُ الخسف».

قلت: هذا الأثرُ، أخرجه نعيم (٣٢٧/١) رقم (٩٣٥)، قال: حدثنا الوليد ابن مسلم، عن صدقة بن خالد، عن عبد الرحمن بن حميد، عن مجاهد، عن تُبيع، قال: فذكره.

وهذا إسنادٌ لا يصحُّ إلى تُبيع الحِمْيَريّ؛ الوليدُ بن مسلم: يدلس ويسوِّي، ولم يصرِّح بالسماع، وهذا من مفاريدِ نعيم، ولا يحتجُّ بِها، و حتى لو صحّ؛ فهو من كلام تُبيع، وهو يروي عن بني إسرائيل.

وإذا ثبت ضعفُ الحديثِ، فليسَ إلا عائذٌ واحدٌ، هوَ المهديُّ، وعليه؛ فكل ما بناه ذلك الواهمُ على هذا الأثرِ وأمثاله، يذهبُ أدراجَ الرِّياحِ، كَضَرْطَةِ عيرٍ بَفَلاةٍ!.

وحسابُه، الذي حسبه، مبنيٌّ على لا شيء، وقد سئمتُ من مناقشته؛ لكثرةِ تزويرهِ وتلبيسهِ، وتكَرّرَ ذلك منهُ؛ بحيثُ أصبحتْ إعادتُه ضربًا من تضييعِ الأوقاتِ، وتسويدِ الوَرَقاتِ، والله الموعد.

* * *

المبحَثُ الثَّامِنُ
نَقْضُ البَيَانِ السابعِ
(تَرْتِيبُ الحدثَانِ، ووَقَائِعِ آخرِ الزَّمانِ)

وقد عَقَدَ المؤَلِّفُ هذا البَيَانَ، لِيُرَتِّبَ هذهِ الأحداثَ، التي أتى على ذِكْرِها، أثناءَ كتابه، وغيرِها ترتيبًا دقيقًا.

وَلأنَّ كثيرًا مِنْ أهْلِ العِلْم يُخْطِيءُ في ذلك الترتِيْبِ؛ فقدْ نَذَر نَفْسَه لِيُرَتِّبَها لهم، وهذِه الأحداثُ التي رتبها الرجل، حسب هواه - طبعًا - على نوعين:

أحدهما: أحداثٌ لم تثبتْ أصلاً [1]؛ لأن الدليل الذي استندَ إليه، واعتمد عليه، في إثباهّا ضعيفٌ ضعفًا شديدًا، يصل أحيانًا إلى الوضع، وقد سبق تفصيلُ الكلام في هذه الحوادث، بما يغني عن تكراره وإعادته، ومثالُ ذلك: غزوُ العراق للكويت، والسفياني.

ثانيهما: ما صحَّ ثُبُوتُه، ولكن أساءَ المؤَلِّفُ فهمَه، وأوقعه في غير موقعه ، وذلك مثل أصحابِ الرَّاياتِ السود، فقد أوقعها على "طالبان"، وهذا خلطٌ، بيَّنَّاهُ فيما مضى، فانظره - إذا شئت-.

* * *

(١) معنى أنها لم تثبت: أي: إنّ النبي ﷺ، لم يذكرْها ضمن ملاحمِ آخرِ الزّمان، ولا يعني ذلك أنها ليست من الواقع، بل قد تكون وقعت بالفعل.. ولكنّها ليست من الملاحم.

*** وقفةٌ عند « الهُنَيَّة »، أو « الهُنَيْهَة ».**

لقد فسَّر الرجلُ لفظة « هُنَية » أو «هنيهة»، الواردة في «صحيح مسلم»، في كتاب الفتن (٢٩١٣) وفيه: «ثم سكتَ هُنية، ثم قال: قال رسول الله ﷺ : «**سيكون في آخرِ أمتي خليفةٌ** الحديث ».

فأخطأ في فهمه خطأين:

الأولُ: نسبته «سكوت الهنية »، إلى رسول الله ﷺ.[1]

وهذه غَفْلَةٌ شَديدةٌ؛ فإن وضوحَ نسبتِها لجابرِ بن عبد الله – رضي الله عنهما – لا التباسَ فيها أبدًا؛ فأبو نضرة الراوي عن جابر، يقول: كنا عند جابر، فذكر كلاما، ثم قال: يعني أبو نضرة : «ثم سكت هُنيّة، ثم قال: قال رسول الله ﷺ »، فالقائل: «قال رسول الله ﷺ »، هو الساكتُ الهنيةَ، وهو جابرُ – رضي الله عنهما –، وليست مسألة السكوت هذه من ضمن المتن، أو أحداث الفتن، كما جعلها الرجل، وشرُّ البَلِيَّة ما يَضحِكَ، وإنما هي حكاية حال الصحابي راوي الحديث، هذه واحدة.

وأما الثانيةُ: فأفحشُ من سابِقَتِها، وَهِيَ:

تفسيرُهُ «الهُنيّة »، أو «الهنيهة »، فقد قال:

«والهنية أو الهنيهة، هي: الفترة الزمنيةُ القصيرةُ، أمّا البُرْهَة، فهي الفترةُ الزمنيّةُ الطويلةُ، فالهنيهة تمَتَدُّ آحادَ السّنَوات فنحن الآن نعيشُ في هذهِ الهُنية، والتي بدأتْ بحصارِ الشامِ «فلسطين»، وتنتهي بظهور المهدي – عليه السلام – » .ا.هـ

---

(١) انظر: ص (٩٣) من كتابه.

فالرجلُ يفسر «الهُنية أو الهنيهةَ»، بأنها « فترةٌ زمنيةٌ قصيرةٌ . . يعني سَنَة.. ثلاث.. خمس.. تسع..سنوات!! المُهمّ أن تكونَ من فئةِ الآحاد، « آحادِ السنوات »، على حدِّ تعبيره.

وبهذَا الفهمِ الجديدِ الذي امتَنَّ اللهُ بهِ على المسلمين في هذا الزمان، بواسطةِ هذا الرجلِ المثير؛ يمكننا فهمُ حديث أبي هريرةَ، عند مسلم[1]: « كان رسول الله ﷺ إذا كَبَّرَ في الصلاةِ سكتَ هُنَيَّةً، قبلَ أن يَقْرأَ . . الحديث ».

فإنَّه بناءً على هذا الفهم الجديد؛ يمكننا أن نقول: إنَّ النبيَّ ﷺ كان يسكتُ، ويظلُّ واقفًا ساكتًا، سنةً! أو ثلاثٍ! أو خمسٍ!.. حتى تسع سنوات!، بين تكبيرةِ الإحرامِ!، وقراءَةِ الفاتحة!!.

أيُّ عقلٍ جبَّارٍ هذا العقلُ، الذي رُزِقَه ذلك الرجل؟!

وتدري ما السبب في هذه الأغلوطة الفاحشة؟

السببُ: أنَّ الرجلَ يلبِّسُ هذا التلبيسَ ليقولَ: نحنُ نعيشُ هذه الهُنَيَّةَ «العملاقةَ!»، منتظرين المهدي، فلن يزيدَ - حسبَ تفسيرِه- تأخرُهُ، عن تسعِ سَنَوات.

ومِن الواضح جدًا: أنَّ الحديث المذكور، مع صحته لا تعلُّق له بمسألة فترةِ انتظارِ المهديّ، فلا أَدري، واللهِ كيف استخرج منه هذا الرجلُ هذه العلامةَ؟

ولكن! لقد تعودْنا من هذا المؤلِّفِ أكثرَ من هذا، فيما مضى؛ فاللهُ حسيبه.

❊ ❊ ❊

---

(١) «صحيح مسلم»، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٥٩٨).

الخاتمةُ
(نسألُ اللهَ حُسْنَهَا)

وإلى هنا وقفَ القَلَمُ، وأستغفرُ اللهَ تعالى مِن الزَّلَلِ، في القولِ والعملِ، فدونَكَ هذا الردّ الموجَز، الذي لم أدّخر في توضيحه وُسْعًا، ولم آلَ فيه تنسيقًا وجمعًا.

وقد كشفنا فيه - بحمد الله - زيفَ الزائفين، ونقضنا زيغَ الزائغين، وذببَنا الإفكَ عن سُنَّة سيِّد المرسلين، بالدلائل النقلية الكثيرة، والبراهين العقلية الوفيرة، الدالة على منهجية أهل الحديث، ووضوح طرائقهم، وظهور حُجَجِهم.

فَخُذْهُ بِقُوّةٍ، وانظر فيه نظرَ المُنْصف، لا المتَعَسِّف!؛ فإنَّ مَنْ جَدَّ في التماسِ العيبِ، وَجَدَ.

فلك غُنْمُهُ، وعليّ أنا غُرْمُه، فلا يعدم منك أحد أمرين:

إمساكًا بمعروف، أو تسريحًا بإحسان.

«فإن أدّاك التصفُّحُ إلى صواب؛ فانشُرْهُ، أو إلى خطأ؛ فاستره؛ إذ لابد للإنسان من زَلل وعِثار، وليس كل الأدب عرفناه، ولا كل علم دَرَيْنَاهُ، وعلينا في ذلك الاجتهادُ، وإلى اللهِ الإرشادُ، وقَلَّ ما نَجَا مُؤَلِّفٌ لكتَابٍ من راصدٍ بمَكِيْدَةٍ، أو باحثٍ عن خطيئة »[١].

وإن كان ثمت فيما كتبتُه، ورددتُه شدة؛ فالمسلم للمسلم كاليدين، تنظِّف

---

(١) من كلام أبي الطيب الوشاء في كتابه «الموشى» ص (٣٣-٣٥)، نقلا عن «المروءة» للشيخ: مشهور بن حسن آل سلمان - حفظه الله -. وانظر «المهدي» للشيخ المقدم - حفظه الله -.

إحداهما الأخرى، وقد لا ينقلع الوسَخُ؛ إلا بنوعِ شدَّةٍ - كما قال شيخ الإسلام، ابن تيْميّة رحمه الله تعالى -.

وحسبي أني: ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ ﴾ [هود: ٨٨] .

اللهُمَّ اجعلْ خيْرَ عُمْرِي آخِرَه، وخيرَ عَمَلِي خواتمَهُ، واجعلْ خيرَ أيَّامِيْ يومَ ألقاكَ.

اللهمُّ أَبْرِسمْ لهذه الأمّةِ أمرَ رُشْدٍ، يعزُّ فيه أهلُ طاعَتِكَ، ويَذلُّ فيه أهلُ معصيتكَ.

اللهمّ، ونسألُكَ بَأَنَّ لك الحمد، لا إله إلا أنت، وحدك لا شريك لك، المنّان، يا بديعَ السماواتِ و الأرضِ، يا ذا الجلالِ والإكرامِ، يا حيُّ يا قيُّومُ: أنْ تُجنِّبَنا مُضلاّتِ الفتنِ، وتعصِمَنا من المِحَنِ، وأن تميتنا على السُّنَنِ، وتغفرَ لنا ذنوبَنا، التي جنيناها في السرِّ والعلَنِ؛ إنّك قريبٌ مجيبٌ.

لكَ الحمدُ كم مِن كُربةٍ، قد كَشــــفْتَها
بنُــورٍ من اللُّطْـفِ الخَفِيِّ تجــلَّتِ
لكَ الحمدُ فاكشفْ كُرْبَةَ الحشْرِ، إنْ دَجَتْ
بنُــورٍ من الغُفــْرانِ والرَّحمــةِ الّتِي

وسبحانَك اللهمَّ، وبحمدِكَ؛ أشهدُ أنْ لا إلهَ إلاّ أنتَ، أستغْفِرُكَ وأتُوبُ إليْكَ.

والحَمْدُ لله ربِ العالمينَ

وكَتَبَهُ:

أفقرُ الخَلقِ إلى مَوْلاهُ

أبو عبدِ الله مازِنُ بنَ محمّد السَّرْسَاوِيَّ

حَامِدًا، ومُصَلِّيًا، ومُسَلِّمًا عَلى نَبيِّنَا محمَّدٍ وَآلِهِ وَصحْبِهِ.

* * *

المحتويات

تمت

* * *

يصدر بعون الله تعالى ، للمؤلف قريبًا :

كتاب

العِلل ومعرفة الرجال

للإمام الكبير أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني

شيخ البخاري

(١٦١هـ - ٢٣٤هـ)


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com